

تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ٢٢ (A/40/22)



الأمم المتحدة

تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ٢٢ (A/40/22)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٦

ملاحظة

تتألف رموز وشائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وشائق الأمم
المتحدة .

وقد قُدم هذا التقرير أيضا إلى مجلس الأمن تحت
الرمز S/17562 .

[الاصل : بالانكليزية]
[١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥]

المحتويات

الفقرات الصفحة

		كتاب الاحالة
١	٩- ١	اولا - مقدمة
٤	١٣١-١٠	ثانيا- استعراض أعمال اللجنة الخاصة
		الف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"
٤	١٠	باء - الاجراءات المناهضة لعدوان جنوب افريقيا على الدول الافريقية المستقلة
٤	١٦-١١	جيم - الاجراءات الرامية الى تشجيع وقف جميع اشكال التعاون العسكري والنووي والاقتصادي مع جنوب افريقيا
٦	٢٦-١٧	دال - جلسة خاصة للاحتفال بالذكرى السنوية لميثاق الحرية في جنوب افريقيا
٩	٢٨-٢٧	هاء - تدابير لمناصرة النساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري
٩	٤٨-٢٩	١ - بعثة اللجنة الخاصة الموفدة الى انغولا وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة
١٠	٣٨-٣٠	٢ - المؤتمر الدولي المعني بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري
١٣	٤٨-٣٩	واو - الاجراءات المناهضة للفصل العنصري في ميدان الالعب الرياضية
١٥	٥٩-٤٩	١ - المؤتمر الدولي المعني بمقاطعة جنوب افريقيا في ميدان الالعب الرياضية
١٥	٥٣-٤٩	

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

		٢ - سجل الاتصالات الرياضية بجنوب افريقيا ، ١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤	١٧	٥٦-٥٤
		٣ - اجراءات أخرى	١٨	٥٩-٥٧
زاي -		الاجراءات المناهضة للفصل العنصري في الميدان الثقافي	١٩	٧١-٦٠
		١ - سجل اسماء فناني الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضاً في جنوب افريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصري ، ١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤	١٩	٦٢-٦٠
		٢ - اجتماع استثنائي تكريماً لستيفي واندر	٢٠	٦٥-٦٢
		٣ - الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالايديولوجيات والمواقف والمنظمات العنصرية التي تمرقّل الجهود الرامية الى ازالة الفصل العنصري وبوسائل مكافحتها	٢٠	٧١-٦٦
حاء -		الاجراءات المتعلقة بتقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركات تحريره الوطني	٢٢	٧٢
طاء -		حملة مناهضة القمع والمطالبة بالافراج عن جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا	٢٢	٨٧-٧٢
ياء -		الدورة الاستثنائية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمذبحة شاريفيل	٢٧	٩٠-٨٨
كاف -		تشجيع اتخاذ اجراءات عالمية لمناهضة الفصل العنصري	٢٨	١٠٢-٩١
		١ - المشاورات مع وزير خارجية فرنسا	٢٨	٩٢-٩١
		٢ - المشاورات مع السيد والتر فاوتتروي ، نائب مقاطعة كولومبيا في مجلس النواب بالولايات المتحدة	٢٩	٩٤-٩٢

المحتويات (تابع)

الفقرات المفحة

٢٩	٩٦- ٩٥	٣ - المشاورات مع ج . ن . شولتن ، رئيس رابطة برلمانيي اوروبا الغربية لمكافحة الفصل العنصري
٣٠	٩٨- ٩٧	٤ - جلسة الاستماع للقادة الطلابيين بشأن استعراض الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا والعمل الطلابي المناهض للفصل العنصري
٣١	١٠٢- ٩٩	٥ - حلقة العمل لوسائط الاعلام بشأن التصني لدعاية جنوب افريقيا
٣٢	١١٢-١٠٢	لام - بعثات رئيس اللجنة الى الحكومات
٣٣	١٠٨-١٠٤	١ - البعثة الموفدة الى النرويج والسويد والدانمرك وهولندا (٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)
٣٤	١١١-١٠٩	٢ - البعثة الموفدة الى نيوزيلندا وفانواتو والهند (١٩ شباط/فبراير - ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥)
٣٥	١١٢-١١٢	٣ - البعثة الموفدة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا (٢٤ - ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٥)
٣٦	١١٤	ميم - الاحتفال بالايام الدولية
٣٦	١١٥	نون - التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات الاخرى
٤٣	١٢١-١١٦	سين - التعاون مع هيئات الامم المتحدة الاخرى والمنظمات الاخرى
٤٤	٣٠٧-١٢٢	شالشا- استعراض التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا منذ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٤
٤٤	١٢٨-١٢٢	الف - مقدمة

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤٦	١٦٩-١٢٩	باء - قمع المعارضين للفصل العنصري
٤٦	١٢٨-١٢٩	١ - حالة الطوارئ
٤٨	١٤٣-١٢٩	٢ - القتل والاعتقالات والاختفاءات
٤٩	١٥٧-١٤٤	٣ - الاعتقالات وعمليات الاحتجاز والتعذيب والحظر
٥٢	١٦٩-١٥٨	٤ - المحاكمات السياسية والسجناء السياسيون ...
		جيم - البانتوستانات وعمليات ترحيل السكان بالاكراه
٥٧	١٧٥-١٧٠	ومراقبة تحركاتهم
٥٨	٢٠٤-١٧٦	دال - مقاومة الفصل العنصري
٥٨	١٨١-١٧٦	١ - الكفاح المسلح والكفاح السري
٥٩	١٩٠-١٨٢	٢ - المقاومة من جانب العمال
		٣ - المقاومة من جانب الطلبة والمنظمات
٦٢	٢٠٤-١٩١	المجتمعية والمؤسسات الدينية
		هاء - المناورات السياسية التي لجأ اليها نظام الفصل
٦٥	٢١٢-٢٠٥	العنصري
٦٧	٢٢٧-٢١٤	واو - أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار
٧١	٢٤٨-٢٢٨	زاي - التعزيزات العسكرية
٧١	٢٣٠-٢٢٨	١ - لمحة عامة
٧٢	٢٣١	٢ - ميزانية الدفاع
٧٢	٢٣٣-٢٣٢	٣ - التعزيزات العسكرية
٧٢	٢٣٩-٢٣٤	٤ - حيازة المعدات العسكرية
٧٥	٢٤٨-٢٤٠	٥ - التعاون النووي
٧٧	٢٩٢-٢٤٩	حاء - التعاون الاقتصادي
٧٧	٢٥٣-٢٤٩	١ - لمحة عامة
٧٨	٢٦١-٢٥٤	٢ - التجارة
٨٢	٢٦٤-٢٦٢	٣ - الذهب والمعادن الأخرى
٨٢	٢٧٦-٢٦٥	٤ - الاستثمارات والقروض الأجنبية

المحتويات (تابع)

الفقرات المفحة

٨٦	٢٩٢-٢٧٧	٥ - الاجراءات الدولية المتخذة ضد التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا
٩٠	٢٠٢-٢٩٢	طاء - الاتصالات الرياضية
٩٢	٢٠٧-٢٠٢	ياء - التعاون الثقافي
٩٤	٤١١-٢٠٨	رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات
٩٤	٢٦٠-٢٠٨	الف - الاستنتاجات
		١ - التقدم الكبير المحرز في الكفاح ضد الفصل العنصري ، وازمة نظام الفصل العنصري
٩٤	٢٣٦-٢٠٨	٢ - التضامن الدولي مع الكفاح ضد الفصل العنصري
٩٩	٢٥٠-٢٣٧	٣ - الحاجة الملحة الى اتخاذ اجراء فعال
١٠٢	٢٦٠-٢٥١	باء - التوصيات
١٠٤	٤١١-٢٦١	١ - اعادة تأكيد مقاصد الامم المتحدة
١٠٤	٢٧٢-٢٦١	٢ - حظر توريد الاسلحة والنفط
١٠٦	٢٧٧-٢٧٢	٣ - جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا
١٠٧	٢٨٤-٢٧٨	٤ - مقاطعة جنوب افريقيا في الميادين الرياضية والثقافية وغيرها
١٠٩	٢٨٧-٢٨٥	٥ - تقديم المساعدة لشعب جنوب افريقيا المحبوس وحركات تحريره الوطني
١٠٩	٢٩١-٢٨٨	٦ - العمل المنسق من جانب الامم المتحدة ووكالاتها
١١٠	٢٩٦-٢٩٢	٧ - المركز القانوني لنظام الفصل العنصري
١١١	٢٩٩-٢٩٧	٨ - برنامج عمل اللجنة الخاصة
١١١	٤٠٤-٤٠٠	٩ - الخلاصة
١١٢	٤١١-٤٠٥	

المحتويات (تابع)

المفحة

المرفقات

١٢١	الاول - قائمة بالبيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة
١٢٧	الثاني - قائمة بوثائق اللجنة الخاصة
		الثالث - القروض المصرفية الدولية المقدمة الى جنوب افريقيا (تموز/يوليه
١٢٩	١٩٨٤ - نيسان/ابريل ١٩٨٥)

كتاب الإحالة

٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥

سيدى ،

يشرفني أن أرسل اليكم ، طياً ، التقرير السنوى للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الذى اعتمدته اللجنة الخاصة بالاجماع في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ .

ويقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة والى مجلس الامن وفقاً للاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ والقرارات ٧٣/٣٩ الف الى زاي ، المؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .

وتفضلوا ، سيدى ، بقبول أسى آيات الاحترام .

(التوقيع) جوزيف ن . غاربيا
رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصرى

سماعة السيد خافيير بيريز دى كوييار
الامين العام للأمم المتحدة
نيويورك

أولا - مقدمة

١ - تتألف حاليا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، من الدول الاعضاء ال ١٨ التالية :

اندونيسيا	الجمهورية العربية السورية	ماليزيا
بيرو	السودان	نيبال
ترينيداد وتوباغو	الصومال	نيجيريا
الجزائر	غانا	هايتي
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية	غينيا	الهند
السوفييتية	الغلبين	هنغاريا
الجمهورية الديمقراطية الالمانية		

٢ - وفي الجلسة ٥٥٨ ، المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أجمعت اللجنة الخاصة على اعادة انتخاب السيد جوزيف ن . غاربا (نيجيريا) رئيسا لها كما انتخبت السيد غوينادي أ . أودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفييتية) ، السيد اودهاف ديوبات (نيبال) والسيد سيرجي ايلي تشارلز (هايتي) نوابا للرئيس والسيد بامكار كومار ميترا (الهند) مقررا .

٣ - واعادت اللجنة الخاصة أيضا انتخاب السيد جيمز فيكتور غبيهو (غانا) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا وانتخبت السيد الحواس رياش (الجزائر) رئيسا للجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والسيد بول ريغيرا (بيرو) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالسجناء السياسيين ، والسيد عبد المحمود أ . محمد (السودان) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري والسيد شيدو أ . اوساكو (نيجيريا) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للفصل العنصري .

٤ - وتتكون اللجان الفرعية وفرق العمل التابعة للجنة الخاصة على النحو التالي : تتألف اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا من بيرو والسودان وغانا (الرئيس) والهند وهنغاريا ؛ وتتألف اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات من ترينيداد وتوباغو والجزائر (الرئيس) والجمهورية الديمقراطية الالمانية والصومال ونيبال ؛ وتتألف فرقة العمل المعنية بالنساء

والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري من ترينيداد وتوباغو والسودان (الرئيس) والفلبين والهند ؛ وتتألف فرقة العمل المعنية بالسجناء السياسيين من بيرو (الرئيس) والجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية العربية السورية والصومال وماليزيا والهند ؛ وتتألف فرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للفصل العنصري من بيرو والجمهورية العربية السورية ونيجييريا (الرئيس) وهنغاريا .

٥ - وعملا بقراري الجمعية العامة ٧٣/٣٩ جيم وهاء المؤرخين في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، قدمت اللجنة الخاصة في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ تقريراً خاصاً معداً للمعرض على الجمعية العامة ومجلس الأمن ، عن التطورات الأخيرة فيما يتصل بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا (A/40/22/Add.2) وتقريراً خاصاً عن الاجراءات الاضافية لتكثيف الجهود الرامية الى اعلام الرأي العام العالمي الى تشجيع القيام بعمل شعبي على نطاق اوسع لنصرة الكفاح العادل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد (A/40/22/Add.3) .

٦ - وفي الجلسة ٥٧٤ ، المعقودة في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، قررت اللجنة الخاصة بالاجماع ان تقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة ومجلس الأمن . ويتألف التقرير مما يلي :

(١) استعراض أعمال اللجنة الخاصة ؛

(ب) استعراض التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا منذ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ؛

(ج) النتائج والتوصيات التي خلصت اليها اللجنة الخاصة ؛

(د) قائمة بالبيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة (المرفق الاول) ؛

(هـ) قائمة بوثائق اللجنة الخاصة (المرفق الثاني) .

٧ - وأحاطت اللجنة الخاصة علماً باهتمام الأمين العام بأعمالها . وتود اللجنة الخاصة أيضاً أن تعرب عن تقديرها العميق للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وبلدان عدم الانحياز والدول الاشتراكية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم

المتحدة وحركتي تحرير جنوب افريقيا ، وهما ، المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا وللعديد من المنظمات غير الحكومية لدعمها المستمر لآعمال اللجنة . كما أحاطت اللجنة الخاصة علما مع التقدير بما اتخذته جميع الدول الاعضاء الاخرى من اجراءات محددة ضد جنوب افريقيا ولنصرة الكفاح في سبيل تحرير جنوب افريقيا .

٨ - وتود اللجنة الخاصة أن تسجل بوجه خاص امتنانها وعميق تقديرها للسيد اينوغاس . ريدي ، الذي تقاعد من منصبه كأمين عام مساعد لشؤون مركز مناهضة الفصل العنصرى .لالتزامه الذى لم يتزعزع وتفانيه الصادق في الكفاح ضد الفصل العنصرى . وسيظل عمله المخلص خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية مصدر الهام دائما للجنة الخاصة .

٩ - كما تود اللجنة الخاصة أن تعرب عن تقديرها العميق للأمين العام المساعد لشؤون مركز مناهضة الفصل العنصرى ، السيد اقبال آخوند ، ولأمانة اللجنة الخاصة ولجميع الاعضاء الاخرين في مركز مناهضة الفصل العنصرى لما أدوه من خدمات تتسم بالكفاءة والاخلاص .

ثانيا - استعراض أعمال اللجنة الخامسة

ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة
في دورتها التاسعة والثلاثين بشأن البند
المعنون "سياسة الفصل العنصري التي
تتبعها حكومة جنوب افريقيا"

١٠ - نظرت الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والثلاثين في البند في ١١ جلسة عامة عقدت فيما بين ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ . وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، اتخذت القرار ٢/٣٩ بشأن "الحالة في جنوب افريقيا" . واتخذت في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ القرارات السبعة التالية فيما يتصل بمختلف جوانب الفصل العنصري ، والتي تستند في المقام الاول الى توصيات اللجنة الخامسة ، وهي :
"فرض جزاءات شاملة على نظام الفصل العنصري ودعم الكفاح من أجل التحرير في جنوب افريقيا" (٧٣/٣٩ ألف) ؛ و "برنامج عمل اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري" (٧٣/٣٩ باء) ؛ و "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" (٧٣/٣٩ جيم) ؛ و "الفصل العنصري في الالعاب الرياضية" (٧٣/٣٩ دال) ؛ و "أنشطة الاعلام والعمل الشعبي لمناهضة الفصل العنصري" (٧٣/٣٩ هاء) ؛ و "مندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا" (٧٣/٣٩ واو) ؛ و "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" (٧٣/٣٩ زاي) .

باء - الاجراءات المناهضة لعدوان جنوب افريقيا
على الدول الافريقية المستقلة

١١ - وجهت اللجنة الخامسة نظر المجتمع الدولي مرارا الى الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي الناجمة عن السياسة العدوانية التي يتبعها نظام جنوب افريقيا . وأدانت بقوة العدوان الوحشي الذي ارتكبه نظام الفصل العنصري ضد الدول المجاورة . وحثت مجلس الأمن على اتخاذ تدابير فعالة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لاجبار جنوب افريقيا على وضع حد لاعمال العدوان الاجرامية التي ترتكبها وانهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا . ولاحظت أن الحماية التي توفرها بعض الدول الغربية الكبرى تشجع نظام الفصل العنصري على القيام بتلك الاعمال غير الشرعية .

١٢ - وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، أدان رئيس اللجنة الخاصة بشدة ، لدى مشاركته في جلسة مجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا ، العدوان الذي قامت به قوات جنوب افريقيا في كابيندا والهجوم المزمع شنه على منشآت النفط الحيوية .

١٣ - وأعلن الرئيس ، في معرض اشارته الى السياسة التي يتبناها نظام الفصل العنصرى لزعزعة الاستقرار والاحتلال ، ان جنوب افريقيا تواصل حملتها الرامية الى زعزعة استقرار حكومة أنغولا ، والاضرار باقتصاد البلد وتمزيق مجتمعه . وأضاف الرئيس قائلا ان مسألة القوات الكوبية دخيلة لا صلة لها بمسألة استقلال ناميبيا . ويجب ألا تستخدم لإعاقة تنفيذ خطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، وهي الخطة التي قبلتها ، ولا تزال تقبلها ، جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك - سوريا - جنوب افريقيا ذاتها . وقال ان السنوات السبع التي انقضت في المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا تمثل سجلا للتهرب والمراوغة والتعننت وسوء النية من ناحية جنوب افريقيا ، وهو سجل ينبغي ان يهز ثقة أكثر أصدقاء جنوب افريقيا تصديقا أو نزعة الى الخير ، في نواياها . وأوضح الرئيس أن مجلس الأمن يشهد المرحلة قبل الأخيرة من عملية قمعية مارستها جنوب افريقيا منذ البداية باصرار وبلا هوادة ، بقصد الاستمرار في احتلالها واستغلالها غير الشرعيين لناميبيا وتعزيزهما وراء واجهة "الحل الداخلي" .

١٤ - ودعا الرئيس الى اتخاذ اجراءات على الاسس التالية :

(أ) يجب رفض ووقف جميع المحاولات والجهود الرامية الى التفاوض بشأن استقلال ناميبيا خارج نطاق القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ؛

(ب) يجب وضع اطار زمني لاستقلال ناميبيا في سياق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

(ج) ينبغي فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بسبب تجاهلها وتحديدها لمجلس الأمن والجمعية العامة معا ؛

(د) يجب أن يعلن مجلس الأمن بصورة قاطعة أن الربط خال من الشرعية .

١٥ - وفي الجلسة ٥٦٧ للجنة الخاصة ، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ اذان الرئيس الهجوم الارهابي الذي شنه نظام بريتوريا العنصرى على بوتسوانا ، مما أسفر عن مقتل ١٥ واصابة عدد من اللاجئين بجراح ، من بينهم نساء واطفال . وقال الرئيس ان تجدد أعمال العنف يثبت الطابع العدواني الذي تتسم به جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى .

١٦ - واثناء نظر مجلس الامن في عدوان جنوب افريقيا على بوتسوانا ، أدلى السيد أودهاف ديوبهات ، نائب رئيس اللجنة الخاصة ، ببيان اذان فيه العدوان ودعا الى اتخاذ تدابير عقابية لمواجهة ما نشأ عن هذا العمل الوحشي من اخلال بالطم وخطر يتهدد السلم والامن الدوليين . وأعلن ، بالنيابة عن اللجنة الخاصة ، ان السبب الرئيسى للنزاع في الجنوب الافريقي ، كان وما زال هو سياسة الفصل العنصرى الانسانية التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصرى .

جيم - الاجراءات الرامية الى تشجيع وقف جميع أشكال التعاون العسكرية والنوى والاقتصادى مع جنوب افريقيا

١٧ - واصلت اللجنة الخاصة متابعة التطورات المتعلقة بالتعاون مع جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والنوية والاقتصادية وغيرها . وأكدت مرارا أن أى مساعدة تقدم الى جنوب افريقيا في تعزيز قواتها العسكرية تعتبر عملا عدائيا ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد والدول الافريقية المستقلة . وأوضحت أن السياسة التي يتبعها نظام جنوب افريقيا لزعزعة استقرار دول خط المواجهة واستمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا واجراءاتها القمعية داخل جنوب افريقيا تدل على أن الفصل العنصرى لا يزال يشكل تهديدا للسلم ، في حين أن سياسة الارتباط البناء التي تتبعها الولايات المتحدة لا تزال تدعم هذا النظام وتشجعه . ودعت اللجنة الى القيام بصورة فعالة ، برصد وتعزيز حظر الاسلحة الالزامى المفروض على جنوب افريقيا .

١٨ - كما أدانت اللجنة الخاصة مرارا استمرار بعض الدول الغربية واسرائيل ، فضلا عن الشركات عبر الوطنية ، في التعاون مع جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والاقتصادية وغيرها ، باعتبار ذلك سببا أساسيا لتعميد عدوان جنوب افريقيا على الدول الافريقية المستقلة واستمرار سياسة الاضطهاد التي تتبعها ضد شعب جنوب افريقيا

وحركات تحريره الوطني ، وكذلك احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وقد لقي موقف الدول التي واصلت وزادت تعاونها مع جنوب افريقيا الاستنكار في اجتماعات اللجنة الخاصة ، وأثناء البعثات التي أوفدها اللجنة الخاصة ، وفي المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية التي شارك فيها ممثلو اللجنة الخاصة وبطرائق مناسبة أخرى .

١٩ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، بعث الرئيس بيريقي الى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثامنة والعشرين جاء فيها ، في جملة أمور ، ما يلي :

"باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، أود أن أكرر القول بأن الخطط النووية لنظام برييتوريا تشكل تهديدا لافريقيا وللسلم والامن الدوليين خاصة في ضوء السجل العدواني لنظام برييتوريا وتحديه للأمم المتحدة والمجتمع الدولي"^(١) .

٢٠ - وفي ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ أبلغت اللجنة الخاصة بأن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانس بليكس ، أدلى بتصريح في الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة مؤداه أنه لم تعد توجد أية أفرقة تقنية ، تدعمها أو تشترك في دعمها الوكالة ، يشترك فيها خبراء من جنوب افريقيا .

٢١ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وجه الرئيس رسائل الى الممثلين الدائمين لكل من فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية ، يعرب فيها عن القلق بشأن ما جاء في الصحف من أن ممثلي حكوماتهم حضروا حفل تقليد السيد لوكاس مانغوب منصبه لفترة أخرى بوصفه "الرئيس" المزعوم لبانتوستان بوتسوانا . وفي ضوء ما أصدرته الأمم المتحدة من قرارات عديدة تحث فيها الدول الاعضاء على الامتناع عن حضور أى شكل من أشكال الاعتراف بالبانتوستانات ، أعرب الرئيس عن أمله في ألا يتم الاعتراف بالبانتوستانات أو تجرى أى اتصالات معها .

٢٢ - وفي ردود تلقتها اللجنة الخاصة أعلنت الحكومات الثلاث أنها لم تمثل في ذلك الاحتفال .

٢٣ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أشاد الرئيس بالتدابير التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة وهولندا لسحب استثماراتها بالرائد الذهبي وحظر بيعه^(٢) . وأحاطت اللجنة الخاصة علما كذلك مع التقدير بمنظمات محلية أخرى وبلديات اتخذت تدابير مماثلة .

٢٤ - وفي آذار/مارس ١٩٨٥ ، أشاد الرئيس بقانون أصدرته مدينة نيويورك يحظر المدينة من وضع ودائع في المصارف التي توفر خدمات اقراضية لحكومة جنوب افريقيا ويمصرف بوستون لقراره الذي يقضي بوقف تقديم قروض الى جنوب افريقيا^(٣) .

٢٥ - وفيما يتصل بالحملة الدولية المتزايدة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خاصة في الولايات المتحدة ، التي تدعو الى سحب الاستثمارات ، رحبت اللجنة ، في بيان أصدرته في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، بالخطوات التي اتخذت لزيادة عزلة نظام الفصل العنصري البغيض ولمساعدة شعب جنوب افريقيا المقهور في كفاحه المشروع الرامي لاستئصال شأفة نظام الفصل العنصري . وقالت ان الحملة الدولية لمناهضة نظام جنوب افريقيا العنصري في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وخاصة في الولايات المتحدة ، وصلت الى مرحلة هامة . فلقد أخذت الحركات المناهضة للفصل العنصري والبرلمانات والمشرعون المحليون والنقابات والفتيات الكنسية وغيرها من المؤسسات الدينية والاحزاب السياسية والطلاب والاكاديميون والافراد يتصدرون حملة فضح شذو نظام الفصل العنصري أمام الجمهور . ففي الولايات المتحدة أدت التدابير المتضافرة التي اتخذت الى وقف الاستثمار ، والى اتخاذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى من جانب الدول والمدن والجامعات وكذلك من جانب كونغرس الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد كررت اللجنة الخاصة تأييدها وتشجيعها لحملة وقف الاستثمار الجارية ، خاصة في الولايات المتحدة وارتأت اللجنة الخاصة ان حملة وقف الاستثمار جاءت دعما للمناشدة التي وجهتها الامم المتحدة لغرض جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وان هذه الجزاءات تشكل شروطا ضرورية لاستئصال شأفة نظام الفصل العنصري بالطرق السلمية . وأعرب الرئيس كذلك عن تقديره لصندوق مورغان للضمانات الاستثمارية على قراره وقف تقديم القروض الى جنوب افريقيا وأشاد بطلاب جامعة كولومبيا لما قاموا به من حملة لوقف الاستثمار معارضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا^(٤) . وأشاد الرئيس كذلك بجماعات مناهضة الفصل العنصري في هولندا للمبادرة التي قامت بها .

٢٦ - وفي رسالة مؤرخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ، أعرب الرئيس عن تقديره الكبير للرابطة الدانمركية لاختصاصي الأمراض المهنية لرفضها قبول مندوبين من جنوب افريقيا الى المؤتمر الدولي للاتحاد العالمي لاختصاصي الأمراض المهنية لعام ١٩٨٦ ، المزمع عقده في حزيران/يونيه ١٩٨٦ بكوبنهاغن .

دال - جلسة خاصة للاحتفال بالذكرى السنوية
لميثاق الحرية في جنوب افريقيا

٢٧ - في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عقدت اللجنة الخاصة جلسة خاصة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لميثاق الحرية في جنوب افريقيا . وأدلى ببيانات ممثل الأمين العام وممثلو اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا وحركات التحرير الوطني لجنوب افريقيا .

٢٨ - وفي تلك المناسبة أشار الرئيس بالانابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى السيد غوينادى أ . أودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) الى أن ميثاق الحرية أدى دورا كبيرا في جعل المجتمع الدولي يسلم ويتفهم على نحو أفضل بالكفاح المشروع الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا المقهور وبقضيته العادلة . وأضاف أن الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الميثاق اكتسبت أهمية خاصة لأنها صادفت الذكرى السنوية الأربعين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ .

هاء - تدابير لمناصرة النساء والاطفال
الذين يعيشون في ظل الفصل العنصرى

٢٩ - واصلت اللجنة الخاصة وفرقة العمل المعنية بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصرى التابعة لها ايلاء اهتمام خاص لمحنة النساء والاطفال في جنوب افريقيا .

١ - بعثة اللجنة الخاصة الموفدة الى أنغولا
وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة

٣٠ - قررت اللجنة الخاصة في برنامج عملها لعام ١٩٨٥ أن تنظم مؤتمرا دوليا معنيا بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصرى . وقررت كذلك أن تسبق المؤتمر بعثة من اللجنة الخاصة توفد الى أنغولا وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة للتشاور مع الحكومات وحركات التحرير ولزيارة مخيمات اللاجئين . وأوفدت البعثة في الفترة من ٢ الى ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وكان الهدف منها اجراء تقييم محدد لاحتياجات المساعدة التي تقدم الى اللاجئين من النساء والاطفال والى دول خط المواجهة .

٣١ - وترأس البعثة السيد جيمز فيكتور غيبهو (غانا) ، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا التابعة للجنة الخاصة . أما الاعضاء الآخرون للوفد فهم السيد عبد المحمود أ . محمد (السودان) ، رئيس فرقة العمل المعنية بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل نظام الفصل العنصرى ، والسيدة فيني بوروس ، وهي ممثلة من الولايات المتحدة ممثلة الاتحاد النسائي الدولي الديمقراطي لدى الأمم المتحدة ، والسيدة واينبورغ ويك ، الامين التنفيذي لحركة مناهضة الفصل العنصرى في جمهورية ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية .

٣٢ - وأتيحت للبعثة فرمة زيارة عدة مشاريع تديرها حركات التحرير الوطني في أنغولا وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة . فقد قامت بزيارة مستوطنة كوانزا - سول التي تديرها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومركز للتشييد في فيانا ، بالقرب من لواندا ، تابع للمؤتمر الوطني الافريقي ، ومخيمين للمرور العابر (الترانزيت) تابعين لسوابو في فيانا ولوساكا ، ومركز للرعاية النهارية ودار للطباعة ومزرعة في لوساكا ، تابعة للمؤتمر الوطني الافريقي ، ومستوطنة تابعة للمؤتمر ذاته في موروغورو بجمهورية تنزانيا المتحدة ، ومركز عمل مؤقت في دار السلام تابع لمؤتمر الوجدويين الافريقيين .

٣٣ - وأعطى التفتيش الموضعي للمستوطنات والانطباعات المباشرة والمعلومات التي قدمها ممثلو حركات التحرير الذين محبوبوا الوفد صورة واضحة لمدى ما يتعرض له آلاف اللاجئين من النساء والأطفال والمسنين الذين يعيشون في المخيمات من معاناة وأحوال لا تطاق نتيجة الغزوات وأعمال العدوان المتكررة التي يرتكبها النظام العنصري لجنوب أفريقيا وللقمع في جنوب أفريقيا وناميبيا . بيد أن الوفد شهد كذلك الجهود العظيمة التي تبذلها حركات التحرير الوطني لجنوب أفريقيا من أجل تخفيف آلام ومشاق العيش في المنفى . وكانت المستوطنات ، وخاصة مستوطنات سوابو والمؤتمر الوطني الأفريقي ، تدار بكفاءة ومنظمة على نحو جيد .

٣٤ - وكانت الحالة في أنغولا تتسم بعمومية خاصة . فقد أدى الاحتلال الذي قامت به قوات جنوب أفريقيا إلى زيادة حركة الأشخاص المشردين نحو الشمال . ومن بين المشاكل الكبيرة التي تؤثر على مستوطنات حركات التحرير والأشخاص المشردين ، وبصفة خاصة الأطفال ، معدل عال للغاية لحالات الإصابة بالمalaria والاسهال والالتهابات الرئوية والحروق وسوء التغذية . ولا توجد في العديد من المخيمات هياكل أساسية للمياه المنقولة بالانابيب . وتنعدم المرافق الأساسية الواضحة بالفرض ، ولذلك تتعرض صحة جميع اللاجئين ، وخاصة النساء والأطفال للخطر .

٣٥ - ولاحظت البعثة مع التقدير تدابير تقديم المساعدة إلى النساء والأطفال في الجنوب الأفريقي التي اتخذتها حتى الآن المجتمع الدولي . وأشارت بجميع الحكومات وخاصة حكومات دول الشمال الأوروبي والدول الاشتراكية ، لتقديم الدعم المادي إلى شعب جنوب أفريقيا وناميبيا المنكوب . كذلك وقف الوفد على أدلة واضحة للدعم المادي المقدم من جانب منظمات التضامن ، مثل المنظمات الكنسية ، وحركات مناهضة الفصل العنصري وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، لمختلف مشاريع حركات التحرير الوطني ، وخاصة المشاريع التي ترمي لخدمة النساء والأطفال .

٣٦ - وأشار الوفد إلى أن الأمم المتحدة أعلنت أن الفصل العنصري يشكل جريمة ضد الإنسانية . ولذلك فإن المهمة الملحة والمسؤولية التي تقع على عاتق الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تتمثلان في كشف الدعم المقدم من جانبها للكفاح العادل والشرعي الذي يخوضه شعبا جنوب

افريقيا وناميبيا المضطهدان من أجل استثمار شافة الفصل العنصرى . وينبغي أن تقدم للنساء في جنوب افريقيا كافة أشكال المساعدة اللازمة للشهوض بمهاراتهن وحياسة مهارات جديدة من شأنها أن تمكنهن من الاشتراك التام في الكفاح الحالي من أجل التحرير الوطني وفي عملية التعمير الوطني في المستقبل معا . وينبغي أن تقدم المزيد من الدعم الى حركة التحرير الوطني فيما يتعلق بالاجزاء الخاصة بالمرأة من برامجها واتاحة الفرص لتدريب النساء في الميادين المناسبة ، وفقا لاحتياجات حركات التحرير الوطني .

٣٧ - واستنتجت البعثة في تقريرها (A/AC.115/L.62 ، الفقرات ٩٣-١٠٧) ، ان الفصل العنصرى هو السبب الاصلي لمعاناة اللاجئين من النساء والاطفال . وان وحشية النظام العنصرى هي التي حملت النساء والاطفال على الفرار الى المنفى ؛ وان على المجتمع الدولي أن يواصل توجيه اداة قوية للفصل العنصرى لما يرتكبه من اعمال العدوان والتخريب والارهاب المتكررة ضد الدول الافريقية المستقلة . وعلى المجتمع الدولي أن يندد بالمحاولات الرامية الى زعزعة استقرار منطقة الجنوب الافريقي بأسرها وكذلك قمع وقهر غالبية سكان جنوب افريقيا وناميبيا . وأن الطريق الوحيد لانهاء البؤس الذى تعاني منه نساء واطفال اللاجئين والاشخاص المشردين يتمثل في القضاء على نظام الفصل العنصرى .

٣٨ - وحثت البعثة جميع الدول ، وخاصة الوكالات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، على توفير وزيادة كافة أشكال المساعدة الانسانية والتعليمية والمالية وغيرها من المساعدة اللازمة لشعبى جنوب افريقيا وناميبيا المقهورين والى حركات تحريرهما الوطني في كفاحها المشروع . وان النساء والاطفال ممن يغرون من الاضطهاد البربرى والمفزع على يدى نظام الفصل العنصرى يشكلون أغلبية اللاجئين من جنوب افريقيا وناميبيا الى البلدان المجاورة . ويلزم في هذه الحالة منحهم اللجوء الدائم والاغذية والمأوى والرعاية الطبية والحماية القانونية وضمان ما لهم من حقوق الانسان الاساسية ، والمشورة المكثفة والتعليم والتدريب والعمالة . وينبغي لذلك منح أولوية للمساعدة قصيرة الاجل أو الطارئة ولذا أعربت البعثة عن الامل في أن تشكل النتائج التي خلصت اليها بشأن احتياجات المساعدة المغفلة في الجزء الرابع من تقريرها أساسا لجهود مجددة يبذلها المجتمع الدولي من أجل زيادة مساعدته للنساء والاطفال الفارين من نظام الفصل العنصرى البربرى .

٢ - المؤتمر الدولي المعني بالنساء
والاطفال الذين يعيشون في ظل
الفصل العنصري

٣٩ - شكل تقرير بعثة اللجنة الخاصة التي أوفدت الى دول خط المواجهة الوثيقة الأساسية للمؤتمر الدولي المعني بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري الذي عقد في أروشا ، بجمهورية تنزانيا المتحدة ، في الفترة من ٧ الى ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وقد نظم هذا المؤتمر من جانب اللجنة الخاصة بالتعاون مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (وللاطلاع على تقرير المؤتمر انظر (A/AC.115/L.623) .

٤٠ - وكان الغرض من المؤتمر التعريف بمحنة النساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري والتشجيع على تقديم المساعدة المعنوية والمادية اليهم في كفاحهم من أجل التحرير والاسهام في المؤتمر العالمي لامتعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة ، الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه .

٤١ - وضم المشتركون في المؤتمر ممثلين للحكومات وهيئات ووكالات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومة وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي ، وكذلك عددا من أفراد الخبراء .

٤٢ - وأكد جميع المشتركين حسن توقيت المؤتمر الدولي بالنسبة الى المؤتمر العالمي القادم . وأشاروا الى أن نتائج المؤتمر يمكن أن تكون أساسا نافعا للمناقشات أثناء النظر في البنود ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر العالمي . وأكدوا أن من الضروري ضمان ألا ينقضي عقد الامم المتحدة للمرأة دون إيلاء الاهتمام بدقة لحالة النساء والاطفال في جنوب افريقيا ودون التزام وطيد بتقديم الدعم المادي لحركات التحرير .

٤٣ - وفي ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ ، اعتمد المؤتمر الدولي اعلانا (A/40/319-S/17197) ، المرفق) . وفي هذا الاعلان ، أشار المشتركون الى أن المؤتمر يوافق الذكرى السنوية الاربعين للانتصار على الفاشية . واذ لاحظ المؤتمر أن نظام برييتوريا العنصري قد قرن نفسه بنازية هتلر ، أعرب عن ايمانه الراسخ بأن نظام الفصل العنصري محكوم عليه بالفشل .

٤٤ - وأدان المؤتمر استمرار المجازر وأعمال القتل وغيرها من الفظائع التي يرتكبها نظام الحكم العنصرى ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد في شاربفيل وسويتو وميبوكنج ولانغا وغيرها من المدن في جنوب افريقيا ، بما في ذلك تقتيل المقيمين في كروسرودز الذين كانوا يتظاهرون ضد خطط ترمي الى ترحيلهم منها قسرا . كذلك آدان المؤتمر الترحيل القسرى الذى شرد ملايين من الناس - معظمهم من النساء والاطفال - من أرض أجدادهم وجردهم من ممتلكاتهم وحرّمهم فوق ذلك من جنسيتهم كجنوب افريقيين .

٤٥ - وأعرب المؤتمر عن شديد قلقه لتسليح جنوب افريقيا ، بما في ذلك حيازتها لقدرة نووية تشكل تهديدا خطيرا للسلم في المنطقة وللسلم والامن الدوليين . وأعاد المؤتمر تأكيد شرعية كفاح شعب الجنوب الافريقي المضطهد وحركات تحريره بجميع الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح ، في سبيل القضاء على الفصل العنصرى الذى أعلن أنه جريمة ضد الانسانية وطلب الى مجلس الامن أن ينظر في اتخاذ مزيد من التدابير الملائمة ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك اعتماد جزاءات شاملة والزامية ، وخاصة حظر النفط وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٤٦ - وأدان المؤتمر سياسة "الارتباط البئاء" التي تتبعها الولايات المتحدة وتعاونها النشط مع نظام الحكم العنصرى . كما آدان المؤتمر بعض الدول الغربية واسرائيل لتعاونها النشط مع النظام العنصرى ، بالنظر الى أنها تشجع النظام على تكثيف ممارسة قمع الكفاح الشعبى المشروع في جنوب افريقيا وتاميبيا ، وارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المجاورة وتحدى مقررات وقرارات الامم المتحدة . وطلب المؤتمر الى هذه الدول التخلي على الفور عن تلك السياسات والانضمام الى الحملة الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصرى .

٤٧ - ومما روّع المؤتمر أن غالبية السكان اللاجئين في البلدان المجاورة تتألف من نساء وأطفال فارين من الاضطهاد الهيجى الذى يمارسه نظام الفصل العنصرى . وحث المؤتمر جميع البلدان الملتزمة بالقضية السامية المتمثلة في الكفاح ضد الفصل العنصرى على ألا تألوا جهدا في منح حق اللجوء ، وتقديم المأكل والمأوى والرعاية الطبية والحماية القانونية وضمان حقوق الانسان الاساسية ، واسداء المشورة على نحو مكثف ، وتوفير التعليم والتدريب والتوظيف للنساء والاطفال القادمين من الجنوب الافريقي وفقا لتقرير بعثة اللجنة الخاصة ، الموفدة الى أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا (أنظر A/AC.115/L.621 ، الفقرات من ٢٠ الى ٢٨) وطلب كذلك الى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تكشف دعمها

وتضامنها مع نساء وأطفال جنوب افريقيا وناميبيا وفي دول خط المواجهة . وفي هذا الصدد جاء في الاعلان اجراءات محددة لزيادة تلك المساعدة .

٤٨ - واكد المؤتمر أنه من الأهمية القصوى أن يركز المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، الانتباه بصفة خاصة على المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا في ضوء مواضيع العقد : المساواة والتنمية والسلم . ولذا أحال رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة الاعلان الى الأمين العام لعرضه على مؤتمر نيروبي .

واو - الاجراءات المناهضة للفصل العنصري في ميدان الالعاب الرياضية

١ - المؤتمر الدولي المعني بمقاطعة جنوب افريقيا في ميدان الالعاب الرياضية

٤٩ - قامت اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري ، بالتعاون مع المجلس الاعلى للرياضة في افريقيا واللجنة الاولمبية غير العنصرية لجنوب افريقيا بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بمقاطعة جنوب افريقيا في ميدان الالعاب الرياضية . وعقد المؤتمر في دار اليونسكو ببباريس ، في الفترة من ١٦ الى ١٨ ايار/مايو ١٩٨٥ . (للاطلاع على تقرير المؤتمر انظر A/AC.115/L.624 و Corr.1) .

٥٠ - وكان جدول اعمال المؤتمر كما يلي :

١ - استعراض نتائج المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات ضد الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (لندن ٢٧ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٢) .

٢ - تشجيع الاجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الرياضية والفرد والافراد لضمان العزل التام للفصل العنصري في ميدان الالعاب الرياضية .

- ٣ - التصدي لمناورات نظام الفصل العنصرى والمتعاونين معه ولما يروجونه من دعاية بغرض اختراق العزلة المفروضة على نظام جنوب افريقيا العنصرى في ميدان الالعاب الرياضية الدولية .
- ٤ - تكثيف الاجراءات التي تستهدف طرد نظام جنوب افريقيا العنصرى من الاتحادات الرياضية الدولية .
- ٥ - اتخاذ اجراءات ضد البلدان التي ترفض مراعاة مقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى .
- ٦ - اتخاذ اجراءات ضد الافراد والفرق والمدربين والمسؤولين والاداريين الذين يتعاونون مع الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى .
- ٧ - تعزيز مقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى عن طريق اشراك الرياضيين والفرق الرياضية في تأييد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في سبيل عزل النظام العنصرى لجنوب افريقيا عزلا تاما في ميدان الالعاب الرياضية .
- ٥١ - وبناء على دعوة من اللجنة الخاصة ، والمجلس الاعلى للرياضة في افريقيا واللجنة الاولمبية غير العنصرية لجنوب افريقيا ، حضر المؤتمر ممثلون لهيئات الامم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والحكومات والمنظمات الرياضية والمسؤولون الاداريون والرياضيون والرياضيات ، والحركات المناهضة للفصل العنصرى وغيرها من المنظمات الناشطة في حملة مقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى . وكان هناك ما يزيد على ٢٠٠ من المشاركين والمراقبين .
- ٥٢ - وأكد كثير من المشتركين في المؤتمر الدور الذى تؤديه الهيئات الرياضية الوطنية في تشجيع الرياضيين عموما واهمية الالعاب الرياضية في تعزيز التعاون الدولي . ولذا فقد رثي أن الامر يستلزم أن تضاعف المنظمات غير الحكومية والمنظمات الرياضية الدولية والاقليمية والوطنية جهودها لتشجيع الرياضيين والرياضيات بشأن مساوىء الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى ولمنع اقامة اتصالات في هذا المجال . وفضلا عن ذلك ، ينبغي لتلك المنظمات أن تنسق انشطتها المناهضة للالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى وأن تنسق نشر المعلومات عن هذه الالعاب الرياضية .

٥٣ - وفي الجلسة الختامية للمؤتمر ، قدمت اللجنة الخاصة أوسمة الى الرياضيين المشتركين في الكفاح ضد الفصل العنصرى . واعتمد المؤتمر بالاجماع اعلانا (A/40/343-S/17224 ، المرفق) . أحاط فيه علما بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ووجه نداء خاصا الى الدول لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ بالتصديق العاجل عليها ، عقب اعتمادها من الجمعية العامة . وأنذر رسميا بأن من المنتظر أن يتخذ نظام الفصل العنصرى تدابير وقائية يائسة تختبر ارادة المجتمع العالمى في الخارج وارادة أغلبية شعب جنوب افريقيا في الداخل . وأن جهود المجتمع الدولى ، في الكفاح من أجل التحرير ، سوف تكون حاسمة في تقوية معنويات أولئك الذين يضطهدهم نظام الفصل العنصرى وعزمهم على المقاومة . وسيكون التقاء الدعم الدولى من الخارج مع تميم المظطهدين الحازم هو الذى سيفضح حدا للفصل العنصرى وذلك الالتقاء مرتقب الآن ، ويجب أن تدعم الحملة الدولية ذلك الجهد حتى النصر الاخير . فالرياضة لها دور حيوى تؤديه .

٢ - سجل الاتصالات الرياضية بجنوب

افريقيا ، ١ كانون الثانى/يناير -

٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤

٥٤ - درجت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، عملا بمقرر اتخذ في عام ١٩٨٠ ، على أن تنشر مرتين كل عام سجلا للاتصالات الرياضية التى تجرى مع جنوب افريقيا . واشتمل آخر سجل على الاتصالات الرياضية التى جرت في الفترة من ١ كانون الثانى/يناير الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وتضمن ، شأنه في ذلك شأن السجلات السابقة قائمة بمناسبات التبادل الرياضى مع جنوب افريقيا مرتبة حسب رمز اللعب الرياضية وقائمة بأسماء الرياضيين والرياضيات الذين اشتركوا في مناسبات رياضية في جنوب افريقيا مرتبة حسب البلد . وحذفت من السجل أسماء الاشخاص الذين تعهدوا بعدم الاشتراك في مناسبات رياضية أخرى في جنوب افريقيا .

٥٥ - واشت السجل أن جنوب افريقيا قامت باغراء بعض الرياضيين والرياضيات والفرق الوطنية التى تتمتع بمكانة دولية ، وذلك عن طريق المكافآت المرتفعة والضيافة غير العادية .

٥٦ - واستمر النظام في تقديم التمويل بسخاء للألعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى ، وذلك بطرق منها منح متعهدى الرياضة من القطاع الخاص وشركات جنوب افريقيا و/أو الشركات عبر الوطنية مجموعة من الامتيازات الضريبية . ومع ذلك فإن فرص جنوب افريقيا للوصول الى مناسبات التبادل الرياضى على الصعيد الدولى مازالت محدودة فقد أخفق نظام جنوب افريقيا وهيئاته الرياضية العنصرية حتى الآن في تحقيق أى نجاح ذى وزن ، وذلك على الرغم من جهودهما المكثفة لاختراق العزلة الدولية المفروضة عليها . اذ تضاغت في الفترة المستعرة الاجراءات الدولية ضد المناهضة للألعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى . وبالإضافة الى ذلك ، لم تقم أية هيئة رياضية دولية استتبعنت جنوب افريقيا من عضويتها أو علقت تلك العضوية بالرجوع فى قرارها على الرغم مما يبذله النظام من جهود دعائية ممولة بسخاء .

٣ - اجراءات أخرى

٥٧ - فيما يتعلق بالجولة التى يزعم فريق الرغبى النيوزيلندى المؤلف بكامله من السود القيام بها في جنوب افريقيا أعلن رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، أن الجولة تمثل مرة أخرى عدم مراعاة بالمرة لمشاعر الاغلبية العظمى في جنوب افريقيا ، كما تشكل تشجيعا للمنظمات الرياضية العنصرية . ولم يدرك فريق الرغبى المؤلف بكامله من السود أن القرار الذى اتخذته بالقيام بجولة في جنوب افريقيا يشوه الغرض من الاتصالات الرياضية الدولية كما سيلطخ صورتها ، وان النظام والمتعاونين معه سيستخدمون هذا القرار في الأغراض الدعائية لتعزيز صورتهم على الصعيد الدولى .

٥٨ - وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥ وجه الرئيس رسالة الى رئيس وزراء نيوزيلندا بالنيابة أعرب فيها عن صادق تقديره له ولرئيس الوزراء دافيد لانغ ولحكومة نيوزيلندا لما صدر عنهم من بيانات تعارض قرار مجلس الاتحاد النيوزيلندى لكرة الرغبى بالقيام بجولة في جنوب افريقيا وتعرب عن الاسف العميق لذلك القرار .

٥٩ - وبسبب المعارضة المتزايدة وعقب أمر قضائى مؤقت صادر عن المحكمة العليا فى نيوزيلندا ، قرر اتحاد الرغبى النيوزيلندى للكرة الغاء الجولة التى كان يزعم القيام بها في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ .

زاي - الاجراءات المناهضة للفصل العنصري
في الميدان الثقافي

- ١- سجل أسماء فناني الترفيه والممثلين
وغيرهم ممن قدموا عروضاً في جنوب
افريقيا التي تتبع سياسة الفصل
العنصري ، ١ كانون الثاني/يناير -
٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤

٦٠- بناء على طلب اللجنة الخاصة نشر خلال الفترة المستمرة السجل الثاني لأسماء
فناني الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا منذ بداية عام ١٩٨١ عروضاً في جنوب
افريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصري وذلك كجزء من حملة المقاطعة الثقافية
لجنوب افريقيا المطلوبة في عدد من قرارات الجمعية العامة . وقد نشر السجل الاول في
٢٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٣ .

٦١- وقد أدى تعميم السجل الى التشجيع على زيادة تطوير حملة المقاطعة الثقافية
لجنوب افريقيا ، وبصفة خاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وهما بلدا
الموطن لغالبية الاسماء المدرجة في السجل . وقد قامت الجماعات المناهضة للفصل
العنصري ونقابات العمال والسلطات المحلية والشخصيات الثقافية وغيرها بزيادة
الجهود المبذولة لاقتناع الذين قدموا عروضاً في جنوب افريقيا بالتعهد بعدم تقديم
عروض أخرى في ذلك البلد ولتشجيع غيرهم على الاعلان عن التزامهم بالمقاطعة
الثقافية . وقد انضم الى الحملة المناهضة للفصل العنصري مئات من الممثلين وفناني
الترفيه والموسيقى البارزين .

٦٢- وتمتزم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الابقاء على السجل مستكملاً ونشر
ملاحق له بصفة دورية . وستحذف من القوائم المقبلة أسماء الاشخاص الذين يتعمدون
بعدم تقديم عروض في جنوب افريقيا .

٢ - اجتماع استثنائي تكريما لستيفي واندر

٦٣- في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ أصدر الرئيس بيانا أعرب فيه عن عميق امتنانه للسيد ستيفي واندر لمساهمته في الكفاح ضد الفصل العنصري^(٥) .

٦٤- وقامت اللجنة الخاصة في اجتماع استثنائي عقد في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥ بتكريم السيد واندر ، فنان الترفيه الذائع الصيت عالميا المعروف جيدا بمعارضته للتمييز العنصري والفصل العنصري . وبالنسبة عن اللجنة الخاصة ، قدم الرئيس للسيد واندر وساما اعترافا بالتزامه بالنهوض بالشعب المظهد في جنوب افريقيا وباعماله في هذا المجال .

٦٥- وألقى السيد واندر بيانا قبل فيه الوسام ، وشدا بعدة اغنيات منها اغنية ألّفت خصيصا للمناسبة عنوانها "جرى الحرية" . وانضمّت اليه روبرتا فلاك وفنانان آخران . وكان هاري بلافونت حاضرا أيضا في الاجتماع .

٣ - الحلقة الدراسية الدولية المعنية
بالايديولوجيات والمواقف والمنظمات
العنصرية التي تعرقل الجهود
الرامية الى ازالة الفصل العنصري
وبوسائل مكافحتها

٦٦- قامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتنظيم الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالايديولوجيات والمواقف والمنظمات العنصرية التي تعرقل الجهود الرامية الى ازالة الفصل العنصري وبوسائل مكافحتها ، وذلك بالتعاون مع لجنة التضامن الهنغارية . واجتمعت الحلقة في سيوفوك ، بهنغاريا ، في الفترة من ٩ الى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

٦٧- وكان جدول أعمال الحلقة كما يلي :

١- أثر الدعاية العنصرية والغاشية والتعاون مع النظام العنصري بجنوب افريقيا في عرقلة الكفاح ضد الفصل العنصري .

٢- استعراض الحالة في الجنوب الأفريقي في ضوء عمليات خرق السلم وتهديد الأمن الدولي التي يرتكبها نظام بريتوريا ، مع الإشارة بوجه خاص الى الفصل العنصري بوصفه ايديولوجية عنصرية وجريمة ضد الانسانية .

٣- اجراءات لمكافحة الفصل العنصري وغيره من الايديولوجيات العنصرية عن طريق نشر المعلومات والأنشطة التعليمية والشفافية .

٤- دور الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية في تعزيز الدعم الدولي للكفاح ضد الفصل العنصري بتقديم الدعم المادي والمعنوي الى شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحركات تحريرهما الوطني .

٦٨- وبدعوة من اللجنة الخاصة ، حضر الحلقة ممثلون لهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والحكومات وحركات التحرير ومنظمات التضامن وغيرها من المنظمات غير الحكومية وحضرها مدعوون خاصون . وضمت الحلقة أكثر من ٥٠ مشتركا .

٦٩- وانعقدت الحلقة عشية الذكرى الأربعين للأمم المتحدة والاحتفال بالنصر على الفاشية والنازية الهتلرية . وخلال المداولات أكدت الحلقة أن نظام الفصل العنصري يسير على خطى النازية الهتلرية . ودعا المشاركون الى تكثيف الدعم لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا كي يواصلوا نضالهما من أجل التحرير بكل الوسائل المتاحة لهما ، ومنها الكفاح المسلح .

٧٠- واعتمدت الحلقة بالإجماع الاعلان (A/40/660-S/17477 ، المرفق) الذي أعربت فيها عن اعتقادها أن فرض الجزاءات الشاملة والالزامية ضد نظام بريتوريا ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، هو من أكثر الوسائل فعالية وهو الأسلوب السلمي الوحيد لاستئصال شر الفصل العنصري .

٧١- وتضمن الاعلان أيضا توصيات بالاجراءات الواجب اتخاذها من جانب الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل الكشف عن شروخ الفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري ومكافحتها من خلال الجهود المشتركة .

حاء - الاجراءات المتعلقة بتقديم المساعدة
الى شعب جنوب افريقيا المضطهد
وحركات تحريره الوطني

٧٢- نادت اللجنة الخاصة مرارا بتقديم المزيد من المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد والى حركات التحرير في جنوب افريقيا التي تعتزق بها منظمة الوحدة الافريقية . ونظرا لما يمارس في جنوب افريقيا من قمع مكثف ، ولما يحرزه الشعب في مقاومته من تقدم كبير ، فقد شجعت اللجنة على ضرورة تقديم كل مساعدة ممكنة ، سياسية كانت او معنوية او انسانية او تعليمية او مادية او غير ذلك . كما اعربت عن تقديرها للعدد الكبير من الحكومات والمنظمات والافراد ممن ساهم في تقديم هذه المساعدة ، سواء بمضة مباشرة الى حركات التحرير او عن طريق الامم المتحدة والصناديق الاخرى . وحافظت اللجنة الخاصة ايضا على اتصالها بغيرها من وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم المساعدة الى ضحايا الفصل العنصري .

طاء - حملة مناهضة القمع والمطالبة
بالافراج عن جميع السجناء السياسيين
في جنوب افريقيا

٧٣- كرمت اللجنة الخاصة اهتماما خاصا خلال الفترة المستعرضة لاستمرار قمع معارضي الفصل العنصري في جنوب افريقيا وقتل المتظاهرين المعالمين ولحملة المطالبة بالافراج عن السجناء السياسيين . وواصلت اللجنة بذل جهودها لتعزيز حملة المطالبة بالافراج عن جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ووضع حد لجميع اعمال القمع ضد معارضي الفصل العنصري .

٧٤- وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، وجه رئيس اللجنة نداء لوضع حد للعنف والقمع في جنوب افريقيا^(٦) . وقال الرئيس :

"إنني أناشد جميع الحكومات والمنظمات ، باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أن تدین موجة القتل والقمع التي تقوم بهما السلطات العنصرية في جنوب افريقيا ، في محاولتها اليائسة للسيطرة على المقاومة الشعبية على نطاق الامة ضد الفصل العنصري .

"وقد قامت السلطات بوزع قواتها العسكرية ضد المدن الافريقية وحتى وفقا للبيانات الرسمية ، فقد قتل ما يزيد على ١٦٥ شخصا ، معظمهم من الافريقيين ، وجرح مئات من الاشخاص ، منهم رضع ، بل وجرح بعضهم في المراكز الجنائزية . وذلك نتيجة للعنف من جانب الشرطة . وقد اعتقل آلاف من الافريقيين في الحملات التي تقوم بها الشرطة" .

٧٥- وفي بيان صدر في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أعرب الرئيس عن انزعاجه ومخاطبه للتدهور الخطير في الحالة داخل جنوب افريقيا . فقد حاول النظام العنصري أن يرحّل قسرا آلاف الافريقيين من كروسرودز بالقرب من كاب تاون ، الى بلدة خيليتشا ، التي أنشئت حديثا للسود ، وتقع في منطقة كثبان رملية على بعد عدة أميال . وأفادت التقارير أنه قتل ٢٢ شخصا وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص عندما خاضت الشرطة معارك متواصلة مع آلاف المتظاهرين الذين كانوا يجتمعون على الترحيل المتوقع ، بالقوة ، ل ٦٥ ٠٠٠ من السكان .

٧٦- وفي البيان ، طلب رئيس اللجنة الى المجتمع الدولي ، أن يتخذ تدابير فورية وفعّالة يكون من شأنها ارغام النظام على وضع حد على الغور لحكم العنف في البلد وضمان الافراج فورا عن قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة وغيرهم من السجناء السياسيين^(٧) .

٧٧- وفي الجلسة التي عقدتها اللجنة الخاصة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ ، أشار الرئيس الى آخر التطورات في جنوب افريقيا . وذكر أن نظام جنوب افريقيا لجأ مرة أخرى الى أساليبه الوحشية لاختاد المقاومة على صعيد الأمة ضد سياسة الفصل العنصري التي يتبعها . وفي ٢٦ آذار/مارس اعتقلت سلطات الفصل العنصري أكثر من ٢٠٠ من المعارضين أثناء القيام بمسيرة سلمية الى برلمان جنوب افريقيا في كاب تاون لتقديم قائمة بمطالبهم الديمقراطية .

٧٨- وأوضح الرئيس أنه ، بالرغم من القمع المكثف ، لم يحجم شعب جنوب افريقيا المضطهد عن كفاحه المشروع لانشاء مجتمع متحد غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا . ولم يكن المشاركون في المسيرة السلمية الى البرلمان في كاب تاون يطالبون بشيء سوى إقامة ديمقراطية في جنوب افريقيا وانسحاب الشرطة والجنود من المدن والغاء المؤسسات التي أنشأها النظام لادامة حكم الاقلية . ومضى قائلا إن مجلس الامن يسلّم ، في قراره ٥٦٠ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، بشرعية الكفاح

ويدعو الى سحب تهم الخيانة العظمى والى الافراج عن السجناء السياسيين فورا . وقال الرئيس :

"إن عمليات إدانة نظام الفصل العنصرى لم تعد كافية . فحركة المعارضة تتزايد ضد جنوب افريقيا لا في جنوب افريقيا فحسب ، بل في جميع أنحاء العالم أيضا . وإنني أرجو أن تُقنع هذه الحركة الدول الغربية بالانضمام الى الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في فرض جزاءات شاملة والزامية على هذا النظام . وباسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فإنني أدین الاعتقالات الاخيرة وغيرها من التدابير القمعية ، وأحث جميع الحكومات والمنظمات على تقديم الدعم الكامل الى الكفاح الموحد الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا من أجل اقامة مجتمع متحد وغير عنصري وديمقراطي" .

٧٩- وفي ١٥ ايار/مايو ١٩٨٥ ، أصدر رئيس اللجنة بيانا آخر عن موت مناضلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا . وحث الرئيس جميع الحكومات والنقابات والتنظيمات الطلابية ، وغيرها من المنظمات على أن تتخذ تدابير عاجلة لمناهضة تعذيب الوطنيين في جنوب افريقيا وأن تقدم الدعم لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاستئصال شأفة نظام الفصل العنصرى^(٨) .

٨٠- وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، أرسل الرئيس بالنيابة رسالة تهنئة الى نلسون مانديلا بمناسبة عيد ميلاده السابع والستين ، وتعهّد بتكثيف جهود اللجنة الخاصة في سبيل حشد حكومات وشعوب العالم من أجل الافراج دون شرط عن جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا وتقديم الدعم الكامل الى حركات التحرير الوطني في كفاحها من أجل استئصال شأفة الفصل العنصرى واقامة مجتمع غير عنصري .

٨١- وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا استثنائيا لدراسة الموقف الناشء في جنوب افريقيا عن حالة الطوارئ التي فرضها النظام العنصرى على ٣٦ مجتمعا محليا . وقررت اللجنة الخاصة أن مناخ العنف والنزاع الذي جلب نظام بريتوريا قد تكثّف في البلد ، مما تسبّب في موت أفراد من مكان الاغلبية . والقى كلمة في الاجتماع القى السيد آلان بوساك ، رئيس الاتحاد العالمي للكنائس البروتستانتية وأحد رعاة الجبهة الديمقراطية المتحدة في جنوب افريقيا (انظر A/AC.115/L.626) . كما القى جميع أعضاء اللجنة الخاصة كلمات في الاجتماع .

٨٢- وفي هذا الصدد ، أصدرت اللجنة الخاصة بيانا (A/AC.115/L.627) في ذلك الاجتماع ، فيما يلي نص أجزاء منه :

"إن اللجنة الخاصة تدين بقوة فرض حالة الطوارئ في جنوب افريقيا يوم ٢٠ تموز/يوليه بوصفه عملا يائسا من قبل نظام الفصل العنصري الذي عجز عن السيطرة على المقاومة الشعبية المتصاعدة ضد الاضطهاد العنصري رغم استمراره في القتل والاعتقال . وإن حالة الطوارئ هذه ليست إلا إعلان حرب على الشعب المضطهد ، وعلى معارضي الفصل العنصري الآخرين ومنظماتهم وقادتهم .

...

"وإن المسؤولية عن الخسائر المحزنة في الارواح لا تقع على عاتق النظام الارهابي في بريتوريا فحسب ، بل تقع أيضا على عاتق الدول التي مازالت تعيق وتحبط اتخاذ اجراءات دولية فعّالة تهدف الى ارغام ذلك النظام على التخلي عن نظام الفصل العنصري والقمع ، والغاء الدستور العنصري ، والتفاوض مع قادة الشعب الحقيقيين من أجل اقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية .

"ونظرا للموقف المتفجّر الذي ولّده نظام الفصل العنصري ، تتحمّل الأمم المتحدة مسؤولية لا مفر منها في اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة بموجب الميثاق لتجنيّب زيادة النزاع اتساعا ، والدفاع عن حياة الشعب المضطهد وتعزيز الحرية والعدالة

"وكخطوة أولى ، يجب على مجلس الأمن أن ينظر في المسألة على وجه الاستعجال ، وأن يقرر أن الحالة في جنوب افريقيا تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين حسب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وأن يبت في فرض جزاءات فعّالة على نظام الفصل العنصري . كما يجب عليه أن يطالب نظام بريتوريا بانتهاء حالة الطوارئ على الفور ، وإيقاف ارهابه البوليسي والعسكري ، والافراج عن جميع المحتجزين ، والغاء الدستور ، والامتناع لقرارات الأمم المتحدة .

"وتحت اللجنة الخاصة جميع الحكومات والمنظمات على أن تمارس نفوذها على الحكومات التي ... ما فتئت تحبط محاولات المجتمع الدولي لغرض الجزاءات وما فتئت تحمي نظام الفصل العنصري".

٨٣- وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، أصدر الرئيس بيانا^(٩) عن القرار الذي اتخذته نظام الفصل العنصري بالمضي في تنفيذ حكم اعدام السيد مالمسيلا بنجامين مولواز ، رغم مطالبة المجتمع الدولي وقرار مجلس الأمن ٥٤٧ (١٩٨٤) بتخفيف حكم الاعدام الصادر عليه . وطلب الرئيس الى الامين العام والى جميع الحكومات والمؤسسات والى ذوى النوايا الحسنة التدخل لدى النظام العنصري للعدول عن تنفيذ الحكم بالاعدام .

٨٤- وفي اليوم نفسه ، أصدرت اللجنة الخاصة بيانا يتعلق بكلمة القاها الرئيس العنصري ب . و . بوشا في المؤتمر السنوي للحزب الوطني العنصري لجنوب افريقيا^(١٠) . وذكرت اللجنة الخاصة أن كلمة السيد بوشا شاهد ينم عن التحدي والتعنّت ويدل على وحشية لا تعرف الرحمة من جانب الاقلية البيضاء التي فرضت هذا النظام الاستبدادي على الاغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا الاصليين .

٨٥- وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، أصدر رئيس اللجنة بيانا يدين فيه سلطات جنوب افريقيا لاعتقالها السيد آلن بوساك ، الذي كان سيقود مسيرة احتجاج جماهيرية يوم ٢٨ آب/أغسطس الى سجن بولسمور لتقديم رسالة تضامن الى نيلسون مانديلا . وحث المجتمع الدولي وجميع الأمم المحبة للسلم على الضغط على نظام الفصل العنصري للافراج عن السيد بوساك ونيلسون مانديلا ومائر السجناء السياسيين على الفور وبلا قيد أو شرط .

٨٦- وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، أصدر الرئيس بيانا يدين فيه قرار النظام العنصري في جنوب افريقيا حظر مؤتمر الطلاب الجنوب افريقيين وطلب الى المجتمع الدولي أن يقنع نظام بوتا بالتفاوض مع القادة الحقيقيين للأغلبية من السكان الاصليين بدلا من مجابهتهم بالتمادي في العنف والقهر .

٨٧- وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، أصدر الرئيس بيانا أشار فيه الى الخطة التي أعلنتها لجنة جنوب افريقيا للتعاون والتنمية ، وهي أن ٤٢ ٠٠٠ من السود في جنوب افريقيا سيُنقلون قسرا من مناطق البيض الى "وطن" كوازولو في إطار مشروع تعزيز "الوطنان" . وفي ذلك البيان أدانت اللجنة الخاصة مرة أخرى نظام جنوب افريقيا العنصري لسياسته الاجرامية وغير الانسانية الممثلة بنقل السكان عنوة ، والتي سببت

ألا وماشاق لا حدود لها لملايين من السود في البلد . وشاقت المجتمع الدولي أن يتخذ كل الاجراءات الممكنة لمزل ومماقبة نظام الفصل المنصري لتمياده في تحدي قرارات الامم المتحدة التي تدعو الى الانهاء فورا للفصل المنصري ، بما فيه النقل القسري للسكان وقانون مناطق المجموعات ، والبانثوتانات و "قوانين جوازات المرور" .

باء - الدورة الاستثنائية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والمقرين لمذبحة شاربيل

٨٨- في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، عقدت اللجنة الخاصة لمماقبة الفصل المنصري دورة استثنائية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والمقرين لمذبحة شاربيل موضوعها "شاربيل وسويتو وسيبوكينغ : الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا والامتجارية الدولية" ، وقام ممثلان لحركتي التحرير وخبراء دوليون بارزون بتحليل القوى التي تقف ضد كفاح التحرير ومظاهر دعم الكفاح من اجل الحرية والتضامن معه .

٨٩- وقال الرئيس في بيانه الافتتاحي في الدورة الاستثنائية ان شعب جنوب افريقيا المضطهد قد افعح بالفعل عن ارادته . فالمقاطعة الجارية للمدارس في جميع أنحاء البلد ونمو الحركة المقابلية غير المنصرية والمستقلة وتزايد الممارقة من جانب الكنائس والمجتمعات المحلية تجسد المزم على مقاومة جميع مياسات الفصل المنصري . وفي هذه الظروف ، يجب على المجتمع الدولي تمبئة جهوده اكثر من أي وقت مضى لدعم الكفاح من اجل الحرية في جنوب افريقيا . كما يجب على المجتمع الدولي الشاء على الاجراءات التي اتخذتها الهيئات البرلمانية والبلديات والمنظمات غير الحكومية وتنظيمات المواطنين الخاصة وحسب الافراد في جميع أنحاء العالم لدعم الكفاح ضد نظام جنوب افريقيا المنصري . وأمرج من أمله في ان تؤمى التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا وقورة الشعب المنصري هو الفصل المنصري ، الى اقناع الحكومات باعادة النظر في ممارستها الحالية لاتخاذ تدابير قوية وحاسمة لتدارك الحالة وبالاخصام التي المالية المظلم من الدول الأعضاء في لمرج جزاءات شاملة والزامية ضد النظام المنصري .

٩٠- واعتمدت اللجنة الخاصة ، في غمام دورتها الاستثنائية ، اعلانا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والمقرين لمذبحة شاربيل ، وادانت في الاعلان المذابح وعمليات القتل والاممال الوحشية الأخرى التي يتركبها النظام المنصري ضد المتظاهرين المزل والتي بلغت ذروتها في الهجوم الوحشي على المميزين في الموكب الجنائزي في

ويتينهيغ يوم ٢١ آذار/مارس . وأكدت اللجنة الخاصة في الاعلان كذلك الضرورة الملحة الى قيام جميع الدول باعتماد تشريعات وطنية واتخاذ تدابير ملائمة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا مثل : وقف جميع الاستثمارات في جنوب افريقيا وتقديم القروض المالية اليها ؛ وانهاء كل الانشطة التجارية مع جنوب افريقيا ؛ والتنفيذ التام لحظر الاسلحة ، بما في ذلك وقف جميع اشكال التعاون مع سلطات جنوب افريقيا في مجالات الشؤون العسكرية أو الشرطة أو الاستخبارات ووضع حد فورا لجميع اشكال التعاون النووي مع جنوب افريقيا ، ومقاطعة جنوب افريقيا مقاطعة تامة في الميادين الثقافية والتعليمية والرياضية . وناشدت اللجنة الخاصة جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصرى وحركات التضامن والنقابات العمالية والهيئات الدينية والمنظمات الطلابية والمنظمات الشعبية الاخرى ووسائط الاعلام الجماهيري فضلا عن سلطات المدن والسلطات المحلية الاخرى والافراد القيام على وجه الاستعجال بتقديم المزيد من الدعم السياسي والاقتصادي والتعليمي والقانوني وغير ذلك من اشكال الدعم الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وكذلك تقديم المساعدة الانسانية وغيرها من المساعدة الضرورية الى حركات التحرير الوطني في كفاحها العادل كي يمارس شعب جنوب افريقيا المضطهد حقه في تقرير المصير (١١) .

كاف - تشجيع اتخاذ اجراءات عالمية لمناهضة الفصل العنصرى

١ - المشاورات مع وزير خارجية فرنسا

٩١- في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ أجرت اللجنة الخاصة مشاورات مع معادة السيد كلود شيسون ، وزير خارجية فرنسا آنذاك (انظر A/AC.115/SR.552) .

٩٢- وفي الاجتماع الذي عقد بمشاركة ممثلي دول خط المواجهة دعا الرئيس وزير خارجية فرنسا الى لقاء بيان ، وأدلى أيضا ببيان كل من السيد بيتر أونو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والسيد توافو يا توافو الأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

٢ - المشاورات مع السيد والتر فاونتروي ،
نائب مقاطعة كولومبيا في مجلس
النواب بالولايات المتحدة

٩٣- في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، أجرت اللجنة الخاصة مشاورات مع السيد والتر فاونتروي ، نائب مقاطعة كولومبيا في مجلس النواب بالولايات المتحدة (انظر (A/AC.115/SR.556 .

٩٤- وأبلغ السيد فاونتروي الاجتماع بالاجراءات التي اتخذتها منظمات وزعماء أمريكا الشمالية لمناهضة الفصل العنصري . وأشار بصفة خاصة الى حركة جنوب افريقيا الحرة ، وأوضح أن لهذه الحركة أربعة أهداف هي : (أ) الافراج عن جميع قادة الاحتجاجات المسالمة الذين اعتقلوا في سنة ١٩٨٤ ؛ (ب) اطلاق سراح الزعماء الشرعيين للسكان السود جنوب افريقيا والمحتجزين منذ عشرات السنين لدورهم في الكفاح ضد الفصل العنصري ؛ (ج) دخول جنوب افريقيا في مفاوضات جادة بحسن نية لحسم المظالم التي تنطوي عليها الاحتجاجات وتسوية مسألة تقاسم السلطة بالنسبة لشعب جنوب افريقيا بأكمله ؛ (د) التخلي عن سياسة الارتباط البتء من جانب ادارة الولايات المتحدة . وأعرب عن اعتقاده بأن الكفاح سيكُلل بالنجاح شأنه في ذلك شأن كفاح مارتن لوتر كنغ ، وستشاطر النصر النهائي جميع شعوب العالم وناشد جميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة الانضمام الى هذا الكفاح .

٣ - المشاورات مع ج . ن . شولتن ، رئيس
رابطة برلمانيي أوروبا الغربية
لمكافحة الفصل العنصري

٩٥- أجرت اللجنة الخاصة ، في الاجتماع نفسه مشاورات مع السيد ج . ن . شولتن ، رئيس رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمكافحة الفصل العنصري .

٩٦- ورحب السيد شولتن بالتعاون الذي لقيته رابطته من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وقال إنه ينبغي القيام بعمل مشترك على نطاق عالمي بهدف تحقيق حلم إقامة مجتمع جديد وديمقراطي في جنوب افريقيا . وأوضح أن زيادة مستوى العمل داخل جنوب افريقيا يجب دعمه بعمل من الخارج ، ولاسيما عن طريق فرض جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا . وأيد تحقيق الأهداف الأربعة التي حددها السيد فاونتروي . وقال إن

سياسة الارتباط البناء لها تأثير سلبي على الكفاح من أجل تحرير ناميبيا وجنوب افريقيا نفسها . ويجب أن تقتنع الحكومات بأن الدعم الاقتصادي المقدم الى نظام جنوب افريقيا هو دعم للاستغلال والقمع . وقال إنه يتطلع الى زيادة توثيق الروابط بين اعضاء كونغرس الولايات المتحدة وبرلمانيي أوروبا الغربية من أجل القيام بعمل مشترك لمناهضة الفصل العنصري .

٤ - جلسة الاستماع للقادة الطلابيين بشأن
استعراض الحالة الخطيرة في جنوب
افريقيا والعمل الطلابي المناهض
للفصل العنصري

٩٧- دعت اللجنة الخاصة ، في جلستها ٥٦٥ المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ، عدة قادة طلابيين في الولايات المتحدة الى مناقشة العمل المناهض للفصل العنصري . وأدلى ببيانات القادة الطلابيون التالية أسماؤهم :

السيد جوشوا نيسين ، اللجنة الامريكية لافريقيا بمدينة نيويورك ؛
السيد بيدرو نوغويرا ، لجنة الاعتصام لاطلاق سراح ستيف بايكو ، جامعة كاليفورنيا بركلي ؛
السيد تيم نفوبيني ، جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس ؛
السيد ستيف سويغت ، رابطة الطلاب بجامعة ويسكونسون ، الجمعية الطلابية الوطنية لتنظيم اضرابات ضد الفصل العنصري ، ماديسون ويسكونسون ؛
السيدة تاندي غاباشا ، الائتلاف المناهض للفصل العنصري ، أطلانتا ، بجورجيا ؛
السيدة غلندا كراوس ، رابطة الطلاب التقدميين ، لويزفيل ، كنتكي ؛
السيد بارون والاس ، لجنة ستيف بايكو بجامعة تكساس ، أوستين ، تكساس ؛
السيد جو جومباكو ، شبكة الطلاب التقدميين ، جامعة ايوا ؛
السيدة آن ايغنز ، مؤتمر وقف الاستثمارات بجامعة كورنيل ، ايشاكا ، نيويورك ؛

السيدة بروك بالدوين ، ائتلاف يال لمناهضة الفصل العنصري بجامعة يال ،
نيوهافن ، كونكتيكت ؛
السيدة ماريون بيتس ، ائتلاف روتغرز من أجل الوقف التام للاستثمارات بجامعة
روتغرز ، نيوجرسي ؛
السيد اندرو مايرز ، المساهمة من أجل وقف الاستثمارات برنستون ، نيوجرسي ؛
السيد كيث جينينغز ، رابطة طلاب الولايات المتحدة/الائتلاف الوطني لطلاب العالم
الثالث ، واشنطن العاصمة ؛
السيد ايريك هيرش ، ائتلاف كولومبيا من أجل قيام جنوب افريقيا حرة وكلية
كولومبيا لمناهضة الفصل العنصري ، بجامعة كولومبيا .

٩٨- وأثنى الرئيس على الطلاب لما قاموا به من أعمال في سبيل نصرة شعب جنوب
افريقيا المضطهد والتضامن معه وقال :

"إن حركة جماعات الشباب مثل حركتكم تسير في الاتجاه الصحيح . ولقد
اغتنمتم هذه الفرصة للعمل والدعوة لاتخاذ اجراءات حاسمة . وإن شعب جنوب
افريقيا المضطهد يخامره إحساس بالتفاؤل والشجاعة باختياره . وما يقوم به
القادة الطلابيون ينسجم مع أعمال المنظمات والافراد داخل جنوب افريقيا الذين
يعارضون نظام الفصل العنصري" .

٥ - حلقة العمل لوسائط الاعلام بشأن التصدي لدعاية جنوب افريقيا

٩٩- نظّمت أمانة الكمنولك بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ،
حلقة العمل لوسائط الاعلام بشأن التصدي لدعاية جنوب افريقيا . وعقدت حلقة العمل في
الفترة من ٢٠ الى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥ .

١٠٠- وكان من بين المشتركين في حلقة العمل ممثلو وسائط الاعلام وبعض حكومات
الكمنولك وحركات التحرير الوطني والمنظمات غير الحكومية ومجموعة واسعة التنوع من
الاشخاص المهتمين بنشاط الحالة في الجنوب الافريقي .

١٠١- وقد عقدت حلقة العمل في ضوء تصاعد العنف في جنوب افريقيا في وقت أصبح فيه الابلغ المتوازن والنزيه عن الاحداث أمرا حيويا بصفة خاصة . ودرس المشتركون العقبات التي تعترض سبيل فضح الفصل العنصري بفعالية في جميع أنحاء العالم ، كما قدمت ورقات عن كيفية زيادة الوعي لنطاق وقصد الدعاية التي تقوم بها جنوب افريقيا والتي تشمل استخدام المعلومات المضللة والاكاذيب لرسم صورة توجي بالاستقرار والاملاح .

١٠٢- وتستهدف الاجراءات التي أوصت بها حلقة العمل التمتني لتأثير النهج الذي تنتهجه وسائط الاعلام الرسمية لبريتوريا في تشويه التطورات في الجنوب الافريقي .

لام - بعثات رئيس اللجنة الى الحكومات

١٠٣- أجرى الرئيس مشاورات مع عدد من الحكومات خلال السنة لينقل اليها قلق اللجنة الخاصة ازاء التطورات في الجنوب الافريقي وليؤكد على ضرورة تكثيف العمل المناهض للفصل العنصري .

١ - البعثة الموفدة الى النرويج والسويد
والدانمرك وهولندا (٣٠ تشرين الاول/
أكتوبر الى ٦ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٨٤)

١٠٤- شمل الغرض من البعثة اجراء مناقشات مع قادة الحكومات بشأن الاجراءات الدولية التي يتعين اتخاذها لمناهضة الفصل العنصري في ضوء التطورات الخطيرة الاخيرة في جنوب افريقيا . وأكد الرئيس خلال المشاورات أن الفصل العنصري مشكلة دولية وأن البلدان الغربية في وضع يمكنها من تقديم أكبر مساهمة في استئصال شأفة الفصل العنصري (انظر A/AC.115/SR.556) .

١٠٥- وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الى النرويج والتي استغرقت يوما واحدا ، أجرى مناقشات في وزارة الخارجية مع وزير الدولة للشؤون الخارجية وغيره من كبار المسؤولين أعقبها غداء عمل أقامه مدير عام الشؤون السياسية . وأجرى مشاورات مع لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان واجتمع مع رئيس البرلمان . ثم تكلم في مؤتمر صحفي في وزارة الخارجية .

١٠٦- وفي السويد ، استقبل رئيس اللجنة وزير الخارجية وأجرى بعد ذلك مناقشات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية وتكلم في مؤتمر صحفي . وبعد غداء عمل أقامه وزير الدولة للشؤون الخارجية وحضره أعضاء البرلمان وأعضاء السلك الدبلوماسي أجرى مشاورات مثمرة مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان . ثم استقبل رئيس الوزراء رئيس اللجنة . وعقد أيضا اجتماعا مفيدا الى حد كبير مع رئيس المركز الدولي لحركة العمال السويدية التي تقوم بأعمال ممتازة لنصرة الكفاح ضد الفصل العنصري . وفي اليوم التالي التقى بموظفي الهيئة السويدية للتنمية الدولية الذين زودوه بمعلومات عن المساعدة التي تقدمها السويد لدول خط المواجهة وحركات التحرير .

١٠٧- وفي الدانمرك ، استقبل وزير الخارجية رئيس اللجنة حيث قدم الوزير تأكيدات بتأييده التام للجنة الخاصة . وألقى رئيس اللجنة كلمة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمكافحة الفصل العنصري . وعقدت أيضا ، بالاقتران مع المؤتمر ، ندوة عن فرض الجزاءات على جنوب افريقيا .

١٠٨- وفي هولندا ، استقبل وزير الدولة للشؤون الخارجية رئيس اللجنة وأجرى مناقشات جد مفيدة مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية في مأدبة غداء أقامها مدير عام الشؤون السياسية . وأجرى مناقشات مع عدد من المنظمات غير الحكومية النشطة أكثر من غيرها في مجال مناهضة الفصل العنصري بما في ذلك مناقشات تفصيلية مع اللجنة الهولندية المعنية بالجنوب الافريقي . فقد شتت هذه اللجنة وغيرها من المنظمات حملة وطنية كبرى من أجل مقاطعة ذهب وكروغراند جنوب افريقيا . وأصدرت عملة معدنية تحمل اسم مانديلا كبديل للكروغراند وكوسيلة لجمع الأموال اللازمة لمناهضة الفصل العنصري . وزود ممثلو مكتب بحوث النقل البحري في أمستردام رئيس اللجنة بمعلومات عن أعمال المكتب في سبيل دعم الحظر النفطي . وأكد لهم أن اللجنة الخاصة ستولي اهتماما أكبر لهذه المسألة وستعمل على زيادة تعاونها مع المكتب . وقدمت اليه الحركة الهولندية لمناهضة الفصل العنصري ملصقا ممتازا عن المرأة في ظل الفصل العنصري . وأخيرا ، عقد في ٦ تشرين الثاني/توفمبر ١٩٨٤ مؤتمرا صحفيا في البرلمان في لاهاي .

٢ - البعثة الموفدة الى نيوزيلندا

وفانواتو والهند (١٩ شباط/فبراير -

١٨ آذار/مارس ١٩٨٥)

١٠٩- قام رئيس اللجنة بزيارة نيوزيلندا في الفترة من ٢٢ الى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ . واستقبله معادة السيد ديفيد لانغ رئيس وزراء نيوزيلندا . وأبلغ رئيس اللجنة رئيس الوزراء بعميق تقدير اللجنة الخاصة للموقف الذي اتخذته حكومته ضد الفصل العنصري وبصفة خاصة قطع العلاقات القنصلية مع جنوب افريقيا ، وللإجراء الذي اتخذته ضد الجولة التي كان يوشك على القيام بها فريق الرغبي المؤلف بكامله من السود الى جنوب افريقيا العنصرية (انظر الفقرة ٥٨) . وأعاد رئيس الوزراء تأكيد التزام حكومة وشعب نيوزيلندا بالقضاء على الفصل العنصري . وأبلغ أيضا رئيس اللجنة بالإجراءات التي تتخذها حكومته في محاولة لمنع قرار من جانب الاتحاد النيوزيلندي لكرة الرغبي بتأييد القيام بالجولة . والتقى رئيس اللجنة بالعديد من المنظمات غير الحكومية المشتركة في الكفاح ضد الفصل العنصري . وأعرب عن عميق تقدير اللجنة الخاصة لمعارضة تلك المنظمات للفصل العنصري وتعزيز توافق الآراء الدولي ضد جنوب افريقيا العنصرية .

١١٠- وفي الفترة من ٢٨ شباط/فبراير الى ٢ آذار/مارس ، نزل رئيس اللجنة ضيفا على حكومة فانواتو وشعبها . وقام باستقباله رئيس الجمهورية ، اتي جورج سوكومانو ورئيس الوزراء الاب المبجل والتر ه . لينى . ونقل اليهما الرئيس تقدير اللجنة الخاصة العميق للدعم الذي لا يقدر بثمن الذي تقدمه حكومتها لآعمال اللجنة الخاصة . وناقش معهما آخر المبادرات والاجراءات التي إتخذتها اللجنة لمناهضة نظام الفصل العنصري . وقد أبلغ الرئيس بأن حكومة فانواتو ، بمبادرة منها ، تقوم بتعبئة دعم دول محفل جنوب المحيط الهادئ لاتخاذ مزيد من الاجراءات لمناهضة جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري . كما منحت حكومة فانواتو الرئيس شرف توجيه الكلمة الى مجلس الوزراء المنعقد . وقدم للمجلس موجزا عن الاجراءات والمبادرات التي تضطلع بها اللجنة الخاصة ، وأعقب ذلك إجراء مناقشات .

١١١- وفي نيودلهي استقبل الرئيس معادة السيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز . ونقل اليه الرئيس العزاء الخالص للجنة الخاصة في الوفاة المفجعة للسيدة أنديرا غاندي رئيسة الوزراء السابقة . ثم أعرب عن تقديره العميق لدور الهند الرائد والمستمر في الكفاح ضد التمييز العنصري وفي تعزيز

العدالة والحرية في جنوب افريقيا . وبعد ذلك ، استعرض مع رئيس الوزراء الحالة في جنوب افريقيا ، ولاسيما المناورات التي تقوم بها جنوب افريقيا العنصرية ، والوحشية والهمجية اللتان تمارسهما . وقال رئيس الوزراء إن الهند ستواصل القيام بدورها وستتخذ مبادرات واجراءات اضافية لتعبئة المجتمع الدولي تجاه هدف القضاء على التفرقة العنصرية . ووضع الرئيس ، أثناء وجوده في نيودلهي ، إكليلا من الزهور على النصب التذكاري لانديرا غاندي ، كما وجه كلمة للاتحاد الهندي لجمعيات الامم المتحدة ، وحث المنظمات غير الحكومية على مضاعفة جهودها مرة أخرى لدعم حركات التحرير وزيادة المساعدة المعنوية والمادية التي تقدمها لها .

٣ - البعثة الموفدة الى اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

وفرنسا (٢٤ - ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥)

١١٢- قام الرئيس بزيارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ حيث التقى مع كبار المسؤولين السوفيات ، ومنهم السيد سارفار اسيموف ، نائب رئيس مجلس رئاسة مجلس السوفيات الاعلى ، والسيد فيكتور ستوكالين ، نائب وزير الخارجية . ونزل الرئيس أثناء اقامته في الاتحاد السوفياتي ضيفا على اللجنة السوفياتية للتضامن الافريقي الآسيوي . وتناولت المناقشات المكثفة التي أجراها مع السيدين اسيموف وستوكالين القضايا الاسامية للحرب والسلام ، والاجراءات المتخذة لمناهضة الفصل العنصري ، والاعتبارات الواسعة للتحرير الافريقي . وفيما يتعلق بقضية الفصل العنصري ، تناولت مناقشتهم المواضيع التالية : العراقيل الرئيسية أمام القضاء على الشكل المؤسسي للعنصرية ؛ طبيعة دولة الفصل العنصري والدعم الذي تلقاه من دول غربية معينة ؛ إدانة سياسة "الارتباط البئاء" ؛ الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الشركات عبر الوطنية الى حكومة جنوب افريقيا العنصرية . وأعرب كل من مجلس السوفيات الاعلى ووزارة الخارجية عن تأييدهما لمبادرات اللجنة الخاصة في السعي لتوقيع جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا . وأشاد الرئيس بالاتحاد السوفياتي لتأييده التطلعات من أجل تحرير افريقيا وتنميتها ، واعلانه عن تضامنه في هذا الصدد . كما التقى الرئيس مع مجلس إدارة جامعة باتريس لومومببا للمصادقة ومع مكتب اللجنة السوفياتية للتضامن الافريقي الآسيوي . وفي كل من المناسبتين ، استعرض الرئيس الحالة في جنوب افريقيا والاجراءات التي اتخذتها اللجنة لتعزيز الكفاح ضد الفصل العنصري .

١١٣- وفي فرنسا ، تركّزت المناقشات التي أجراها الرئيس مع سعادة السيد رونالد ديما ، وزير العلاقات الخارجية ، على سياسات وممارسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وكان من رأي الاثنين أنه لم يحدث تغيير ذو معنى في جنوب افريقيا . وتعهد السيد ديما بأن حكومته ستقدم الدعم لاجمال اللجنة الخاصة .

ميم - الاحتفال بالايام الدولية

١١٤- عقدت اللجنة الخاصة ، على غرار السنوات السابقة ، جلسات رسمية احتفالا بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤) واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٨٥) ، واليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ، واليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا (٩ آب/اغسطس ١٩٨٥) (١٢) .

نون - التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات الاخرى

١١٥- كانت اللجنة الخاصة ممثلة في المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات التالية :

(أ) الحلقة الدراسية الافريقية الاقليمية المعنية بالسنة الدولية للسلم
أديس أبابا ، ٨ - ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥
السيد شيدو أوساكوي (نيجيريا)

(ب) المؤتمر المعني بالجنوب الافريقي والفصل العنصري : استراتيجيات
التغيير
أدمونتون ، كندا ، ١٨ - ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥
السيد شيدو أوساكوي (نيجيريا)

(ج) المؤتمر الرابع لمنظمة وحدة النقابات الافريقية
لاغوس ، ٢١ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥
السيد ج. ن. غاربا (نيجيريا)

- (د) المؤتمر الدولي لنزع السلاح والانفراج
شونبرن ، فيينا ، ٢٥ - ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥
السيد عبد الله بعلي (الجزائر)
- (هـ) المؤتمر السنوي الثاني المعني بالفصل العنصري والجنوب الافريقي
تورنتو ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٥
السيدة سيسليا ريبونغ (الغليبين)
- (و) الحلقة الدراسية الافريقية الاقليمية للاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة والحلقة الدراسية المعنية بالفصل العنصري
فريتاون ، ٤ - ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥
السيد الفريد جاسنويسكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
السيد ف. و. ي. ايكار (غانا)
- (ز) الحلقة الدراسية للتضامن مع الحركة النقابية العمالية في جنوب افريقيا
برمودا ، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٥
السيد يوسف اسماعيل خلف (الصومال)
- (ح) المؤتمر المعني بالاستعمار والاستعمار الجديد وطريق افريقيا الى مستقبل سلمي
جامعة هامبولدت ، برلين ، ٦ - ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥
السيد حسين جودي (الجزائر)
- (ط) لجنة حقوق الانسان
جنيف ، ٨ - ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥
السيد عبد المحمود ا. محمد (السودان)
- (ي) الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري - مؤتمر المقاطعة الوطني
لندن ، ٩ شباط/فبراير ١٩٨٥
السيد ج. ن. غاربا (نيجيريا)

- (ك) مؤتمر السلطات المحلية البريطانية لدراسة الاجراءات المناهضة
للفصل العنصري
لندن ، ٩ شباط/فبراير ١٩٨٥
السيد ج. ن. غاربا (نيجيريا)
- (ل) الدورة العادية الحادية والاربعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة
الافريقية
أديس أبابا ، ٢٥ شباط/فبراير - ٥ آذار/مارس ١٩٨٥
السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا)
- (م) المؤتمر المعني بالعمل وجنوب افريقيا
نيويورك ، ١ - ٢ آذار/مارس ١٩٨٥
السيد الحاوس رياش (الجزائر)
- (ن) الحلقة الدراسية الاقليمية بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة فيما يتصل بالاقاليم المتبقية التي تعنى بها
اللجنة الخاصة ونشر المعلومات وانهاء الاستعمار
بورت مورسبي ، ٤ - ٦ آذار/مارس ١٩٨٥
السيد فاروق الادهمي (الجمهورية العربية السورية)
- (س) حلقة دراسية بعنوان "الفصل العنصري في جنوب افريقيا والولايات
المتحدة : هل هي متعاونة أم وسيطة ؟"
جامعة ويلينغ ، وست فرجينيا ، ١١ - ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥
السيد يانوس ماتوس (هنغاريا)
- (ع) اجتماع مجلس السلام العالمي
موسكو ، ٢٢ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥
السيد ساليو كومباسا (غينيا)
- (ف) المحفل المعني بسياسة الولايات المتحدة في الجنوب الافريقي
بيركلي ، كاليفورنيا ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥
السيد الفريد جاسنوفسكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

(م) الحلقة الدراسية الاقليمية عن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ الاعلان

هافانا ، ٨ - ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥
السيدة موزان نانسي - غوردون (ترينيداد وتوباغو)

(ق) الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقابات العمالية الحرة بشأن جنوب افريقيا
واشنطن العاصمة ، ١١ - ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٥

(ر) الندوة التي عقدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن تعزيز التضامن الدولي مع الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة ممثله الوحيد الحقيقي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)

صوفيا ، ٢٢ - ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥
السيد هاريش شوكلا (الهند)

(ش) الحلقة الدراسية الاسيوية الاقليمية المعنية بقضية فلسطين
بكين ، ٢٢ - ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥
السيدة سافيتري كوناڊي (الهند)

(ت) الندوة التي عقدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن "الاستقلال الفوري لناميبيا - مسؤولية عامة"
سنغافورة ، ٦ - ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥
السيد باسكار ك. ميترا (الهند)

(ث) المؤتمر الدولي المعني بالنساء والأطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري
أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، ٧ - ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥
السيد أودهاڤ ديو بات (نيبال)

السيد تاماس هيغي (هنغاريا)
السيد عبد المحمود أ. محمد (السودان)

(خ) الدورة العادية الاولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٥
نيويورك ، ٩ أيار/مايو ١٩٨٥
السيد غوينادي أ. أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية)

(ذ) الدورة الاستثنائية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
تونس العاصمة ، ١٢ - ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥
السيدة سوزان نانسي غوردون (ترينيداد وتوباغو)

(ض) المؤتمر الدولي المعني بمقاطعة جنوب افريقيا في مجال الالعاب
الرياضية
باريس ، ١٦ - ١٨ أيار/مايو ١٩٨٥
السيد ج. ن. غاربا (نيجيريا)
السيد سيرجي ايلي تشارلز (هايتي)
السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا)
السيد رينالدو ارسيليا (الغلبين)
السيد الفريد جاسنوفسكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
السيد شيدو اوساكوي (نيجيريا)

(١١) حلقة العمل لوسائل الاعلام بشأن التصدي لدعاية جنوب افريقيا
لندن ، ٢١ - ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥
السيد ج. ن. غاربا (نيجيريا)
السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا)

(ب ب) حلقة الاطلسي الدراسية المعنية بالجزاءات ضد الغمل العنصري
واشنطن العاصمة ، ٢٢ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥
السيد د. ه. ن. اليئي (ترينيداد وتوباغو)

(ج ج) المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية للاحتفال بالذكرى الأربعين
لانشاء الأمم المتحدة : "الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية : أربعون
عاما من عمل الأمم المتحدة"

جنيف ، ٤ - ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥
السيد غوينادي أ. اودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية)

(د د) الدورة الحادية والسبعون لمؤتمر العمل الدولي
جنيف ، ٧ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥
السيد عمر بيريدو (السودان)

(ه ه) الحلقة الدراسية الاقليمية الثانية عشرة لأمريكا الشمالية التي
تنظمها الأمم المتحدة بشأن فلسطين
نيويورك ، ٨ - ٩ تموز/يوليه ١٩٨٥
السيد غوينادي أ. اودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية)

(و و) الدورة العادية الرابعة والأربعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة
الافريقية
أديس أبابا ، ١٠ - ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٥
السيد ج. ن. غاربا (نيجيريا)

(ز ز) المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة :
المساواة والتنمية والسلام
نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥
السيد سيرج ايلي تشارلز (هايتي)
السيد شيدو اوماكوي (نيجيريا)
السيدة سيسيليا ريبونف (الغلبين)

(ح ح) الدورة العادية الحادية والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة
الوحدة الافريقية
أديس أبابا ، ١٨ - ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥
السيد ج. ن. غاربا (نيجيريا)

- (ط ط) ندوة بوينس آيرس
بوينس آيرس ، ٩ - ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٥
السيد راؤول ريغيرا (بيرو)
- (ي ي) الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالأيديولوجيات والمواقف
والمنظمات العنصرية التي تعرقل الجهود الرامية الى ازالة الفصل
العنصري وبوسائل مكافحتها
سيوفوك ، هنغاريا ، ٩ - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥
السيد غوينادي ي . اوروفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية)
السيد باسكارك كومار ميترا (الهند)
السيد الفريد جاسنوفيسكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
السيد شيدو ج. أوساكوي (نيجيريا)
- (ك ك) المؤتمر الدولي المعني بتكثيف العمل الدولي في دعم استقلال ناميبيا
نيويورك ، ١١ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥
السيد جوزيف ه . غاربا (نيجيريا)
- (ل ل) رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمكافحة الفصل العنصري/الحلقة
الدراسية للجنة الخاصة بشأن التدابير الغربية ضد جنوب افريقيا
أمستردام ، ١٢ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥
السيد كويس بوغيام ساركاه سيمبسون (غانا)
السيد شيدو ج. أوساكوي (نيجيريا)
- (م م) فريق لمناقشة موضوع دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا
وناميبيا في لقاء صحفي
نيويورك ، ١٢ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥
السيد جيمس فيكتور غيبهو (غانا)
- (ن ن) جلسة استماع علنية بشأن جمهورية المانيا الاتحادية وناميبيا
يون ، ١٦ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥
السيد كويس بوغيام ساركاه سيمبسون (غانا)
السيد شينو ج. أوساكوي (نيجيريا)

(س م) جلسات استماع علنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية العاملة في
جنوب افريقيا وناميبيا
نيويورك ، ١٦ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥
السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا)

سين - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة
الأخرى والمنظمات الأخرى

١١٦- واصلت اللجنة الخاصة تعاونها الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية
بالجنوب الأفريقي ، وبخاصة مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ولجنة أمناء صندوق
الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا . ودعت اللجنة الخاصة تلك الهيئات الى حضور
عدة اجتماعات ومؤتمرات خاصة عقدتها اللجنة ، وأوفدت ممثلين عنها لحضور الاجتماعات
الخاصة لتلك الهيئات والتحدث فيها .

١١٧- وواصلت اللجنة الخاصة تعاونها الفعّال مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
وفي هذا الصدد ، أصدر رئيس المجلس تقريراً عن المشاورات التي أجريت مع رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل المنصري (E/1985/114) . وتم الاتفاق على مواصلة المشاورات .

١١٨- وواصلت اللجنة الخاصة أيضاً التعاون مع لجنة حقوق الإنسان وفريق الخبراء
العامل المخصص المعني بالجنوب الأفريقي والتابع لتلك اللجنة .

١١٩- ودعيت منظمة الوحدة الأفريقية الى حضور اجتماعات اللجنة الخاصة بصفة مراقب
وأدلى ممثلوها بكلمات في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة التي عقدتها اللجنة
الخاصة .

١٢٠- وواصلت اللجنة الخاصة التعاون الوثيق مع حركة بلدان عدم الانحياز .

١٢١- وواصلت اللجنة الخاصة علاقة العمل الوثيقة التي تربطها بمركز شؤون الشركات
عبر الوطنية ، مع ايلاء اعتبار خاص لوضع مشروع مبادئ توجيهية لجلسات الاستماع
العلنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب افريقيا وناميبيا ،
المعقودة في الفترة من ١٦ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

ثالثا - استمرار التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا
منذ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤

الف - مقدمة

١٢٢- زاد قمع نظام جنوب افريقيا للشعب المضطهد زيادة كبيرة في السنة المستعرضة . ولاخامد المقاومة المتزايدة للفصل العنصرى في جميع أنحاء البلد ، لجأ نظام الفصل العنصرى الى اعمال القتل الواسعة النطاق ، واحتجاز آلاف الاشخاص ، وتمريض عشرات من زعماء المعارضين لمحاكمات سياسية وذلك للقضاء على منظمات المعارضة الرئيسية . كما قام بتوزيع الجيش في المدن الافريقية وحولها واعلن حالة طوارئ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، مانحا رجال الشرطة والجيش سلطات لا حدود لها للتصرف دون أية مسؤولية مدنية أو جنائية .

١٢٣- وقد قُتل في خلال العام الماضى حوالي ٧٠٠ شخص واصيب كثيرون آخرون ففى مصادمات مع قوات الامن . كما ألقى القبض على الآلاف أو احتجزوا . ففي الاسابيع الستة الاولى فقط من فرض حالة الطوارئ ، أى من ٢١ تموز/يوليه الى ٢١ آب/اغسطس ، قتل ما يزيد على ١٤٠ شخصا ، معظمهم في مصادمات مع قوات الامن ، بينما احتجز حوالي ٢ ٥٠٠ شخص . واستمر حدوث حالات وفاة بين المحتجزين وتعذيبهم ، وزادت الاغتيالات وحالات الاختفاء كما زاد حظر الاجتماعات . ولا يمر يوم دون وقوع حادث قمع كبير يشمل المقاتلين في سبيل الحرية ، أو الطلبة ، أو النقابيين ، أو الزعماء الدينيين أو غيرهم من المعارضين للفصل العنصرى . وقد حكم على اثنين من المقاتلين في سبيل الحرية بالاعدام بينما حكم على آخرين بالسجن مددا طويلة . واستمر كالمعتاد تنفيذ سياسات اقامة "البانتوستانات" والترحيل القسرى للسكان وتقييد الدخول الى اماكن البيخ وذلك بواسطة "قوانين المرور" غير الانسانية السيئة السمعة ، في الوقت الذى ازداد فيه فقر السود ولا سيما فقر السود المقيمين في الريف الذى تسببت فيه هذه السياسات . واستمر نظام الاقلية العنصرى في ارتكاب اعمال العدوان والارهاب وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

١٢٤- وقد اكتسبت المقاومة ضد الفصل العنصرى زخما جديدا بعد فرض الدستور الجديد الذى أهمل الاغلبية الافريقية تماما والذى لم يؤد إلا الى وجود مجالس استشارية يسرى عليها نظام التمييز العنصرى وذلك من أجل من يسمون "الملونين" من أجل ذوى الاصل الهندي . فقد زادت جميع قطاعات الشعب المضطهد من مستوى مقاومتها للفصل العنصرى

بطرق كثيرة وبوحدة أكبر من أى وقت مضى . وتميزت السنة الماضية بتضحيات استثنائية وأعمال نضالية قام بها المقاتلون في سبيل الحرية والطلبة والنقابيون والعمال والزعماء الدينيون والمنظمات المجتمعية والمدنية والمدرسون وغيرهم . وكذلك فإن المجتمع الدولي ، وقد أصبح مدركا لابعاد ذلك القمع أكثر منه في أى وقت مضى ، أدان بقوة القمع الذى يمارسه نظام الفصل العنصرى وأظهر تعاطفاً شديداً وتضامناً قوياً مع الشعب المضطهد الذى يكافح ضد الفصل العنصرى .

١٢٥- ولم تؤد حالة الطوارئ الى اقرار السلم كما أنها لم تؤد الى ما يسميه النظام "باستتياب القانون والنظام" . بل انها على العكس من ذلك أدت الى زيادة كبيرة في الاضطرابات في جميع أرجاء البلد ، مثبتة بظلال أسطورة قوة النظام العسكرية والبوليسية التى لا تقهر . ووجه الشعب المضطهد أقوى تحذير الى النظام ، وهو تحذير مفاده أنه لا يمكن تأخير عملية التغيير الاساسي ، أى إلغاء الفصل العنصرى ، وممارسة حق تقرير المصير ، وانشاء مجتمع غير عنصرى ، وأن مسألة إحداث هذا التغيير بالسلم أو بالعنف متروكة للنظام .

١٢٦- وواصل نظام الفصل العنصرى تعزيزه العسكرى واقتناء معدات عسكرية كما واصل روابطه الاقتصادية وغيرها مع شركائه التجاريين الرئيسيين خلال هذه السنة . كذلك اعتمد النظام على الاسواق المالية الدولية في الحصول على قروض واكتمانات . وحدثت اتصالات في مجال الالعاب الرياضية بين جنوب افريقيا وبعض الرياضيين والفرق الرياضية كل على حدة . كما جرى أيضا ، الى حد اقل ، بعض التعاون الثقافي مع نظام الفصل العنصرى .

١٢٧- وظهرت شدة الكفاح ضد الفصل العنصرى في التغطية الواسعة التى نالها الكفاح في الصحافة العالمية التى أدانت بشكل واسع القمع الذى يمارسه نظام الفصل العنصرى ، ولا سيما حالة الطوارئ .

١٢٨- ومن الامور ذات الدلالة حدوث أكبر زيادة حتى الآن في التدابير الدولية المتخذة ضد التعاون مع النظام العنصرى ، وخصوصا في البلدان الغربية التى كانت تتلصقا في اتخاذ تدابير املا في احتمال قيام نظام بريتوريا بانهاء الفصل العنصرى . وقد تبدد هذا الامل بغرض حالة الطوارئ وبالخطاب السياسى الذى ألقاه الرئيس بوتوا في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٥ .

باء - قمع المعارضين للفصل العنصرى

١- حالة الطوارئ

١٢٩- تاجتصميد نظام الفصل العنصرى لقومه للشعب المضطهد فى جنوب افريقيا بإعلان حالة الطوارئ فى ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ فى ٣٦ منطقة قضائية ، وهو يعطى رجال الجيش والشرطة سلطات لا حدود لها تسمح لهم بدخول البيوت وتفتيشها بدون أمر قضائى ، كما تسمح لهم باحتجاز أى شخص ، وإعلان حظر التجول ، وإطلاق النيران كيفما شاءوا . ولا يجوز لأحد بمقتضى تدابير الطوارئ هذه أن يدخل أو يغادر مدينة أعلن أنها "منطقة معينة الحدود" ، ولرئيس الشرطة سلطة فرض رقابة تامة على الصحافة ، كما أن للشرطة أيضا حق الاستيلاء على الممتلكات ونقل الناس من موقع الى آخر . ومختطور على المختفيين دخول مناطق تقوم قوات الامن فيها بعمل ما بمقتضى حالة الطوارئ .

١٣٠- واحتجز ٢ ٥٠٠ شخص على الاقل من معارضى الفصل العنصرى خلال ستة أسابيع فقط من إعلان تدابير الطوارئ ، كما قتل ما يزيد على ١٤٠ شخصا بمقتضى تلك التدابير الوحشية . وكان من بين المحتجزين زعماء دينيون ومحامون ومدرسون وطلبة ونقابيون وغيرهم من النشطين سياسيا فى مقاومة الفصل العنصرى .

١٣١- أما اولئك المحتجزون بمقتضى أنظمة الطوارئ فليس لهم الحق فى الاتصال بأقارب أو محامين ويجوز ابقاؤهم فى الحجز بدون تهمة لمدة غير محدودة . ولا تتحمل السلطات العنصرية أى مسؤوليات مدنية أو جنائية فيما يتعلق بأى تدبير تتخذه أو بالنسبة لاية مطالبة بالتعويض عن ضرر تسببت فيه .

١٣٢- وقد لجأ النظام بذلك الى أقصى درجة من درجات العنف الذى تمارسه الدولة محاولا اسكات أى شخص قادر على تنظيم احتجاجات مناهضة للفصل العنصرى ، أو اضرابات أو مقاطعة عمالية لأعمال البيض التجارية لا يمكنه قمعها بطريقة أخرى . ولم يقبض النظام على معارضى الفصل العنصرى بالجملة فقط بل قام أيضا بتهديد القادة البارزين من رجال الدين مثل الاسقف دزموند توتو ، الذى مُنح جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٤ ، والاب الان بوماك رئيس التحالف العالمى للكنائس البروتستانتية ، والاب بيبيرز نودى أمين عام مجلس كنائس جنوب افريقيا وذلك بحجة أنهم لجأوا الى استخدام الخطب المهيجة وقاموا بأعمال استفزازية .

١٣٣- ولقد أدانت الاغلبية الساحقة من الحكومات حالة الطوارئ ، بامتناء الحلفاء المتعصبين لنظام بريتوريا .

١٣٤- ودعا المجتمع الدولي بأكمله ، بما في ذلك رئيس الجمعية العامة ، والأمين العام ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين العام للكومنولث ، ووزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الى انهاء حالة الطوارئ فوراً ، واطلاق سراح الزعماء السود المسجونين والمحتجزين ، وبدء محادثات مع الزعماء الحقيقيين للشعب المضطهد . واتخذ مجلس الامن القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) استنادا الى مبادئ مماثلة . ولقيت هذه النداءات جميعها تملبا وتحديا من النظام ، الذي لم يبد أي رغبة في رسم الطريق السوي لمصير البلد المحاصر . بل على العكس من ذلك يجري بلا توقف قمع معارضي الفصل العنصري ، بما في ذلك القبض عليهم واحتجازهم وقتلهم .

١٣٥- وكان رد فعل الرئيس بوتسا ، سلبيا ازاء التحركات الدولية الرامية الى فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا ، فهدد بإعادة حوالي ١٥ مليون عامل افريقي اجنبي الى اوطانهم في الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

١٣٦- أما عصبية النظام في مواجهة الاحتجاجات الشعبية المتزايدة فمن الممكن أن نلمسها في حظره الآن إقامة أية جنازة في العراء لضحايا اضطرابات السود ومنعه القاء خطب سياسية في الجنازات ، التي أصبحت المحفل القانوني الوحيد الذي ما زال يناقيا لاجتماعات السود . كذلك لا يجوز دفن أكثر من شخص واحد في أي وقت كما لا يسمح إلا لقساوسة معينين بالقاء خطب في هذه التجمعات . كذلك حظر قانونا نظام مخاطبة الجمهور أو عرض الاعلام أو الرايات . ولا يجوز للراغبين في حضور جنازات إلا السفر بالسيارة في طريق تحددته الشرطة مقدما . ولا يجوز للقسم الذي يراس الجمع أن يلقي خطبة سياسية^(١٣) .

١٣٧- وفي الوقت نفسه فرضت قوات الامن تدابير طوارئ جديدة في شرقي الكاب لمنع الاطفال من النزول الى الشوارع اثناء وقت الدراسة ، كما دخلت المنازل مطالبة بذهاب الاطفال الى المدارس^(١٤) .

١٣٨- وفي ١٥ آب/أغسطس فرض حظر تجول ليلي على مدينة سويتو ، الامر الذي وسع نطاق المنطقة التي يشملها حظر التجول بمقتضى تدابير الطوارئ وقسم برهانا آخر على أن حالة الطوارئ قد فشلت في هدفها المعلن وهو القضاء على الاضطرابات . بل إن

الاضطرابات وأعمال المقاومة التي انتشرت في البلد بكامله اكتسبت زخما جديدا بعد الخطبة السياسية التي القاها الرئيس بوتا في ١٥ آب/أغسطس والتي أكد فيها مرة أخرى اعتزام نظام بريتوريا ليس فحسب أن يديم نظام الفصل العنصرى المهلك بل أن يرسّخه أيضا .

٢- القتل والاعتقالات والاختفاءات

١٣٩- قام رجال الجيش والشرطة ، اثناء الاضطرابات المتزايدة ضد الفصل العنصرى وفي ظل حالة الرعب التي خلقها النظام ، بتطويق المدن الافريقية لاجراء عمليات التفتيش ، كما لجأوا الى استخدام الاسلحة استخداما واسعا لاصحاب المعارضة . كذلك قاموا بمهاجمة المتظاهرين والمحتجين باطلاق الرصاص المطاطي ، وخرابيش الصيد ، والفازات المسيلة للدموع ، بل واستخدام البنادق والاسلحة الالية .

١٤٠- وقد قتل رجال الجيش والشرطة خلال السنة الماضية ما يزيد عن ٧٠٠ شخص . ووفقا حتى للسجلات الرسمية ، قُتل في الفترة من آب/أغسطس ١٩٨٤ الى ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ ، ٦٨ مدنيا وجرح ١٩٦ في القلاقل التي حدثت في شرقي الكاب فقط^(١٥) . وفي شباط/فبراير قتل في كروسرودز في غربي الكاب ١٨ شخصا بينما جرح ٢٣٠ وهم يقاومون الترحيل القسرى . وفي ٢١ آذار/مارس ، في الذكرى السنوية لمذبحة شاربفيل ، قتل ٢٠ شخصا على الاقل وجرح ٢٧ بالقرب من يوتنهاغ في مقاطعة الكاب . أما معظم الذين قتلوا أو أصيبوا فقد أطلق عليهم الرصاص من الخلف . وبعد فرض حالة الطوارئ بوقت قصير فتحت قوات الأمن الخيران على ٤٠٠ متظاهر وقتلت أربعة افريقيين في ديفيتون بالقرب من جوهانسبرغ . وفي خلال شهرين من اعلان حالة الطوارئ ارتفع عدد الذين قتلوا في أعمال العنف التي قام بها رجال الشرطة الى حوالي ٢٠٠ شخص .

١٤١- وبالإضافة الى أعمال العنف التي يمارسها رجال الشرطة والجيش ، ازدادت ظاهرة اغتيال المعارضين للفصل العنصرى واختفائهم . فقد اختفى ثلاثة زعماء للمنظمة المدنية السوداء لبورت اليزابيث ، وهي فرع للجبهة الديمقراطية المتحدة ، وهم في طريقهم الى المطار في أيار/مايو . وفي ٢٦ حزيران/يونيه قتل ثمانية شبان افريقيين ، عدد كبير منهم اعضاء في مؤتمر طلبية جنوب افريقيا ، في ظروف مريبة في ثلاث مدن بالقرب من جوهانسبرغ . وفي ٢٠ تموز/يوليه ، قتل رابوروكو مطمونا في ظروف مشبوهة ، وهو من سكان شاربفيل وعضو نشط في مؤتمر عموم افريقيا كان قد اطلق عليه النار وجرح اثناء حملة عام ١٩٦٠ ضد جوازات المرور .

١٤٢- وفي حزيران/يونيه غادر أربعة زعماء افريقيين نشطين في معارضة الفصل العنصري وأعضاء في الجبهة الديمقراطية المتحدة بورت اليزابيث بالسيارة متوجهين الى كرادوك ولكنهم لم يصلوا اليها قط . ومن المعتقد أن ماثيو غونيوي وفورت كالاتا وسبارو مكهونتو وسليلو مهلاولي قد قتلوا على يد عملاء الدولة أو على يد "فرق القتل" المنتمية الى الجناح اليميني التي يجري استخدامها للقضاء على المعارضة السياسية المناهضة . وقد كان غونيوي وكالاتا كلاهما مدرسين وقد قاما بتنظيم أطول مقاطعة للفصول الدراسية . وتدعي الجبهة الديمقراطية المتحدة أن ٢٧ من أعضائها قد اختفوا في ظروف غامضة وأن ١١ آخرين قد اغتيلوا (١٦) .

١٤٣- وفي ١ آب/أغسطس اغتيلت السيدة فيكتوريا مكسفي ، وهي محامية وعاملة نشطة في الجبهة الديمقراطية المتحدة ، على يد فرقة قتل . وقد كانت واحدة من محاميي الدفاع في قضية الخيانة التي حوكم فيها ١٦ من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة والتي كان من المنتظر أن تستأنف في ٥ آب/أغسطس . ويجدر بالذكر أن زوجها ، السيد غريفيث مكسفي ، قد اغتيل في عام ١٩٨١ . وقد كان محاميا وسجينا سابقا في روبن ايلاند سُجن لكونه عضواً في حزب المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . وقد تسبب اغتيال السيدة مكسفي في قلاقل واسعة الانتشار في المنطقة أدت الى مزيد من الوفيات ومزيد من الاحتجازات .

٣ - الاعتقالات وعمليات الاحتجاز والتعذيب والخظر

١٤٤- في السنة الماضية ، اعتقل الآلاف من خصوم الفصل العنصري ، ووجهت اليهم مختلف التهم بموجب تشريعات الامن التعسفية وأحكام حالة الطوارئ المفروضة مؤخراً . وازدادت عمليات الاعتقال والاحتجاز زيادة كبيرة خلال الفترة المستعرضة .

١٤٥- ووفقاً للأرقام الرسمية ، احتجز ٣٣٩ شخصاً بموجب المادة ٢٩ (١) من قانون الامن الداخلي فقط في عام ١٩٨٤ . وفي ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ ، كان حوالي ٨٥ شخصاً مازالوا رهن الاحتجاز من بينهم القس تيبوغو موسيلاني (٢٩ سنة) وأوبا هلوموكا (٢٢ سنة) وغيرهم من القادة المجتمعيين احتجزوا بتهمة الخيانة العظمى والتخريب ومزاعم أخرى (١٧) . ومن بين آلاف الأشخاص المعتقلين في عام ١٩٨٤ ، وجهت الى ٦٨٨ ١١ شخصاً تهمة انتهاك قانون حظر التجول (١٨) .

١٤٦- وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٨٥ ، اعتقل مئات الأشخاص ووجهت إلى معظمهم تهمة العنف العام والتجمع غير القانوني . واحتجز بموجب قانون الأمن الداخلي الطلاب وزعماء المنظمات والعناصر النشطة في المجتمع المحلي . واعتقل سائر زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة تقريبا ، ووجهت اليهم تهمة "الخيانة العظمى" في الوقت الذي اختبأ فيه بعض الزعماء الآخرين^(١٩) .

١٤٧- وفي شباط/فبراير ، اعتقلت الشرطة سبعة زعماء سود بارزين ، من بينهم البريتينا سيسولو ، الرئيس المشارك للجبهة الديمقراطية المتحدة وزوجة والتر سيسولو ؛ وسام كيكني ، وهو أحد زعماء نقابات العمال ، وقاسم سالوجي ، أمين الصندوق الوطني للجبهة الديمقراطية المتحدة ، والقى فرانك شيكاني ، نائب رئيس الجبهة الديمقراطية المتحدة في الترانسفال ؛ واسماعيل محمد من جامعة ويتواترراند ، وتوزاميل غويتا من نقابة عمال جنوب افريقيا المتحدين . وفي آذار/مارس ، اعتقل ما يربو على ٣٠٠ شخص أثناء قيامهم بمسيرة إلى مبنى البرلمان في كيب تاون للاحتجاج على مذبح لانغا/يوتينهاغ . وكان من بين الأشخاص المعتقلين القس نودي ، الأمين العام لمجلس كنائس جنوب افريقيا ، والقى بوماك ، رئيس التحالف العالمي للكنائس البروتستانتية . وفي نيسان/ابريل ، اعتقل ثلاثة زعماء آخرين من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة . وكانت عمليات اعتقال باتريك ليكوتا ، أمين الدعاية بالجبهة الديمقراطية المتحدة ، وبوبو موليفي الأمين العام للجبهة الديمقراطية المتحدة ، وموسى شيكاني الأمين السابق للجبهة الديمقراطية المتحدة في الترانسفال ، ذات صلة بالاضرابات الناجمة التي قام بها العمال والطلبة في تشريين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . وفي حزيران/يونيه اعتقل مئات الأشخاص في المناطق الموجودة في ايسترن كاب وولاية اورانج المستقلة ، وتم الكثير من عمليات الاحتجاز قبل الفجر . وفي الشهر ذاته ، احتجز بعض زعماء المجتمع المحلي في بورت اليزابيث بموجب المادة ٥٠ من قانون الأمن الداخلي^(٢٠) . ومن تموز/يوليه حتى منتصف أيلول/سبتمبر احتجز حوالي ٢ ٥٠٠ شخص بموجب تدابير الطوارئ وحدها . وفي أ آب/أغسطس ، طلب المدير العام لمنظمة العمل الدولية من جنوب افريقيا الافراج عن جميع النقابيين ، وقدم قائمة تضم ٢٤ نقابيا كانوا محتجزين في ٢٩ تموز/يوليه .

١٤٨- وكانت عمليات الاعتقال والاحتجاز وغيرها من أشكال القمع موجهة بصفة خاصة إلى زعماء المنظمات السياسية والمجتمعية القوية مثل الجبهة الديمقراطية المتحدة ومنظمة آزانيا الشعبية والمنظمات الطلابية مثل مجلس طلاب جنوب افريقيا ومنظمة طلاب آزانيا واتحاد شباب آزانيا الوطني ، وحركة طلاب آزانيا والنقابات العمالية من قبيل

اتحاد نقابات جنوب افريقيا ، ومجلس نقابات جنوب افريقيا ونقابة عمال جنوب افريقيا المتحدين . وكان هدف النظام هو سحق هذه المنظمات وقمع المعارضة الموجهة ضد الفصل العنصرى . وزاد النظام من لجوئه الى تطبيق المادة ٥٠ من قانون الامن الداخلى ، التي تتيح الاحتجاز لمدة ١٤ يوما قابلة للتجديد .

١٤٩- وفي آب/أغسطس ، ألقت شرطة قمع التظاهرات قنابل الغاز المسيل للدموع على منزل السيدة وبينى مانديلا أثناء وجودها خارج المنزل ، واعتقلت ٣٠ شخصا من بينهم شقيقتها . ثم احرق المنزل في أثناء الليل . وقالت السيدة مانديلا ان هذا التدبير كان من عمل قوات الامن . وفي ١٤ آب/أغسطس ، أصدر الامين العام للأمم المتحدة والرئيس بالنيابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بيانين أدانا فيهما هذا الهجوم وعبرا عن تعاطفهما مع السيدة مانديلا ، وفي أعقاب ذلك ، رفضت السيدة مانديلا قبول ١٠ ٠٠٠ دولار مقدمة من وزارة خارجية الولايات المتحدة لاعادة بناء منزلها ، لان سياسات حكومة الولايات المتحدة ، على حد قولها ، لا تمكنها من قبول هذا العرض .

١٥٠- وبموجب حالة الطوارئ ، اعتقل مئات من تلاميذ المدارس ، منهم تلاميذ تراوج أعمارهم بين ٨ و ١٠ سنوات ، وقدموا للمحاكمة بتهمة مقاطعة مدارسهم . وعندما وصف تريفر توتو (٢٩ سنة) ابن الاسقف ديزموند توتو ، معاملة الطلاب بانها مخجلة ، تم اعتقاله وظل رهن الاحتجاز انتظارا لتقديمه للمحاكمة . ورفض طلب الافراج عنه بكفالة . وفي ٢٧ آب/أغسطس ، وفي عشية مسيرة شعبية الى السجن الذى يوجد فيه نلسون مانديلا ، احتجز النظام القس بوساك الذى كان من المقرر ان يقود المسيرة الكبيرة . وفي ٢٨ آب/أغسطس حدثت مواجهة عنيفة بين المشتركين في المسيرة السلمية الذين كانوا يطالبون بالافراج عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين وبين قوات الامن التي قتلت عشرات الاشخاص وأصابت المئات واحتجزت كثيرين آخرين .

١٥١- وتبيح بعض أحكام قانون الامن الداخلى الاحتجاز دون محاكمة الى أجل غير مسمى ، في الوقت الذى تبيح فيه أحكام أخرى الاحتجاز لفترات تُحدد في الامر الصادر عن وزير القانون والنظام الذى يمكنه في الواقع تمديد الاحتجاز لفترة غير محددة عن طريق اجراء عملية اعادة نظر ليست أكثر من اجراء شكلي . واجراءات المراجعة داخلية ، وليس للمحتجز الحق في التمثيل القانوني أمام لجنة المراجعة . ومن وجهة النظر القانونية ، تعتمد صحة الامر الصادر من الوزير بالاحتجاز على تقديمه المعلومات المطلوبة التي دعت الى اصدار ذلك الامر ، أو تأكيداته انه لا يمكن الكشف عن أية معلومات أخرى دون تعريض المصالح العام للخطر . ولا يطلب منه تقديم أدلة تبرر اصدار أمر الاحتجاز ، كما لا يوجد موعد محدد لنظر المحكمة في القضية .

١٥٢- وفي ضوء القيود الشديدة التي يفرضها النظام على تدفق المعلومات المتعلقة بالمحتجزين ، من المعوية بمكان الحصول على معلومات موثوق بها عن المحتجزين وظروف الاحتجاز . وفي حزيران/يونيه ، افادت لجنة دعم أولياء أمور المحتجزين ، وهي منظمة منشأة لرصد أحوال المحتجزين ، ان تسعة من المحتجزين ماتوا اثناء الاحتجاز أو نتيجة له ، في السنة الماضية^(٢١) . وكان من بينهم اندرياس راديتسلا ، وهو نقابي احتجز بموجب قانون الامن الداخلي ومات بعد بضع ساعات من الافراج عنه نتيجة لنزيف تحت الام الجافية ؛ وميغو موتسي (٢٠ سنة) منظم لاجد فروع مجلس طلاب جنوب افريقيا ، الذي مات نتيجة لنزيف حاد في المخ ، ومبيكي مفلواتي (١٨ سنة) الذي احتجز بتهمة العنف العام .

١٥٣- واحتجز جوهانس سيوغتر ، وهو فتى افريقي عمره ١٢ سنة ، في ٢ تموز/يوليه اثناء أحداث عنيفة وقعت في بلدة استيتلرغيل ، ايسترن كاب ، وزعم انه وجد قتيلا في زنزانته بعد يومين . وافادت منظمة العفو الدولية في ١٢ آب/اغسطس عن وجود معلومات لديها مفادها ان قوات الامن تقوم بتعذيب المحتجزين منذ فرض حالة الطوارئ . وكان من ضمن المحتجزين المعذبين طلاب ونقابيون ورجال دين^(٢٢) . وفي ايلول/سبتمبر ، وبقرار لم تكن له سابقة ، اصدر احد القضاة أمرا بمنع الشرطة من الاعتداء على المحتجزين في عدة مناطق ، بعد ان قامت طليبة محلية من بورت اليزابيث ، الدكتور ويندي أور ، بابلاغ المحكمة انها وجدت أدلة كثيرة جدا على تعذيب المحتجزين والاعتداء عليهم بصورة منظمة . اما الدكتور أور فقد نقلت بعد ذلك فورا الى وظيفة اخرى لا تستطيع فيها الاتصال بالمحتجزين .

١٥٤- ويتمثل أحد الاشكال الاخرى للقمع في جنوب افريقيا في السلطة الممنوحة للشرطة في فرض الحظر على الاشخاص والمنظمات أو الاجتماعات . وفي آذار/مارس ، فرض حظر مدته ثلاثة أشهر على جميع الاجتماعات التي تعقدها أية منظمة من ٢٨ منظمة ، من بينها الجبهة الديمقراطية المتحدة ومجلس طلاب جنوب افريقيا ، ومنظمة طلاب آزانيا ، ومنظمة آزانيا الشعبية . وفي حزيران/يونيه ، تم تمديد الحظر حتى نهاية السنة الحالية ، وتم التوسع فيه بحيث يشمل المزيد من المنظمات ويمتد الى منطقة اكبر . وبُرد الحظر على أساس ان الاجتماعات ستعرض "الامن العام للخطر"^(٢٣) وقام النظام في ٣١ تموز/يوليه ، بحظر جميع الجنائز خارج المنازل بموجب تدابير الطوارئ ؛ وفي أعقاب ذلك ، وفي ٢٨ آب/اغسطس فرض الحظر ايضا على مجلس طلاب جنوب افريقيا .

١٥٥- وفي اثناء الفترة قيد الاستعراض توسع النظام ، بالإضافة الى عمليات الحظر ، في استخدام التشريعات التقييدية التي تقلص من حرية الصحافة . وازداد عدد القضايا

التي رفعها النظام في المحاكم ضد الصحافة بموجب قانون الشرطة . ومن ثم لم يكن للصحافة بديل إلا الاعتماد على بيانات الشرطة عن المظاهرات والوقائع أو الاحداث المماثلة . وعلاوة على ذلك ، حاولت الشرطة اجبار الصحفيين عن طريق المحاكم على الكشف عن مصادر معلوماتهم .

١٥٦- وبموجب احكام الطوارئ ، منحت قوات الامن سلطات غير محدودة في فرض الرقابة او منع كتابة تقارير صحفية من المناطق التي يقوم فيها رجال الشرطة بأعمال عنف . وتتجاوز هذه السلطات تلك السلطات التي كانت موجودة ، كما لوحظ في التقارير السابقة للجنة الخاصة ، قبل اعلان حالة الطوارئ ، اذ ان هذه القوانين تحظر على الصحافة الاستشهاد بأقوال الاشخاص المغرور عليهم الحظر دون الحصول على اذن خاص من وزير القانون والنظام ، فضلا عما يربو على ١٠٠ قانون آخر يحد من حرية الصحافة في مجموعة كبيرة من المسائل مثل الدفاع والنقض ، التي تعتبر حاليا مواضيع "استراتيجية" . وكما لو كانت هذه التدابير العنيفة غير كافية ، ناشد جون كوتزى ، مفوض الشرطة ، في آب/اغسطس رؤساء تحرير الصحف عدم المفالة في تغطيتهم للقلقل التي يقوم بها السود . ومن ناحية أخرى ، وجهت انتقادات على نطاق واسع الى هيئة اذاعة جنوب افريقيا التي تحتكر البث التلفزيوني ، من جانب صحافة جنوب افريقيا بأنها أصبحت أداة للدولة ومتحدثا باسم الحزب الوطني الحاكم فيما يتعلق بتغطيتها للقلقل .

١٥٧- وفي حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، كشف النقيب عن ان الشرطة قامت باستيراد أربع طائرات عمودية وعدة مدافع مائية من جمهورية المانيا الاتحادية لاستخدامها ضد المتظاهرين^(٢٤) . وقد كتب رئيس اللجنة الخاصة الى حكومة جمهورية المانيا الاتحادية معربا عن قلقه بشأن ما نقل عن بيع الطائرات وطلب المزيد من المعلومات .

٤ - المحاكمات السياسية والسجناء السياسيون

١٥٨- في أثناء السنة قيد الاستعراض ، حوكم الكثير من خصوم الفصل العنصري وصدرت عليهم احكام . وحكم على بعضهم بتهمة مثل انتهاك قانون الامن الداخلي والانتماء الى منظمة غير شرعية ، ومحاولة مغادرة البلد للتدريب العسكري وممارسة الارهاب والتخريب ، أو لحيازة مطبوعات المؤتمر الوطني الافريقي . وحكم على آخرين لرفضهم التقدم كشاهدين للدولة ، والقيام بدور في الاضراب الذي استغرق يومين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، وحضور اجتماعات "غير قانونية" أو تحريض الاشخاص على عدم دفع رسوم المياه والكهرباء .

١٥٩- وازداد عدد المحاكمات السياسية في السنة الماضية ، كما زاد عدد عمليات الاحتجاز السياسي . وبلغ متوسط عدد المحاكمات محاكمتين اسبوعيا في عام ١٩٨٤ مقابل أربع محاكمات اسبوعية في النصف الاول من عام ١٩٨٥ . وكان الهدف منها هو سجن وارهاب وشل كل معارضة للفصل العنصرى .

١٦٠- وفي تموز/يوليه ، مثل أمام المحكمة خمسة رجال هم : جان شوبا من اتريندج . فيل في برييتوريا ؛ وملانديلي موريس كيتي من مدانتساني في ايسن لندن ؛ وإلبي جولسي من كيمبرلي ؛ ومايكل موسانا غامانا من نيو برايتون في بورت اليزابيث ؛ وبونيسي انكابيندي من جابولاني في سويتو ، بتهم الترويج لاهداف مؤتمر عموم افريقيا المحظور ووجهت اليهم تهمةتان بمخالفة قانون الاسلحة والذخيرة . وزعمت الدولة بانهم تلقوا تدريباً عسكرياً بصورة غير مشروعة في بوتسوانا ودخلوا جنوب افريقيا بقصد القيام بأعمال تخريبية . واجلت قضيتهم حتى ٢١ تشرين الاول/اكتوبر (٢٥) .

١٦١- وفي ٢٦ شباط/فبراير ، حكم على اثنين من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، سيفو بريجيت زولو (٢٥ سنة) وكليرانس لافي بايي (٢٠ سنة) بالاعدام . ثم رفض السماح لهما بالاستئناف . وفي الشهر ذاته ، استمرت محاكمة ١٤ شخصا في المحكمة العليا براند بتهمته الخيانة العظمى والارهاب . وحكم على ثلاثة أشخاص منهم في الوقت الذي اجلت فيه محاكمة الآخرين . وحكم على جابو نفوبسي ، وهو أحد أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا (٢١ سنة) بالسجن لمدة ٢١ سنة ، وحكم على اثنين من النقابيين وهما موردخاي نودونا (٢٤ سنة) وزامي موفولا مابيل (٢٥ سنة) بالسجن لمدة خمس سنوات لكل منهما .

١٦٢- واختتمت حوالي ٣٦ محاكمة سياسية في آذار/مارس ونيسان/ابريل . وفي أيار/مايو حكم على ديفيد لونفوين بالسجن لمدة ١٠ سنوات بدعوى قيامه بأعمال ارهابية . وفي الشهر ذاته ، حكم على البريتينا سيسولو و ١٥ من الزعماء البارزين الآخرين بالجبهة الديمقراطية المتحدة بعد مثولهم أمام المحكمة بتهمته "الخيانة العظمى" . وكان قد تم اعتقالهم في شباط/فبراير أثناء الفارات التي شملت مكاتب الجبهة الديمقراطية المتحدة ونقابة عمال جنوب افريقيا المتحدين وغيرهما من المنظمات في مختلف أنحاء البلد . وكان يتوقع أن تستأنف محاكمتهم في آب/أغسطس .

١٦٣- وفي حزيران/يونيه ، اتهم ٢٢ شخصا آخرين ، ينتمي الكثير منهم الى الجبهة الديمقراطية المتحدة ، بالخيانة العظمى . واجلت محاكمتهم حتى ١٦ تشرين الاول/

اكتوبر . وفي الشهر ذاته ، رفضت المحكمة استئنافا مقدما من النقابي اوسكار مبيته (٧٦ سنة) ضد الحكم الصادر بسجنه ٥ سنوات بدعوى قيامه بأعمال ارهابية . وفي تموز/يوليه ، قدم عدد يقدر بـ ٢٧٤ شخصا للمحكمة بتهمة مiasية ، ووجه الى ٥٠ شخصا منهم تهمة الخيانة . وكان من بين المتهمين بالخيانة الكثير من الزعماء البارزين للجبهة الديمقراطية المتحدة ، بما فيهم البريتينا سيسولو ، وآرشي غوميدى ، وباترك "المرعب" ليكوتا ، وبوبو موليفي .

١٦٤- واستؤنفت محاكمة البريتينا سيسولو و ١٥ زعيما بارزا آخرين من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة في ٥ آب/اغسطس في بياتر مارتيزبرغ . وهذه واحدة من أهم محاكمات الخيانة منذ محاكمة نلسون مانديلا ووالتر سيسولو وغيرهما الذين حكم عليهم بالسجن مدى الحياة بتهمة الخيانة في عام ١٩٦٤ . وتم تأجيل محاكمة ١٦ عضوا ممن الجبهة الديمقراطية المتحدة حتى ٢ ايلول/سبتمبر . وكانت عملية اعتقالهم ومحاكمتهم عبارة عن محاولة لتدمير الجبهة الديمقراطية المتحدة التي تعاضمت قوتها في معارضتها الفصل العنصرى ، والتي لم يمكن تدميرها عن طريق حظر اجتماعاتها والاعارة على مكاتبها . وتهمة الخيانة عقوبتها الاعدام . وفي آب/اغسطس كان ما مجموعه ٤٨ شخصا يحاكمون بتهمة الخيانة .

١٦٥- ولا يعرف عن أى شخص من الـ ١٦ شخصا المدعى عليهم والتابعين للجبهة الديمقراطية المتحدة انه من أعضاء المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا . ويزعم في التهمة الموجهة اليهم ان المدعى عليهم ومنظماتهم حاولوا تدعيم أهداف "التحالف الثورى" أى "التحالف بين المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا والحزب الشيوعى الجنوب افريقى ومجلس نقابات جنوب افريقيا" . ويزعم انه عن طريق عضويتهم ونشاطهم في الجبهة الديمقراطية المتحدة ونقابة عمال جنوب افريقيا المتحدين ومجلس نقابات جنوب افريقيا ، ومؤتمر ناتال الهندى ، ومؤتمر الترانسفال الهندى ، ولجنة الافراج عن مانديلا ، اشترك المدعى عليهم في مؤامرة تلتزم بأهداف التحالف الثورى : ميشاق الحرية .

١٦٦- وليست دستورية أو شرعية القوانين خاضعة لاعادة النظر القضائي ، اذ لا يوجد اعلان حقوق وللبرلمان الكلمة العليا . ولذا فان دور القضاء في قضايا الأمن محدود جدا ، وعلى المتهم ان يثبت براءته بما لا يدع مجالا للشك . وجرى العادة مؤخرا على ان تجرى المحاكمات السياسية أمام قاض فرد . ومنذ عام ١٩٧٩ ، تعتبر "العضوية في المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا أو تأييده خيانة" ، وينطبق هذا أيضا على

بعض المنظمات الأخرى ، ومنذ ذلك الحين يلجأ النظام في كثير من الأحيان إلى استخدام تهمة الخيانة بموجب القانون العام والتي جرى توسيع نطاقها في عام ١٩٨٢ عندما اعتبرت الأعمال غير العنيفة في قضية باربارا هوغان على أنها أعمال تتسم بالخيانة ويتوفر فيها " النية العدائية" من اتصالاتها المزعومة مع المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا .

١٦٧- وتعتبر محاكمة الجبهة الديمقراطية المتحدة للخيانة خطوة في التوسع في التعسف في تطبيق نطاق الخيانة . إذ تستند إلى تهمة تستنتج وجود مؤامرة خيانة من القيام بأنشطة لا تتسم بالعنف ، وتمثل أساسا في القاء كلمات (٢٦) . ولو كسبت الدولة هذه القضية ، فإنها ستوجه أشد لطمة حتى الآن إلى حرية الكلام وإلى المعارضة والأنشطة السياسية المشروعة التي لا تتسم بالعنف .

١٦٨- وقد دأب كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على المطالبة بالافراج الفوري غير المشروط عن نلسون مانديلا وزيفانيا موتوبنغ وغيرهما من السجناء السياسيين الآخرين في جنوب أفريقيا . بيد أن العرض المقدم من النظام في مطلع عام ١٩٨٥ للافراج عن نلسون مانديلا كان مشروطا بأن يعلن مانديلا تخليه عن العنف وقبوله جنسية ترانسكاي . ورفض نلسون مانديلا هذا العرض المشروط على الفور وطلب من النظام ذاته أن يتبرأ من العنف . وكذلك رفض هذا العرض زعيم مؤتمر عموم أفريقيا زيفانيا موتوبنغ ، الذي عرض عليه هو الآخر عفو مشروط ، واختار قضاء مدة حكمه ، وهي ١٥ سنة في السجن . وله من العمر الآن ٧١ سنة .

١٦٩- وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٥ كان من المقرر شق مالميسلا بنجامين مولواز الذي حكم عليه بالاعدام في حزيران/يونيه ١٩٨٢ بعد أن رفض الرئيس بوتسا طلب العفو عنه في منتصف آب/أغسطس . وفي وقت سابق أي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، طلب مجلس الأمن إلى سلطات جنوب أفريقيا تخفيف حكم الاعدام الصادر عليه (القرار ٥٤٧ (١٩٨٤)) . وفي نشرة صحفية صادرة في ١٦ آب/أغسطس ، ناشدت منظمة الوحدة الأفريقية المجتمع الدولي التدخل لانقاذ حياة مولواز . وفي ١٩ آب/أغسطس ، ناشدت اللجنة الخاصة بذل الجهود الدولية المجددة لانقاذ حياة مولواز الذي أدين على أساس اعتراف أكره عليه وأعلن عدوله عنه فيما بعد أمام المحكمة . وفي ٢٠ آب/أغسطس ، أصدر مجلس الأمن بيانا حثت فيه مرة أخرى سلطات جنوب أفريقيا على إلغاء حكم الاعدام . ومُنح مولواز مهلة بوقف التنفيذ لمدة ٢١ يوما للسماح بتقديم أدلة جديدة أمام المحكمة . وفي الوقت ذاته ، أصدر المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا بيانا صحفيا في ٢٠ آب/أغسطس أعاد فيه

تأكيد ان امخونتو وي سيزوي كان مسؤولا عن تلك الافعال التي ادين بها مولواز ، وان مولواز لم تكن له علاقة مطلقا بذلك الفعل .

جيم - البانتوستانات وعمليات ترحيل السكان بالاكراه ومراقبة تحركاتهم

١٧٠- واصل النظام، خلال الفترة المستعرة ، تنفيذ سياساته المتعلقة بالبانتوستانات وعمليات ترحيل السكان بالاكراه ومراقبة تحركاتهم .

١٧١- وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ ، تعرض مكان كروسرودز ، اثناء مقاومتهم لعمليات الترحيل بالاكراه لمعاملة وحشية من جانب الشرطة التي فتحت النيران مستخدمة الرصاصات المطاطية والغاز المسيل للدموع والطلقات المستخدمة في صيد الطيور ، وترتب على ذلك وفاة ١٨ شخصا وامابة ٢٣٠ شخصا . وكان السكان يقاومون الترحيل بالاكراه الى المدينة الجديدة في خايلتيشا . وبالرغم من استخدام السلطات لاقصى قدر من القوة ، استمرت المقاومة واضطرت السلطات الى وقف عمليات الترحيل .

١٧٢- وحسبما ذكرت الأرقام الرسمية ، اكراه ما مجموعه ٩٣٦ ٢٢ شخصا من الافارقة على الرحيل في عام ١٩٨٤ ، ورحل معظمهم الى "الاوطن" وتم ترحيل ١٠٧٨ ساكنا من مكان "المنطقة السوداء" سوارتراند/هارتسبلاغتي الى باتشسدرای بمقاطعة غروت ماريكو.

١٧٣- ووفقا لما ذكرته منظمة الوشاح الاسود ورابطة النهوض بالريف ، يعيش ما يربو على مليون افريقي في "مناطق سوداء" . ويوجد حوالي ٥٤٠ ٠٠٠ شخص منهم في مقاطعة الناتال ، بينما يوجد ٤٧٣ ٠٠٠ شخص في الترانسفال و ٢١ ٠٠٠ شخص في الكاب (٢٧) .

١٧٤- وفي مطلع عام ١٩٨٥ ، أعلن النظام انه يعيد النظر في كامل سياسته المتبعة في عمليات الترحيل وانه لن تحدث في هذه الاثناء أية عمليات ترحيل بالاكراه . بيد ان اللجنة الوطنية لمناهضة عمليات الترحيل ذكرت في حزيران/يونيه ان عمليات الترحيل استمرت ، واتهمت النظام بزيادة الايجارات وتخفيض الخدمات من أجل الضغط على الافارقة وحملهم على ترك المدن . واستمرت سياسة اقامة البانتوستانات كما يدل على ذلك كشف النقاب عن اعتزام النظام ادماج مدينة ايكانغولا الواقعة في الترانسفال الشرقية في بانتوستان كوانديبيلي (٢٨) . وفي ايلول/سبتمبر أعلن النظام ان ٤٢ ٠٠٠ افريقي سينقلون الى " الوطن " كوازولو .

١٧٥- واستمر تنفيذ "قانون التماريح" البغيض مما تسبب في صعوبات ضخمة . وفي عام ١٩٨٤ ، بلغ عدد الافارقة المعتقلين بتهمة ذات صلة بهذه القوانين ١٦٣ ٠٠٠ شخص .

دال - مقاومة الفصل العنصري

١ - الكفاح المسلح والكفاح السري

١٧٦- استمر الكفاح المسلح والكفاح السري بصورة أكثر كثافة وفعالية ، رغم الارهاب والاعمال العدوانية التي يمارسها النظام ضد الدول الافريقية المستقلة في محاولة لتجميد حركات التحرر الوطني والمناضلين من أجل الحرية . وازدادت عمليات التوحيد والتنسيق بين الكفاح المسلح وغيره من اشكال الكفاح .

١٧٧- وطبقا للأرقام الرسمية ، بلغ مجموع حوادث التخريب والهجمات المسلحة والتفجيرات التي وقعت في جنوب افريقيا ٥٨ حادثا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ . واستهدفت معظم هذه الهجمات مباني حكومية ، ومستودعات للبتترول ، ومنشآت لتوليد الكهرباء ، وخطوط السكك الحديدية ، ومراكز شرطة ، وخطوط انابيب المياه ومبنى تابع لقوة دفاع جنوب افريقيا^(٢٩) . وقد وقعت بعض الانفجارات في مباني شركات توجد فيها منازعات عمالية .

١٧٨- ويتبين من احصاءات معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة بريتوريا^(٣٠) ، انه وقع في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٢٤ حزيران/يونيه : ٥٥ حادثا شملت تفجير الغام لاصقة ، وهجمات بالقنابل وذلك بالمقارنة بحوادث مماثلة بلغ عددها ٤٤ حادثا وقعت في عام ١٩٨٤ . وان هذه الحوادث ال ٥٥ قد وقعت بالإضافة الى العمليات التي تحدث يوميا في المدن الصغيرة على شكل القاء القنابل البترولية وحرق المباني عمدا . وفي حزيران/يونيه عقد المجلس الوطني الافريقي مؤتمره الاستشاري الوطني الثاني في زامبيا ، وقرر فيه "تكثيف درجة الكفاح المسلح" حتى "يتعذر تنفيذ سياسة الفصل العنصري ويتمتع حكم البلد"^(٣١) . وبعد ذلك قال اوليفر تامبو رئيس المجلس الوطني الافريقي ان المجلس قد أخذ على نفسه عهدا بتكثيف الكفاح بأي ثمن وان هذا قد يحمل في طياته احتمال وقوع خسائر أكثر جدا في الأرواح^(٣٢) . وحتى الشرطة سلّمت بأن المجلس الوطني الافريقي له قاعدة أساسية كبيرة في جنوب افريقيا^(٣٣) .

١٧٩- وفي ١٢ حزيران/يونيه القيت قنابل يدوية على منزلين لعضوين "ملونين" من أعضاء البرلمان أصيب أحدهما إصابة خطيرة . وطالب مجهولون ، عن طريق مكالمات هاتفية ، باستقالة جميع أعضاء البرلمان الملونين والهنود لأن أغلبية الشعب رفضت الدستور المزيّف (٣٤) .

١٨٠- وفي ٢٠ حزيران/يونيه مات فجأة جون نيائي بوكيلا رئيس مؤتمر الوندويين الافريقيين . وكان قد أمضى ١٢ عاما في السجن في جزيرة روبن بعد ان اختطفته جنوب افريقيا في ليسوتو في عام ١٩٦٦ وحكم عليه بالسجن ، وقد اطلق سراحه من جزيرة روبين في شباط/فبراير ١٩٨١ وعاد الى رئاسة مؤتمر الوندويين الافريقيين . وقد تعاون بوكيلا مع اللجنة الخاصة . وعند وفاته اصدرت هذه اللجنة بيانا اعربت فيه عن تعازيها بوفاته اما الرئيس الجديد لمؤتمر الوندويين الافريقيين فكان قد حكم عليه بالسجن ٢٠ عاما في عام ١٩٦٣ واخرج عنه في عام ١٩٨٢ وهرب من جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٨٤ لينضم الى الجناح الخارجي لمؤتمر الوندويين الافريقيين . وقد أدلى بشهادة في جلسة اللجنة الخاصة التي عقدت في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ ، بمناسبة ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا .

١٨١- وفي آذار/مارس ١٩٨٥ ذكرت صحيفة الافريكانيين "Beeld" ان مؤتمر الوندويين الافريقيين هو المسؤول عن ٦ من المتمردين الـ ٤٨ الذين قال لوي ليفرانج وزيير القانون والنظام انهم كانوا يقومون بعمليات تخريبية وارهابية في الترنسفال الغربي منذ آب/اغسطس ١٩٨٤ (٣٥) .

٢ - المقاومة من جانب العمال

١٨٢- واصل العمال السود في العام الماضي بناء وتقوية نقاباتهم ، من أجل تنسيق أعمالهم مع قطاعات أخرى من السكان السود ، ولاتخاذ اجراءات اقوى في مجال الصناعة رغم القمع الذي يمارسه النظام ورغم الانحسار الاقتصادي . وقد بذلت جهود دؤوبة وحازمة من أجل تحقيق المزيد من الوحدة بين الاتحادات الرئيسية لنقابات العمال ولاسيما النقابة الوطنية لعمال المناجم ونقابة العمال العموميين .

١٨٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، انضم أكبر اتحادين لنقابات العمال السود ، وهما النقابة الوطنية لعمال المناجم ومجلس نقابات جنوب افريقيا الى منظمات أخرى في تأييد اضراب عام قام به عمال المناجم الافريقيون الذين طالبوا بانسحاب الشرطة

والجيش من المدن الافريقية الصغيرة ، وبإطلاق مراح المحتجزين بلا اتهامات ، وتجهيد
ايجارات المنازل في المدن الصغيرة . وقد اثبت نجاح الاضراب الذي استمر يومين
بوضوح ، قوة العمال الكامنة . كما ازدادت معارضة نقابات العمال السود أيضا
للاستثمارات الجديدة التي تدعم نظام الفصل العنصرى .

١٨٤- وازدادت اجراءات العمال السود في المجال الصناعي ضد الفصل العنصرى وخاصة
من حيث نطاقها واثرها . وتبين من الاحصاءات الرسمية ان مجموع الاضرابات التي وقعت
في عام ١٩٨٤ بلغ ٤٣٦ اضرابا اشترك فيها العمال الافريقيون وكانت موجبة ، في الدرجة
الاولى ، ضد الاجور وظروف العمل ، والتدابير التأديبية وغيرها من الامور المتعلقة
بنقابات العمال . وقد اشترك في الاضرابات حوالي ٩٤٨ ١٦٧ عاملا افريقيا منهم ٦٩٧ ٤
من الملونين و ١٧١٣ من الآسيويين و ٦ من العمال البيض ، بينما اشترك في التوقف عن
العمل ٩٤٩ ٦ من الافريقيين و ٦٠٧ من الملونين و ١٢ عاملا آسيويا (٣٦) . وقد حدث من
أول كانون الثاني/يناير حتى نهاية آذار/مارس ١٩٨٥ ، ٨٧ اضرابا معظمها في مصانع
التعدين والمعادن ، والسيارات ، والصناعات الكيماوية ، والخدمات وغيرها من
الصناعات . وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى منتصف أيار/مايو اشترك أكثر
من ٦٠ ٠٠٠ من العمال الافريقيين في اضرابات وفي حركات التوقف عن العمل (٣٧) .

١٨٥- وقام العمال السود أيضا باضرابات واشتركوا في عمليات مقاطعة لظهار مشاعرهم
ومشاركتهم . ففي أيار/مايو توقفت بعض النقابات الافريقية عن العمل احتجاجا على
وفاة اندريس راديتسيلا أحد رؤساء نقابات العمال في السجن . وقاطعت نقابات العمال
بالاشتراك مع منظمات مجتمعية وغيرها المتاجر التي يملكها البيض احتجاجا على طرد
العمال ، وعلى ارتفاع الايجارات والاسعار ، وعلى العنف الذي تمارسه الشرطة وغير ذلك
من شروخ الفصل العنصرى . كما اشترك العمال السود أيضا في تشييع جنازات ضحايا
الاضرابات .

١٨٦- ورغم فرض حالة الطوارئ ، فقد دعت النقابة الوطنية لعمال المناجم التي
يبلغ عدد اعضائها ٢٣٠ ٠٠٠ عامل من مجموع العمال الافريقيين الذي يبلغ عددهم
٥٥٠ ٠٠٠ عامل يعملون في مناجم الذهب والماس والفحم ، الى اضراب على صعيد الامة
بأكملها في ٢٥ آب/أغسطس . وقد تأجل الاضراب الى ٢ أيلول/سبتمبر . وهددت النقابة
بمقاطعة الاعمال التجارية التي يضطلع بها البيض ما لم يلغ النظام حالة الطوارئ
في غضون ٧٢ ساعة . كما هددت النقابة بالدعوة الى القيام باضراب قوى اذا اعاد
النظام العمال الافريقيين الاجانب من الدول الافريقية المستقلة المجاورة الى اوطانهم
انتقاما من فرض الجزاءات الاقتصادية الدولية على جنوب افريقيا .

١٨٧- وخلال السنة قيد الاستعراض ، ترك ما أيداه العمال السود من قوة كامنة بوصفهم عمالا ومستهلكين يقاطعون تجارة الرجل الأبيض بمصالح لا تحمي في تاريخ العلاقات بين العمال وأرباب العمل في جنوب افريقيا .

١٨٨- وقد ازداد التدابير القمعية التأييد الدولي لكفاح العمال السود في جنوب افريقيا في الوقت الذي ازدادت فيه حدة التدابير القمعية ضدهم . وفي حزيران/يونيه اعتمد مؤتمر العمال الدولي في دورته الحادية والسبعين تقرير لجنة المعنية بالفصل العنصري . واحتوى التقرير على مجموعة من الاستنتاجات تناشد الحكومات والعمال وأرباب العمل اتخاذ تدابير اقتصادية وغير اقتصادية أقوى لتكثيف الحملة الدولية ضد النظام .

١٨٩- وقد أظهر العمال في جميع أنحاء العالم تأييدهم من خلال الاجراءات التي اتخذتها نقابات عمال منفردة أو اتحادات دولية للعمال . وفي دورة استثنائية عقدت في واشنطن العاصمة في نيسان/ابريل ، اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة وثيقة عنوانها "القضاء على الفصل العنصري" وكانت امتدادا لبرنامج عمله المستحدث تأييدا لحركة نقابة العمال السود المستقلة في جنوب افريقيا . وقد تضمنت الوثيقة أربعة اقتراحات محددة للعمل ضد النظام :

(١) تمعيد الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا ؛

(ب) تشييط هجرة البيض الى جنوب افريقيا ؛

(ج) وقف التعاون الحكومي مع النظام في جنوب افريقيا ؛

(د) شن حملات محددة الهدف ضد شركات عبر وطنية معينة .

١٩٠- وقد أكد أيضا الاتحاد العالمي لنقابات العمال من جديد في مناسبات عديدة تأييده للعمال من خلال ادانته لعمليات القمع الاثمة التي يمارسها النظام ضد العمال السود ونقاباتهم . وفي كثير من البلدان كالولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا واستراليا ابدت نقابات العمال ، كل على حدة ، أو الهيئات الوطنية التي تتبعها تضامنها مع العمال السود في جنوب افريقيا عن طريق المقاطعة والقيام بالمظاهرات وغير ذلك من الاجراءات . وفي مدينة نيويورك اشترك آلاف من أعضاء نقابات

العمال وغيرهم ، يوم ١٢ آب/أغسطس في مظاهرة ضخمة ضد الفصل العنصرى وضد فرض حالة الطوارئ وسياسة الارتباط البتاء ، وكذلك من أجل الافراج عن نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين ووقف الاستثمارات .

٣ - المقاومة من جانب الطلبة والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية

١٩١- اختلف مستوى المقاومة في جنوب افريقيا في الفترة قيد الاستعراض عنه في أى فترة أخرى بما في ذلك مذبحه شاربغيل التي وقعت في عام ١٩٦٠ ومذبحه سويتو في عام ١٩٧٦ . فقد تناولت عمليات المقاومة في الآونة الأخيرة كل ركن في البلد . وظهرت ظاهرة جديدة ، وهي ان السود شرعوا في مقاطعة المتاجر التي يملكها البيض واشتبوا بوضوح استعدادهم للتضحية حتى بأرواحهم في سبيل القضاء على الفصل العنصرى .

١٩٢- وكثف الطلاب والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية معارضتهم للفصل العنصرى .

١٩٣- واستمر الفصل قائما في نظام التعليم بين الطلاب السود والطلاب البيض وذلك لكي يكون تعليم الطلاب السود ادى مستوى من تعليم البيض . وقد انفق النظام على تعليم الطلاب البيض اضعاف اضعاف ما انفقته على تعليم الطلاب السود . كذلك فان نسبة عدد الطلاب الى عدد الاساتذة تختلف اختلافا كبيرا بين البيض والسود . هذا فضلا عن ان تعليم البيض مجاني والزامى ، في حين ان تعليم السود غير مجاني وغير الزامى . وبعبارة أخرى يتوجب على أولياء أمور الطلبة السود ان يدفعوا من أجل تعليم اولادهم تعليما على مستوى ادى ، بينما يتوفر لأولياء أمور الطلبة البيض تعليم ابنائهم على مستوى ادى وبصورة مجانية والزامية . وكان اكثر الطلاب الافريقيين تأثرا بذلك الطلاب الخاضعين للتعليم في البانتوستانات وذلك ، في الدرجة الاولى بسبب عدم كفاية النفقات والمرافق المخصصة لها ، وسوء ظروف الخدمة التي يعاني منها معلموهم ، وفقدان نظام التعليم الالزامى للطلبة الافريقيين ، وعدم كفاءة المعلمين الافريقيين ، وبيئة الفصل العنصرى التي لا تشجع على الدراسة والتعليم . وذلك فضلا عن وجود فارق كبير في المرتبات بين المعلمين الافريقيين والمعلمين البيض .

١٩٤- واستمرت مقاطعة الطلبة السود للمدارس في عام ١٩٨٥ وذلك على نطاق أوسع في جميع انحاء البلاد . ولم تكن المقاطعة والاحتجاج من جانب الطلبة موجّهين فحسب ضد

نظام التعليم المتميز بل أيضا ضد السلطات المحلية ، والمجالس الادارية وغيرها من مؤسسات الفصل العنصرى . وقد حدثت ، في كثير من المناسبات مصادمات بين الطلبة والشرطة . وامتنع العمال في كثير من المدن عن الذهاب الى العمل مساندة لكفاح الطلبة .

١٩٥- وفي الجزء الأخير من عام ١٩٨٤ ، حدثت أعمال مقاطعة للمدارس ، معظمها ، في المدن الافريقية . وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ بدأ أكثر من ٦٠٠٠ من الطلبة الملونين في مقاطعة الدراسة في مدينة بورت اليزابيث تضامنا مع الطلبة الافريقيين في مدينة اوتينهيج . وقد اغلقت عدة مدارس للسود في منطقة الكاب الشرقية . وفي مثلث فال ، وشرقي راند الى أجل غير مسمى . وكان في مقدمة المنظمات التي قاطعت المدارس مؤتمر طلاب جنوب افريقيا التابع للجبهة الديمقراطية المتحدة ومنظمة طلاب آزانيا . ويتبين من الأرقام التي نشرت رسميا ان عمليات المقاطعة في الفترة من كانون الثاني/يناير الى آذار/مارس قد شملت ٤١ مدرسة آلافا من الطلاب (٢٨) .

١٩٦- وقد اشترك عدد كبير من الطلبة والشبان في عمليات مقاطعة وفي المظاهرات الضخمة وفي تشييع جنازات ضحايا العنف الذي تمارسه الشرطة وفي عمليات الاضراب والقداصات التي تقام في المناسبات . كما اشتركوا في أعمال مناهضة الفصل العنصرى تضامنا مع قطاعات أخرى من الشعب . وكانت اعمالهم مفيدة للغاية اذ ادت الى سقوط كثير من السلطات المحلية التي فرضها النظام في المدن رغما عن ارادة الشعب .

١٩٧- وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ حظر عقد جميع الاجتماعات الخاصة التي تناقش فيها أمور مقاطعة المدارس . وفي اوائل آب/اغسطس تظاهر الطلبة السود والبيض على السواء بالرغم من وجود حالة الطوارئ وهاجمتهم قوات الشرطة في مدينتي الكاب وجوهانسبرغ .

١٩٨- وواصل أيضا قادة رجال الدين والمؤسسات الدينية بصفة متزايدة الاعراب عن معارضة الفصل العنصرى ، والدعوة الى وقف الاستثمار ، وعلان العصيان المدني من أجل القضاء على الفصل العنصرى . وكان من ابرز الشخصيات في هذا الميدان الاسقف ديزموند توتو والقس يوساك والقس ناودى . واعرّبوا جميعهم داخل وخارج جنوب افريقيا على السواء عن معارضتهم القوية للفصل العنصرى .

١٩٩- واتخذ المؤتمر الوطنى لمجلس كنائس جنوب افريقيا في حزيران/يونيه قرارا بتأييد وقف الاستثمار والتدابير الاقتصادية الأخرى ، بينما دعا مؤتمر الاساقفة

الكاثوليكيين في جنوب افريقيا ومجمع الكنائس الميثودية في غراهامستاون الى انتهاء التجنيد العسكري الالزامي (٣٩) . كما طالبت الكنائس بانسحاب القوات من المدن واتهمت الشرطة بأنها تعمل على تأجيج نيران الاستياء .

٢٠٠- وكانت المنظمات المجتمعية والمدنية في مقدمة الصفوف في مقاومة الفصل العنصرى . وأصبحت مئات من هذه المنظمات التابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة من أقوى جماعات المعارضة الوطنية خارج البرلمان . وكما ذكر من قبل فقد قدم للمحاكمة عدد كبير من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة والممثل الوطني بتهمة الخيانة واحتجز عدد كبير آخر . وقد انشئت الجبهة الديمقراطية المتحدة لمعارضة الفصل العنصرى ، وخاصة لمعارضة الدستور الجديد الذى رفض رفضا قاطعا على نطاق واسع سواء داخل جنوب افريقيا أو خارجها لأنه اصلاح كاذب ، من شأنه في الواقع ، أن يزيد من توطيد دعائم الفصل العنصرى .

٢٠١- وكانت للجبهة الديمقراطية المتحدة فعالية كبرى في حملة مقاطعة انتخابات الملونين والهنود لمجلسي البرلمان وكذلك في حملات الاحتجاج على المجالس المحلية في المدن الافريقية . ونتيجة لتلك الحملات وغيرها لم يصوّت إلا ١٧ في المائة من الناخبين في انتخابات مجلسي البرلمان ، وانتهاء نظام الحكومات المحلية في المدن الافريقية الذى وضعه النظام العنصرى بعد ان استقال عدد كبير من أعضاء المجلس وقتل كثيرون آخرون . وطبقا لما ذكرته وزارة التعاون ، فقد استقال ٢٤٠ عضوا من أعضاء المجالس المحلية الافريقية في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وحزيران/يونيه ١٩٨٥ (٤٠) .

٢٠٢- وقد اشتركت المنظمات المجتمعية على جميع المستويات في عمليات مناهضة الفصل العنصرى فأضربت احتجاجا على ايجارات المساكن وأجور المواصلات وتحذت النظام واشتركت فيما سمي بالتجمعات غير القانونية ، بما في ذلك تشييع جنازات ضحايا الشرطة ، وقاطعت تجارة البيض واتخذت اجراءات أخرى لمناهضة الفصل العنصرى . وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ، كان الاسقف توتو والكاهن بوبسك في مقدمة من تحدوا اجراءات الطوارئ بحضورهما تشييع جنازة ضحايا العنف الذى يمارسه رجال الشرطة .

٢٠٣- ومن أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى أيار/مايو ١٩٨٥ حدثت أكثر من ١ ٥٠٠ مظاهرة اتسمت بالعنف ، وذلك طبقا لتقارير الشرطة (٤١) . وتضمنت هذه المظاهرات التي اتسمت بالعنف ، تلك التي حدثت بمناسبة ذكرى يوم شاربغيل ويوم سويتو وكذلك أثناء تشييع

جنازات أولئك الذين قتلوا بعبارات نارية أطلقها عليهم رجال الشرطة والجيش وأولئك الذين ماتوا أثناء احتجازهم في سجون الشرطة . وكان العنف على أي حال نتيجة لتصرفات رجال الشرطة .

٢٠٤- وقد تسبب تصعيد العنف من جانب الشرطة والجيش وإعلان حالة الطوارئ للذين أصفرا عن احتجاج الآلاف وموت المئات خلال الفترة المستمرة ، في صدمة المجتمع الدولي وغضبه ، وأدى به إلى الإعراب عن تعاطفه مع زيادة مقاومة الفصل العنصري . كما أن مجلس الأمن حث الدول الأعضاء في ٢٦ تموز/يوليه على اتخاذ عدة تدابير ضد جنوب إفريقيا وطالب ، في جملة أمور ، بإلغاء حالة الطوارئ فوراً . واستمر الضغط الدولي على جنوب إفريقيا في التصاعد .

هاء - المناورات السياسية التي لجأ إليها نظام الفصل العنصري

٢٠٥- وفي محاولة من جانب نظام بريتوريا لتخفيف الضغوط المحلية والدولية من أجل اتخاذ إجراءات ضد الفصل العنصري ، أعلن النظام عن اعتزامه النظر في إدخال ما سماه بإصلاحات أخرى للفصل العنصري ، وألقى بعض القوانين التمييزية التي ليس لها أهمية حقيقية بالنسبة للأغلبية السوداء وأعلن بياناً استفزازياً عن سياسته أكد فيه من جديد التزامه بالفصل العنصري .

٢٠٦- وبعد افتتاح البرلمان ذي المجالس الثلاثة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، أعلن رئيس نظام الفصل العنصري ، بوشا ، عزمه على إنشاء مجلس غير رسمي ولا حكومي استشاري للأفريقيين الذين استبعدوا من البرلمان . وقال أنه ستجرى إصلاحات في "قوانين جوازات المرور" وسيتم النظر في مسألة حصول الأفريقيين في المناطق الحضرية على الجنسية .

٢٠٧- وبعد مضي بعض الوقت ألغى النظام العنصري قانون منع الزواج المختلط والمادة ١٦ من قانون الأعمال اللااخلاقية ، وكذلك قانون التدخل السياسي غير اللائق ، الذي منع الأحزاب السياسية من أن تضم في عضويتها أعضاء من أكثر من جماعة عرقية واحدة .

٢٠٨- على أن هذه التغييرات لم تَمْسِ أسس الفصل العنصري . فقانون مناطق المجموعات ، و "قوانين جوازات المرور" و "الأوطان" والترحيل القسري للسكان وغيرها

من سياسات الفصل العنصرى ما زالت تشكل حجر الزاوية في سياسات نظام الفصل العنصرى وتصرفاته . أما الفاء قانون منع الزواج المختلط ، مثلا ، فلن يحسن ، عمليا ، حياة ذوى العلاقة عما هي عليه دون الفاء هذا القانون ، لأن مكان اقامة الزوجين وتعليم الاولاد سيظل خاضعا لقوانين الفصل العنصرى الأخرى مثل قانون مناطق المجموعات .

٢٠٩- وقد رفض السود كل هذه التحركات وهذه الوعود الفامضة بوصفها عمليات تجميل ليس لها أى أثر مباشر في تطلعاتهم المشروعة . وقد فسر معظم النامى الفاء هذه القوانين وهذه الاحكام بأنه محاولة للمساعدة في تبرير اشتراك الذين يعملون في البرلمان الثلاثي مثل ممثلي حزب العمال الملونين الذى كان قد أعلن انه سيشارك في البرلمان المنفصل عنصريا بهدف الفاء القوانين التمييزية بوجه خاص .

٢١٠- بيد ان النوايا الحقيقية لنظام الفصل العنصرى اتضحت في بيان عن سياسة النظام القاه بوشا في مؤتمر الحزب الوطني الذى عقد في ١٥ آب/أغسطس . وقد أحدث هذا البيان السياسي الذى لم يكن سوى تأكيد جديد لالتزام نظام بريتوريا بالفصل العنصرى ، صدمة في العالم أجمع . اذ ان ما سمى بالمانيفستو قد رفض مبدأ المساواة في الاقتراع ، كما رفض منح الحقوق السياسية للسود في دولة غير عرقية ديمقراطية موحدة . ورفض أيضا التفاوض مع الزعماء الحقيقيين للسود . وهدد باتخاذ تدابير اقوى ضد معارضي الفصل العنصرى ، وتحدى النداءات الدولية الملحة ، بما في ذلك النداء باطلاق سراح نلسون مانديلا وزيفانيا موتوبنغ بلا قيد أو شرط . ولم يفعل النظام سوى ان اعاد تكرار التزامه بالفصل العنصرى وبسيادة العرق الابيض .

٢١١- وفيما يتعلق بمسألة الجنسية ، ظهر ان النظام يعمزم النظر في إعطاء الافارقة جنسية مزدوجة فيما يسمى بـ "الاطوان المستقلة" وجنسية جنوب افريقيا لسائر الافارقة الذين ، كما قال الرئيس بوتا ، "يمكن استيعابهم في المؤسسات السياسية داخل حدود جمهورية جنوب افريقيا" . بيد ان هذه المؤسسات السياسية لم تحدد ، فيما عدا اشارة غامضة وعامة جدا الى "المشاركة في المؤسسات على أساس المناطق و/أو المجموعات" . وهذا يعني بعبارة أخرى ، ان الافارقة ، وان كانوا سيصبحون مواطنين لجنوب افريقيا ، فلا ينتظر ان تكون لهم جنسية كاملة ولا حقوق سياسية كاملة . وهذه مكيدة اشنع من سابقتها لإدامة الفصل العنصرى وما هي إلا بادرة جوفاء لاغراض الدعاية فقط .

٢١٢- وقد قوبل بيان النظام عن سياسته بالاستنكار والانتقاد حتى من جانب شركائه في التجارة واصدقائه واعتبر انه مسودة مشروع من أجل ارتكاب المزيد من العنف . وأخذ

السود في جنوب افريقيا على أنفسهم عهدا بأن يكشفوا النضال ضد الفصل المنصري . وفي ١٦ آب/أغسطس أصدر الأمين العام بيانا قال فيه ان خطاب الرئيس بوشا فيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا لم يخفف قط من قلقه وان هذا الخطاب لم يتصد لمعالجة القضايا الاساسية التي اثيرت في قرار مجلس الامن ٥٦٩ (١٩٨٥) . وأصدرت اللجنة الخاصة أيضا بيانا في ١٩ آب/أغسطس ونعت فيه بيان بوشا بأنه يتسم بالتحدى وبأنه شهادة متفطرة على استمرار وحشية الاقلية المنصرية البيضاء بلا هوادة . وقالت اللجنة انه اتضح بما لا يدع مجالا للشك انه ليس شمة شيء من شأنه أن يحدث الاثر المطلوب سوى فرض الجزاءات الالزامية الشاملة ، وأكدت من جديد تضامنها مع شعب جنوب افريقيا المكافح .

٢١٣- وفي ٢١ آب/أغسطس أصدر مجلس الامن بيانا أعرب فيه عن اعتقاده بأن الحل العادل الدائم في جنوب افريقيا يجب أن يقوم على أساس استئصال نظام الفصل المنصري استئصالا كاملا واقامة مجتمع حر متحد ديمقراطي في هذا البلد . وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ ازاء البيانات الاخيرة التي أعلنها نظام بريتوريا التي خلت من أي اجراء ملموس يرمي الى تحقيق حل عادل ودائم في جنوب افريقيا .

واو - أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار

٢١٤- في إطار الجهود التي يبذلها نظام بريتوريا للتصدي لحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا ، ولانتزاع موافقة الدول الافريقية المستقلة المجاورة على السيادة التي يتبعها ، قام هذا النظام ، من ناحية ، بالدخول في بعض الاتفاقات ومذكرات التفاهم مع عدد من هذه الدول ، ومن ناحية أخرى ، بارتكاب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد العديد من تلك الدول بما في ذلك ذات الدول التي أبرم معها الاتفاقات .

٢١٥- وأدعى نظام الفصل المنصري أن القلاقل التي تسود جنوب افريقيا هي من منبع العناصر المتطرفة والثورية التي عادت الى البلد بصورة غير قانونية بعد أن تلقّت تدريباً عسكرياً في البلدان المجاورة ، وأنه يسعى الى ضمان عدم قيام البلدان الممثلة بتقديم "قواعد" الى المقاتلين في سبيل الحرية .

٢١٦- وكانت انفولا أحد البلدان التي تعرّضت لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار خلال العام الماضي . فقد قامت جنوب افريقيا بغزو انفولا أكثر من ١٢ مرة ، منذ حصولها على الاستقلال منذ عقد مضي . وكان عليها أيضا أن تتصدى لقوات الاتحاد الوطني لتحقيق

الاستقلال التام لانغولا ، التي تتلقّى الدعم من جنوب افريقيا . وقد تكبّبت أنغولا من جرّاء العدوان الذي ارتكبته جنوب افريقيا والهجمات التي شنتها الاتحاد الوطني ما يربو على ١٥ بليون دولار ، مما خرّب اقتصاد البلد وأسفر عن مصرع عشرات الآلاف من الأشخاص وتشريد مئات الآلاف غيرهم .

٢١٧- أما مذكرة تفاهم لوساكا المؤرخة في شباط/فبراير ١٩٨٤ بين أنغولا وجنوب افريقيا والتي نصّت على انسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا فتكاد تكون قد ولدت ميته . ذلك أن جنوب افريقيا سحبت قواتها بعد أن تلكت طويلا ، بل انها تركت وراءها آنذاك ٦٠ جنديا . فضلا عن ذلك واصلت دعم قوات الاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لانغولا ، التي قامت نتيجة لذلك بتكثيف هجماتها على الهياكل الاساسية في البلد كما كان قائد الاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لانغولا حاضرا حفل اداء اليمين ، الذي اقيم في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ لـ ب . و . بوشا بوصفه رئيسا للدولة .

٢١٨- وفي ايار/مايو ١٩٨٥ ، حاول مفاوضير جنوب افريقيا تخريب المنشآت النفطية في مالونغا ، بكابيندا . وقتلت القوات الانغولية اثنين من المفاوضير وأسرت آخر ، وهو ويناند دي تويت ، الذي اعترف بأن وحدته نفّذت عدة هجمات أخرى على المنشآت الاستراتيجية في أنغولا . وزعم النظام المنصري أن وحدة المفاوضير كانت تقوم بجمع المعلومات عن القواعد التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وقد وقعت الفارة بعد وقت قصير من اعلان نظام بريتوريا سحب قواته من أنغولا . ونتيجة لذلك قطعت الحكومة الانغولية المحادثات مع بريتوريا . وفي الشهر نفسه ذكرت التقارير أن السلطات الانغولية اعترضت عمليتين ليليتين قامت بهما جنوب افريقيا في الجزء الشمالي من البلد لاسقاط أسلحة بالمظلات للاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لانغولا (٤٢) .

٢١٩- وفي ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار ٥٦٧ (١٩٨٥) الذي يدين الفارة العسكرية التي شنتها جنوب افريقيا على أنغولا . وتكلّم وزير خارجية أنغولا في الجلسة التي عقدها مجلس الامن في ٢٠ حزيران/يونيه فقال إن العملية الفاشلة جزء من حملة تستهدف زعزعة استقرار أنغولا وتضييق الخناق عليها اقتصاديا . وفي مناسبات سابقة أدان المجلس بقوة جنوب افريقيا لاعمال العدوان التي تقوم بها ، وطالب بالوقف الفوري لكل هذه الاعمال ، وانسحابها فورا من أنغولا . كما رجا من الدول الاعضاء تقديم كل ما يلزم أنغولا من مساعدة ، وأكد من جديد حق أنغولا في الحصول على تمويض فوري ومناسب .

٢٢٠- وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ، قام جيش افريقيا الجنوبية وقواتها الجوية بغزو انغولا لدعم قوات الاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لانغولا ضد الحملة الناجمة للقوات الانفولية . واعترف نظام بريتوريا أخيرا بأنه كان يقدم العون الى الاتحاد ، رغم مذكرة تفاهم لوساكا التي كان قد وقعها مع انغولا في شباط/فبراير ١٩٨٤ . وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ، اتخذ مجلس الامن القرار ٥٧١ (١٩٨٥) ، الذي جاء فيه ، بين جملة أمور ، أنه يدين بقوة ما يقوم به النظام العنصري من عمليات غزو مسلح مدبرة ومستمرة ومتواصلة ضد انغولا وكذلك استخدامه اقليم ناميبيا الدولي كمنطلق لارتكاب اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار . ويطالب ايضا بأن تسحب جنوب افريقيا فوراً ودون قيد أو شرط جميع قواتها العسكرية من انغولا .

٢٢١- وخلال الفترة قيد الاستعراض ، ارتكب نظام بريتوريا أعمالاً عدوانية وارهابية واغتيالات أخرى . ففي شباط/فبراير ١٩٨٥ أصيب لاجئان من جنوب افريقيا في غابورون ، بيوتسوانا ، عندما قصف منزلها . وفي أيار/مايو قتل في انفجار قنبلة بسيارة فرنون نكاديمنغ أحد أعضاء مؤتمر نقابات العمال لجنوب افريقيا وابن الامين العام لهذا المؤتمر . ويعتقد على نطاق واسع بأن أعمال الارهاب هذه مبعثها النظام العنصري . وفي ١٤ حزيران/يونيه أغارت قوات جنوب افريقيا على غابورون ، زاعمة أنها تغير على "القواعد" التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي . وقتل اثني عشر شخصا بما في ذلك ثلاث من النساء وطفل عمره ٥ سنوات ، وأصيب بجراح مئة آخرون . ولحققت بالملوكات خسائر جسيمة .

٢٢٢- وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار ٥٦٨ (١٩٨٥) ، الذي يدين جميع أعمال العدوان والاستفزاز والازعاج ، بما في ذلك القتل والابتزاز والاختطاف وتدمير الممتلكات ، التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد بوتسوانا . وأكد حق بوتسوانا في استقبال ضحايا الفصل العنصري وايوائهم ، وشجب ورفض ممارسة "المطاردة الحثيثة" التي تتبعها جنوب افريقيا لارهاب وزعزعة أوضاع بوتسوانا وغيرها من البلدان في المنطقة .

٢٢٣- وفي وقت سابق ، أي في ١٩ حزيران/يونيه ، اتخذ مجلس الامن القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي يطالب بالتنفيذ الفوري لخطة استقلال ناميبيا ويحذر باتخاذ تدابير أخرى اذا لم تتعاون جنوب افريقيا . وأدان النظام العنصري لاقامته ما يسمى بحكومة مؤقتة في وندهوك . وهكذا ، أدان مجلس الامن جنوب افريقيا ثلاث مرات خلال يومين فيما يتصل بأعمال العدوان التي ترتكبها ضد انغولا وبوتسوانا ، وفيما يتصل كذلك

باستمرارها في احتلالها غير الشرعي لناميبيا واقامتها ما يسمى بحكومة مؤقتة في الاقليم . كما ادين في ٢٤ حزيران/يونيه عدوان جنوب افريقيا ضد بوتسوانا وذلك في جلسة طارئة للجنة الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي .

٢٢٤- كما استمرت الجهود التي يبذلها نظام بريتوريا لزعزعة الاستقرار في موزامبيق ، حتي بعد أن وقع ذلك النظام على اتفاق نكوماتي مع موزامبيق في آذار/مارس ١٩٨٤ . وادّعت موزامبيق أن عملاء جنوب افريقيا مازالوا يزودون حركة المقاومة الوطنية بالأسلحة والذخيرة . وأشارت التقارير إلى أن جنوب افريقيا أعادت تزويد حركة المقاومة الوطنية بكميات ضخمة من العتاد الحربي ، قبل التوقيع على الاتفاق مباشرة . وعلى الرغم من أن نظام الفصل العنصري أنكر مرارا أنه قدم الدعم إلى حركة المقاومة الوطنية بعد التوقيع على الاتفاق ، فقد أقرّ ضمنا ، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥ بتقديم تلك المعونة عندما أعلن فرض القيود على المجال الجوي في منطقة حدوده مع موزامبيق بهدف الحد من التهريب ومنع تقديم المساعدة الادارية وغيرها إلى المتمردين . كما لم يجد مناصا من أن يعلن أن الشرطة اكتشفت عملية ضخمة لتزوير النقود في جوهانسبرغ كانت لحركة المقاومة الوطنية صلات بها .

٢٢٥- وفي ١٢ حزيران/يونيه ، عقد رؤساء جمهورية تنزانيا المتحدة ، وزمبابوي وموزامبيق اجتماعا مدته يوم واحد في هرر لتأكيد قلقهم إزاء حالة الأمن في موزامبيق ولاستكشاف طرق زيادة التعاون معها (٤٣) .

٢٢٦- وفي حالة موزامبيق اعترف نظام بريتوريا علنا في ايلول/سبتمبر بأنه يواصل المشاركة في زعزعة استقرار ذلك البلد بالرغم من اتفاق نكوماتي الذي وقعه في آذار/مارس ١٩٨٤ . وقد حصلت قوات موزامبيق على أدلة شبت هذه المشاركة حين دمرت معسكرات قوات حركة المقاومة الوطنية المتمردة . وقال وزير خارجية جنوب افريقيا ، بيك بوتا ، في مؤتمر صحفي يوم ١٩ ايلول/سبتمبر ان بلده يقيم اتصالات لاسلكية مع حركة المقاومة الوطنية ، وانه يبني لهم مدرجا للهبوط ويلقي اليهم باللوازم من الجو .

٢٢٧- أما حملة السلم المزعومة التي قام بها نظام بريتوريا ، والتي أدت إلى مذكرة تفاهم لوساكا واتفاق نكوماتي فلم تجلب أي سلم . إذ استمر هذا النظام في الهجوم على الدول المجاورة له وارهابها واستغرازها وزعزعة الاستقرار فيها ، ولم يحترم التزاماته . ولا يمكن أن يحل سلم في الجنوب الافريقي ما لم يتم القضاء على الفصل العنصري وما لم تنل ناميبيا الاستقلال .

زاي - التعميزات العسكرية

١- لمحة عامة

٢٢٨- لاتزال التعميزات العسكرية لجنوب افريقيا مدعاة لقلق شديد لدى المجتمع الدولي . وفيما يمكن ان يسمّى باستعراض القوة ، قام النظام في سنة ١٩٨٤ بأكبر مناوراتاته العسكرية بالاسلحة التقليدية ، منذ الحرب العالمية الثانية . وأجريت المناورات التي اتخذت اسما شفريا لها هو "مركبة الرعد" في الفترة من ٢٤ آب/اغسطس الى ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ . واشترك فيها أكثر من ٤ ٠٠٠ مركبة و ١١ ٠٠٠ من الجنود وطائرات من مختلف الأنواع . وعلّق الجنرال ماغنوس مالان وزير دفاع جنوب افريقيا على المناورات ، مذهباً بأن القوات ذات الاسلحة التقليدية في بلده هي "الافضل في افريقيا" وأضاف "إننا نستطيع بما شهدناه ، ان نذهب مباشرة الى القاهرة" (٤٤) . وتضمّنت المعدات العسكرية في العرض مدافع ميدان من عيار G5 و G6 والدبابات اوليفانت ومركبات المشاة القتالية من طراز راتل (٤٥) .

٢٢٩- وحسبما جاء في دراسة استقصائية قام بها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ، فان القوات المسلّحة لجنوب افريقيا كانت في الفترة ١٩٨٥/١٩٨٤ كما يلي (٤٦) :

مجموع القوات المسلحة	٨٣ ٤٠٠ (٥٣ ٣٠٠ من المجندين ؛ ومجموع القوّة القابلة للتعبئة ، ٤٠٤ ٥٠٠)
الجيش	٦٧ ٤٠٠ (١٠ ٠٠٠ من البيض و ٥ ٤٠٠ من القوات النظامية من السود و "الملونيين" و ٢ ٠٠٠ من النساء و ٥٠ ٠٠٠ من المجندين و ٩ قيادات اقليمية)
البحرية	٦ ٠٠٠ (بما في ذلك ٩٠٠ من جنود البحرية و ٢ ٣٠٠ من المجندين و ٢ ٠٠٠ من القوة المدنية)
القوات الجوية	١٠ ٠٠٠ (١ ٠٠٠ مجنّد) ؛ و ٣٠٤ مقاتلين (بما في ذلك ٩٣ من العاملين مع القوة المدنية و ٢٥ ٠٠٠ من القوّة المدنية)

٢٣٠- وفيما يبدو ، يقوم الجنود الاحتياطيون العاملون بالخدمة في القوة المدنية لمدة ١٢ سنة ، يقضون خلالها ٧٢٠ يوما في الخدمة العسكرية . ويقضون بعد ذلك خمس سنوات في القوة المدنية الاحتياطية وقد ينضمون لقوة المغاورين ، حيث يخدمون ١٢ يوما في السنة حتى من ٥٥ (٤٧) . وكجزء من العملية المستمرة التي يقوم بها النظام لاضفاء الصبغة العسكرية على مجتمعه الابيض ، أصدرت قوات دفاع جنوب افريقيا ، في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، مبادئ توجيهية رسمية جديدة بشأن ادخال رجال الخدمة الوطنية المهاجرين في تلك القوات . وقد زادت المبادئ التوجيهية من صعوبة تهريب المهاجرين المؤهلين من الاستدعاء للخدمة العسكرية (٤٨) . وبتصاعد الاضطراب السياسي في البلد ، قامت قوات دفاع جنوب افريقيا ، في حزيران/يونيه ١٩٨٥ بتمديد مدة استدعاء القوة المدنية من ٣٠ يوما الى ٦٠ يوما ، حتى تواجه الاضطراب والنزاع المتواصلين في البلد (٤٩) . وفي الشهر ذاته ، كشف الجنرال مالان عن أن بعض ضباط الكلية الحربية الذين كانوا من أفراد وحدات المغاورين قد استدعوا "خطأ" واستخدموا في عمليات حفظ النظام والامن الداخلي في الكاب الشرقية (٥٠) . وتوجّه عملية اضعاء الطابع العسكري على البلد في المقام الاول ضد السود في جنوب افريقيا الذين قرّر النظام أن يُقمع بالقوة احتجاجاتهم المتزايدة المناهضة للفصل العنصري .

٢- ميزانية الدفاع

٢٣١- في حين زاد الانفاق العسكري في الفترة ١٩٨٥/١٩٨٤ بنسبة ٢١,٤ في المائة بالمقارنة بأرقام الفترة ١٩٨٤/١٩٨٣ بحيث حقّق مستوى قياسيا يبلغ ٢٧٩ ٤ بليون راند ، زادت الارقام المتعلقة بالفترة ١٩٨٦/١٩٨٥ بنسبة ٨,١ في المائة فبلغت ٧٢٢ ٤ بليون راند (٥١) . وفي حين أن هذا قد يعتبر ، حسبما قالت صحيفة "فينانشيال ميل" ، زيادة متواضعة بالمقارنة بالزيادة التي تحقّقت في العام السابق ، إلا أن هذا الرقم مضلل الى حد ما ، حيث أن وزارات أخرى تنفق مصروفات أخرى تتمثل بالشؤون العسكرية ومن الصعب تحديد مقدارها (٥٢) . مثلا ، وفقا لما ورد في تقرير لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فإن وزارة الاشغال العامة تدفع جميع نفقات أعمال التشييد والصيانة المتعلقة بالقواعد العسكرية . وتوفّر وزارة التنمية المجتمعية كل مساكن العسكريين ، بينما توفّر وزارة الصحة والرعاية دعما كبيرا للخدمات الطبية لقوات دفاع جنوب افريقيا كما أن ميزانية وزارة المالية توفّر ، عن طريق حسابها المتعلّق بالخدمة السرية أموالا للمخابرات العسكرية ، تحوّل عن طريق حساب الدفاع الخاص (٥٣) . ويشير هذا الى أن الانفاق العسكري الفعلي يتجاوز كثيرا الميزانية المعلنة للوزارة .

٣- التعزيزات العسكرية

٢٢٢- ذكرت صحيفة فينانشيال ميل أن شركات الأسلحة في جنوب افريقيا قد استحدثت قاذفا متقدما شبه أوتوماتي للقنابل اليدوية قد يكون ذا فعالية كبيرة في حالات القتال المتلاحم (٥٤). ويقال إن قاذف القنابل اليدوية ، وهو من عيار ٤٠ ملميمترا ، يناسب ، على نحو مثالي ، الحرب "المضادة للتمرد" في منطقة كشيغة النبات نسبيا مثل حدود جنوب افريقيا مع موزامبيق وزمبابوي وشالي ناميبيا . وعلاوة على ذلك ، طوّرت شركات الأسلحة المذكورة القاذف من عيار ٤٠ ملميمترا الى قاذف أبسط ذي طلقة واحدة من عيار ٢٧ ملميمترا ، حتى تستخدمه الشرطة في "حالات الشغب" (٥٥) . ويسمى القاذف من طراز ٢٧ ملميمترا "السدادة" وهو مزود بأجهزة عادية للتسييد ويمكنه اطلاق رصاصات مطاطية وغاز مسيل للدموع وشحنات أو أضواء صاعقة . ويطلق القاذف من طراز ٤٠ ملميمترا ست طلقات بمعدل أكثر من طلقة واحدة في الثانية . ويجري حاليا تزويد وحدات المشاة في جنوب افريقيا بهذا القاذف .

٢٢٣- كما يمضي النظام قدما في خطته الرامية الى اقامة نطاق تجريب القذائف المسمى أوفربرغ في دي هوب بتكلفة تقدر بمبلغ ٢٢٨ مليون راند حسب قيمة الراند في سنة ١٩٨٣ (٥٦) . ويُتوقع انجاز نطاق التجريب في سنة ١٩٩٠ . وحسبما يقول الجنرال مالان فإن تخطيط نطاق التجريب ومسحه وتسميمه يجري بواسطة كونسورتيوم من المهندسين الاستشاريين لا يمكن الكشف عن هويتهم "لأن بعض الشركات المشتركة قد تضار بسبب طابع المشروع" (٥٧) . وتوحي الرغبة في السرية فيما يتعلق بهوية الشركات بأن بعض الشركات المشتركة أجنبية .

٤- حيازة المعدات العسكرية

٢٢٤- على مدار العام الماضي ، سادت قضية البريطانيين الستة المتهمين بالتآمر على تصدير معدات حربية الى جنوب افريقيا الانباء المتعلقة بانتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة . وشمل التآمر أربعة من مواطني جنوب افريقيا القي القبض عليهم في المملكة المتحدة سنة ١٩٨٤ وكان من المقرر أن يحاكموا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ . وأطلق سراح الأربعة بكفالة دفعها نظام جنوب افريقيا وسمح لهم بالرجوع الى بلدهم ولكن نظام جنوب افريقيا رفض فيما بعد اعادة الأربعة حتى يحاكموا حسب وعده (٥٨) . وفي الوقت نفسه ، أقرّ ثلاثة من البريطانيين بأنهم مذنبون فيما وُجّه اليهم من اتهامات . وأوضح أحدهم أن ٩٠ في المائة من نشاط شركته يجري مع جنوب

افريقيا . وتتعامل شركته في الاجزاء الالكترونية ذات التكنولوجيا العالية المستوى^(٥٩) . واختتمت الدعوى في تموز/يوليه بتبرئة متهم واحد وتغريم آخر والحكم بسجن الاربعة الآخرين .

٢٣٥- وفي تموز/يوليه ١٩٨٥ ، اصدرت الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري مذكرة تقع في ٥٨ صفحة بشأن عدم مساندة بريطانيا للحظر الالزامي على الاسلحة . وقد استخدمت جنوب افريقيا ، حسبما ورد في المذكرة ، شركات "الواجهة" ولجأت الى الخداع والتمويه في عملية تخريب لحظر الاسلحة تكلفت عدة ملايين من الراندات^(٦٠) . وافادت المذكرة "إن بريطانيا ما برحت مركزا هاما لعمليات خفية لأن معظم المعدات والمكونات وقطع الغيار التي تحتاج اليها جنوب افريقيا من اصل بريطاني"^(٦١) . وازافت المذكرة انه منذ أن فرضت الأمم المتحدة الحظر الالزامي على الاسلحة في سنة ١٩٧٧ ، واصلت المملكة المتحدة تزويد جنوب افريقيا بالتكنولوجيا النووية والموظفين ومعدات الرادار والحاسبات الالكترونية ؛ ومعلومات شفرية صادرة عن منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) والطائرات والاسلحة "المموّهة" عن طريق بلدان ثالثة أو المهربة من المملكة المتحدة . وجاء في المذكرة أيضا إن تجار الاسلحة المورّدة لجنوب افريقيا كانوا يدخلون المملكة المتحدة ويخرجون منها دون تعرض لأي قصاص كما أن تجار الاسلحة في المملكة المتحدة قاموا بزيارة جنوب افريقيا^(٦٢) . وازافت المذكرة كذلك أنه تبين أن القيود التي وضعتها حكومة المملكة المتحدة لتنفيذ الحظر الالزامي الذي فرضته الأمم المتحدة ضعيفة وغير فعّالة . ومن بين الفجوات التي اشارت اليها المذكرة :

(١) تعريف المملكة المتحدة "للالسحة وما يتصل بها من مواد" كان مخفوفاً بالفموض مما أدى الى اخراج العديد من "المواد ذات الصلة" من هذا التعريف .

(ب) تفسّر المملكة المتحدة بند المعدات "ذات الغرض المزدوج" بحيث يقضي باقتصار الحظر على المعدات المصمّمة خاصة للاستخدام العسكري^(٦٣) .

٢٣٦- وبسبب هذه الفجوات وغيرها ، تمكّن نظام الفصل العنصري من التغلّب على حظر الاسلحة المفروض ضده .

٢٣٧- ومما يؤيّد الادلة التي قدمتها الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري ، ان حكومة المملكة المتحدة قررت في حزيران/يونيه ١٩٨٥ السماح ببيع طائسة

مراقبة ، من طراز ادجيلي أوبتيكا ، الى جنوب افريقيا بدون ترخيص بالتصدير (٦٤) .
وعندما تبين احتمال عقد هذه الصفقة لأول مرة في شباط/فبراير ١٩٨٥ ، بعث رئيس
اللجنة الخاصة بالنيابة رسالة الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم
المتحدة طالبا ايضاحا بهذا الشأن . وتلقى إشعارا بوصول الرسالة من البعثة
الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة ولكن اللجنة الخاصة لم تتلق أيّة
معلومات أخرى من البعثة .

٢٣٨- وليست المملكة المتحدة هي البلد الوحيد الذي افادت التقارير عن حدوث
انتهاكات لحظر الأسلحة به . فصادرات الولايات المتحدة الاستراتيجية الى جنوب
افريقيا ، حسبما جاء في افريكا نيوز Africa News (وهي نشرة أسبوعية للشؤون
الافريقية) ، قد زادت بانتظام منذ أن رفعت الادارة الأمريكية الحظر على مبيعات السلع
التجارية للقوات المسلحة والشرطة وخففت القيود عن مبيعات الحاسبات الالكترونية
والطائرات في سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وأضاف التقرير أيضا أنه قد وسّع نطاق تعريف
الصادرات "التجارية" المقبولة . وكشف عن أن التراخيص التي أصدرتها وزارة التجارة
في عام ١٩٨٤ والمتعلقة بمواد حساسة مثل الطائرات والحاسبات الالكترونية ومعدات
الاتصالات قد زادت بنسبة تبلغ نحو مائة في المائة بالمقارنة بمتوسط السنوات الثلاث
السابقة ، في حين أن تراخيص المعدات ذات الصلة بالشؤون العسكرية والواردة بقائمة
ذخائر حكومة الولايات المتحدة قد زادت قيمتها من ١٢ مليونا من الدولارات الى ٨٨
مليونا من الدولارات ، ومعظمها من الاجهزة الشفوية للبيانات (٦٥) .

٢٣٩- وبجانب هذين البلدين الكبيرين ، يوجد بلد آخر هو جمهورية ألمانيا الاتحادية
يعرف عن مواطنيه أو شركاته أنها انتهكت حظر الأسلحة في السنوات الاخيرة . وفي رسالة
موجّهة الى رئيس اللجنة الخاصة في ٢٥ تموز/يوليه ، من السيد جوشين هبلر ، عضو
الحزب الأخضر في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أبلغ هبلر اللجنة أن الأنسة آن ماري
بورغمان ، عضو البرلمان الاتحادي ولجنة العلاقات الخارجية ، قد وجّهت اتهامات الى
شركة مسرحيت - بولكو - بلوم ، التي تتخذ مقرّها في جمهورية ألمانيا الاتحادية ،
بتصدير طائرات عمودية عسكرية الى جنوب افريقيا .

٥- التعاون النووي

٢٤٠- واستمر التعاون مع جنوب افريقيا أيضا في الميدان النووي .

٢٤١- وتسمح الولايات المتحدة حاليا بتراخيص منتظمة للمعدات المتملة بالشؤون النووية كما تصرّح ، لأول مرة منذ أن فرضت الولايات المتحدة حظرا على جنوب افريقيا في سنة ١٩٦٢ ، بمواد مختارة من قائمة الحكومة المتعلقة بالتكنولوجيا العسكرية الحساسة وقائمة مراقبة الذخائر (٦٦) .

٢٤٢- وأعلنت شركة جنوب افريقيا لإغناء اليورانيوم أن جنوب افريقيا ستزيد بسرعة عدد مفاعلاتها النووية قبل نهاية القرن لأن موارد البلد من الفحم محدودة . وستستورد التكنولوجيا لأن جنوب افريقيا لا تملك منها ما يلزم لبناء المفاعلات التي ستدعو اليها الحاجة بحلول نهاية القرن (٦٧) .

٢٤٣- وذكر السيد ليونارد سبكتور ، أحد الاختصاصيين النوويين في الولايات المتحدة والذي ساعد في صياغة مشروع قانون عدم الانتشار النووي في الولايات المتحدة لسنة ١٩٧٨ ، أنه يحتمل أن تكون جنوب افريقيا قد أنتجت ١٥ الى ٢٥ ملاحا نوويا على مدار الاعوام القليلة الماضية (٦٨) .

٢٤٤- وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، أفادت وسائل الاعلام في جنوب افريقيا بأن شركة جنوب افريقيا للتطوير النووي تبحث فكرة جعل مناطق "ناحية" معينة في جنوب افريقيا "مواقع دفن دولية" للنفايات المشعة . وسيكسب هذا المشروع ، في رأي السيد ج . ب . هوجو مدير ادارة الشركة المذكورة ، البلايين من العملات الاجنبية لأن "المساحات المكشوفة وظروف الجفاف" تجعل جنوب افريقيا مكانا مثاليا لمواقع دفن المواد المشعة (٦٩) .

٢٤٥- وفي الشهر نفسه ورد ما يفيد بأن المجلس المركزي الرسمي لتوليد الكهرباء وهيئة الطاقة النووية ، وكلاهما في المملكة المتحدة ، اشترى ١٥٧ طنا من أوكسيد اليورانيوم وهي أصلا من جنوب افريقيا ، في سوق البضائع الحاضرة . وتواصل المملكة المتحدة الإبقاء على مصالح حيوية في إنتاج اليورانيوم في جنوب افريقيا وناميبيا خاصة عن طريق حيابة شركة ريو تنتو للزنك ، ومقرها لندن ، لـ ٢٥ في المائة من أسهم مشروع روسينغ في ناميبيا . ويمكن لروسينغ إنتاج ٥ ٠٠٠ طن من اليورانيوم المنخفض الرتبة عندما يستخدم طاقة كاملة (٧٠) .

٢٤٦- وفي كانون الثاني/يناير ، كشفت شركة الامدادات الكهربائية في جنوب افريقيا عن قيامها بتعيين موظفين من الولايات المتحدة لتشغيل محطة الطاقة النووية في

كويبرغ . وكان يعمل في الشركة المذكورة مباشرة نحو ٢٠ من مواطني الولايات المتحدة وتعاقد على العمل معها عدد غير معروف من شركات مقرها الولايات المتحدة (٧١) .

٢٤٧- وفي الشهر ذاته ، أعلنت شركة الطاقة الذرية في جنوب افريقيا أن جنوب افريقيا ستكون مكتفية ذاتيا في مجال اليورانيوم المفنى بحلول سنة ١٩٨٧ عندما يبدأ تشغيل منشآتها التجهيزية الاولى . وستواصل جنوب افريقيا ، حتى ذلك الحين ، تلقي امدادات من الخارج (٧٢) .

٢٤٨- وفي شباط/فبراير ، أغلقت جنوب افريقيا محطة الطاقة النووية في كويبرغ بعد أن شارت شكوك حول سلامة عملياتها . وقد شئت محطة كويبرغ بواسطة الشركة الفرنسية الامريكية للانشاءات الذرية (فراماتوم) ومقرها في فرنسا (٧٣) . وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا قد نفت مرارا أنها فجرت جهازا نوويا في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، إلا أن الادلة الاخيرة التي جمعها مكتب واشنطن المعنى بافريقيا في واشنطن أكد حدوث هذا التفجير . وأوضحت هذه المعلومات ، التي أمكن الحصول عليها بموجب قانون حرية المعلومات ، في جملة أمور ، أن مختبر البحوث البحرية في الولايات المتحدة قد توّمل أيضا الى استنتاج ثابت بأن التفجير حدث بالفعل (٧٤) .

حاء - التعاون الاقتصادي (٧٥)

١- لمحة عامة

٢٤٩- تجتاز جنوب افريقيا فترة من الانتكاس الشديد ، يعتبر الاسوأ من نوعه في تاريخها الحديث ، ويتوقع أن يستمر خلال سنة ١٩٨٥ . وقد زاد الانتكاس . مقترنا بالجفاف المستمر في سنة ١٩٨٤ ، من المصاعب الاقتصادية التي يعاني منها السود بوجه خاص . ويبلغ عدد المتعطلين بالفعل عدة ملايين .

٢٥٠- وفي سنة ١٩٨٤ ، زاد الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٥ في المائة نتيجة لحدوث تحسن في المبادلات التجارية ، كما زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤,٥ في المائة . وخلال الربع الاول من عام ١٩٨٥ ، زاد الناتج الفعلي في قطاع التعدين الموجه للتصدير زيادة كبيرة . وشهدت قطاعات أخرى انخفاضا في الناتج .

٢٥١- وخلال ١٩٨٤ ، كان الناتج الزراعي في جنوب افريقيا غير منتظم . وقد سجلت زيادة في الناتج في بداية السنة تلاها انخفاض في الربعين الثاني والثالث ، نتيجة للجفاف . وكان من شأن زيادة ناتج محصول القمح في الربع الثالث ارتفاع الناتج الاجمالي . وساعد هذا ايضا على زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

٢٥٢- ولا يزال الذهب يشكل نحو ٥٠ في المائة من صادرات جنوب افريقيا . إلا أن قيمته ما برحت تنخفض على مدار الأشهر الأخيرة ، فانخفض لادنى من ٢٠٠ دولار للأوقية على الرغم من أن النظام قد وضع اسقاطاته الاقتصادية على أساس متوسط سعر يبلغ ٣٦٠ دولارا للأوقية . وهبطت أيضا قيمة الراند . وكان الراند يساوي في سنة ١٩٨١ ما قيمته ١,٤٠ من دولارات الولايات المتحدة ؛ وهبطت قيمته الى ٨٠ سنتا في أواخر سنة ١٩٨٣ والى أدنى من ٥٠ سنتا ، أخيرا ، في بداية تموز/يوليه ١٩٨٥ . ونتيجة لذلك ، زادت قيمة اجمالي الالتزامات الأجنبية لجنوب افريقيا وكذلك تكلفة الواردات مقيّمة بالراند . غير أن شركات تعدين الذهب في جنوب افريقيا قد استفادت من هبوط قيمة الراند . ففي حين انخفضت قيمة الدولار لكل أوقية من الذهب ، زاد سعره بالراند ، مما أدّى الى زيادة في أرباحها .

٢٥٣- وذكرت التقارير في آب/أغسطس أن كثيرا من المصارف في الولايات المتحدة أبدت احجاما لتجديد ائتماناتها القصيرة الاجل لجنوب افريقيا التي تبلغ قيمتها الاجمالية ١٩ بليون دولار ، والتي كان من المقرر إعادة جدولتها قبل نهاية عام ١٩٨٥ . وقام السيد جيرهارد دي كوك محافظ مصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا بزيارة لاوروبا الغربية والولايات المتحدة لاقتناع المصارف بالاستمرار في تقديم ائتماناتها كالمعتاد الى جنوب افريقيا . وافادت التقارير ان المفاوضات لم تنجح ، وقام النظام في ٢٧ آب/أغسطس ، بفرض منع هروب رأس المال الاجنبي ، باغلاق الاسواق المالية في جنوب افريقيا بمصفة مؤقتة . فضلا عن ذلك ، اعلن في ١ ايلول/سبتمبر وقف سداد اصول قروضه الدولية القصيرة الاجل لمدة أربعة أشهر (٧٦) .

٢- التجارة

٢٥٤- واصل النظام زيادة روابطه الاقتصادية مع شركائه في اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال الفترة المستعرضة . وكما هو الوضع في الماضي ، فإن شركاء التجاريين الرئيسيين كانوا اوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة . ويوضح الجدول ١ الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا .

٢٥٥- وعلى الرغم من أن حكومة اليابان لا تسمح بوجود استثمارات يابانية مباشرة في جنوب افريقيا ، إلا أن التجارة بين البلدين ما فتئت تتزايد . ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، مثلاً ، حُملت السفينة ميشن ، وهي ناقلة بضائع تابعة لسافمارين تبلغ حمولتها من البضائع العائبة ١٦٢ ٠٠٠ طن ، بالمليون طن السابع من خام الحديد المرسل الى اليابان . وقد بُنيت ميشن في اليابان في سنة ١٩٧٧ ودأبت منذ ذلك التاريخ على نقل خام الحديد من جنوب افريقيا الى اليابان . وقد بُنيت ميشن نتيجة لاتفاق لمدة ١٠ سنوات بين شركة الحديد والصلب في جنوب افريقيا وست من شركات الصلب اليابانية . وسينتهي ذلك الاتفاق في سنة ١٩٨٨ (٧٧) .

٢٥٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ذكر وزير التجارة في المملكة المتحدة أن "تطور التجارة النشطة مع جنوب افريقيا جزء هام جدا من سياسة حكومته" ، وأوضح أن حكومته "لاتزال تعارض بشبات توقيع جزاءات تجارية على جنوب افريقيا" ، وفي سنة ١٩٨٤ وحدها ، قام ١٣ من الافرقة/البعثات التجارية من المملكة المتحدة بزيارة جنوب افريقيا (٧٨) .

٢٥٧- وفي سنة ١٩٨٤ ، كان الميزان التجاري لجنوب افريقيا في صالحها ، اذ بلغ اجمالي صادراتها ما قيمته ٢٥٢٢ بليون راند في حين كانت قيمة اجمالي الواردات ٢١٧٧ بليون راند . وبلغ فائضها في سنة ١٩٨٣ ، ٤٥٥ بليون راند ، ثم انخفض الى ٣,٥١٩ بليون راند في سنة ١٩٨٤ . وزادت الصادرات في سنة ١٩٨٤ بنسبة ٢٨ في المائة من حيث القيمة وبنسبة ١٢ في المائة من ناحية الحجم (٧٩) .

٢٥٨- وخلال الاشهر الخمسة الاولى لسنة ١٩٨٥ ، بلغت قيمة اجمالي صادرات جنوب افريقيا ١٣,٧ بليون راند أما وارداتها فبلغت قيمتها ٩,٤ بليون راند ، مما أسفر عن فائض لصالحها في الميزان التجاري يبلغ ٤,٣ بليون راند . وكان فائض الميزان التجاري في الفترة المقابلة من سنة ١٩٨٤ بليوناً من الراندات . وبلغت قيمة اجمالي صادرات جنوب افريقيا الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ٤,٨ بليون راند ، أي نحو ٢٥ في المائة من اجمالي صادراتها ، كما بلغت قيمة وارداتها منها ٦ بلايين راند ، أي نحو ٦٥ في المائة من اجمالي وارداتها (٨٠) .

٢٥٩- وزادت قيمة صادرات جنوب افريقيا الى الولايات المتحدة الى ١,٣ بليون راند ، بعد أن كانت ٩٤٤ مليون راند في الفترة نفسها من سنة ١٩٨٤ ، بنسبة تبلغ ٩ في المائة من اجمالي صادراتها . وبلغت قيمة الواردات من الولايات المتحدة ١,٦ بليون راند ، أي ١٧ في المائة من اجمالي وارداتها (٨١) .

٢٦٠- وأنت اتفاقات "تبادل الذهب" بين مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا والمؤسسات المالية الدولية الى نقص طفيف في عنصر الذهب من الاحتياطي . وبموجب اتفاقات تبادل الذهب ، باعت جنوب افريقيا قدرا معيناً من الذهب نقداً واتفقت على إعادة شراء نفس القدر من الذهب في تاريخ لاحق بأسعار متصلة بالسوق . وفضلاً عن ذلك أبرم مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ اتفاقاً آخر لتبادل الذهب . وأدى هذا الى مزيد من النقص في عنصر الذهب في احتياطيها . وتعادل المبادلتان ٩٠٠ ٠٠٠ أوقية ، بسعر ٣٠٠ دولار للأوقية ، وبلغت القيمة نقداً ما مجموعه ٢٧٠ مليون راند (٨٢) .

٢٦١- وفي نهاية آذار/مارس ١٩٨٥ ، بلغت قيمة اجمالي احتياطي الذهب والعملات الأجنبية في جنوب افريقيا ٤,٤ بليون راند (٨٣) .

الجدول ١ - الشركاء التجاريون الرئيسيون
لجنوب افريقيا ، ١٩٨٢-١٩٨٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	واردات جنوب افريقيا		صادرات جنوب افريقيا		مجموع التبادل التجارى	
	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٤
الولايات المتحدة الامريكية	٢ ١٣٢	٢ ٢٧٨	٢ ١٤٤	٢ ٦٥٥	٤ ٢٧٧	٤ ٩٣٣
اليابان	١ ٧٤٥	١ ٨٥٠	١ ٦٠٠	١ ٥٩٧	٣ ٣٤٥	٣ ٤٤٧
المملكة المتحدة لبريطانيا						
العظمى وايرلندا الشمالية	١ ٧٠١	١ ٦٣٩	١ ٣١٩	٨٤٦	٣ ٠٢٠	٢ ٤٨٥
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	١ ٩٦٠	٢ ٣٥٩	٨٩٩	٩٧٢	٢ ٨٥٩	٣ ٣٣١
ايطاليا	٤٨٥	٥٢٥	٤١٥	٥٢٣	١ ٩٠٠	١ ٠٤٨
فرنسا	٥٠٩	٥٠٧	٥٨٢	٦٦٠	١ ٠٩٢	١ ١٦٧
بلجيكا - لكسمبرغ	٢٢٤	٢٥٢	٢١٥	٢٩٨	٥٢٩	٥٥٠
هولندا	٢٣٦	٢٧٤	١١٣	١٥١	٣٤٩	٤٢٥
سويسرا	٢٣٥	٢٣٩	٩٢	٨٨	٣٢٧	٣٢٧
كندا	١٤٢	١٦٦	١٥٠	١٦٢	٢٩٢	٣٢٧
السويد	١٤١	١٩٤	٥٢	٥١	١٩٤	٢٤٥

المصدر: إحصاءات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية . لا تشمل الأرقام الذهب ، ولكنها تشمل إتحاد جمارك الجنوب الافريقي .

٣ - الذهب والمعادن الأخرى

٢٦٢- في عام ١٩٨٤ ، زادت مبيعات معادن جنوب افريقيا بنسبة ١٧ في المائة وبلغت ١٩ بليون راند بعد أن كانت ١٦ر٢ بليون راند في عام ١٩٨٣ . وشكلت مبيعات المعادن ٨٤ر٤ في المائة من إيرادات الصادرات . وظل الذهب يمثل العنصر الغالب في صادرات المعادن ، وبلغت نسبته ٦٠ر٨ في المائة من مجموع حثائل المعادن و ٧٣ر١ في المائة من إيرادات الصادرات . وبلغ مجموع الصادرات غير الذهب ٤,٥ من بلايين الراندات . كما زادت الصادرات من ركاز المنغنيز والحديد والكروم والفاناديوم والاشابيات الحديدية . وزادت صادرات الفحم من حيث الاطنان بنسبة ٢٦ر٢ في المائة في عام ١٩٨٤ عن العام السابق (٨٤) .

٢٦٣- وخلال الربع الاول من عام ١٩٨٥ ، بلغ مجموع صادرات المعادن ٥ر٢ بليون راند . وبلغ مجموع صادرات الذهب ٢ر٦ بليون راند ، مقابل ٢ر٧ بليون راند في نفس الفترة في عام ١٩٨٤ . وبلغ مجموع صادرات الفحم ٦٨٢ مليون راند ، بعد أن كانت ٢٠٥ ملايين من الراندات في عام ١٩٨٤ (٨٥) .

٢٦٤- وفي كانون الثاني/يناير ، نشر مكتب التكنولوجيا التابع لكونغرس الولايات المتحدة تقريراً عنوانه " المواد الاستراتيجية : تكنولوجيات للإقلال من نقاط ضعف واردات الولايات المتحدة " وأوصى التقرير بجملة أمور منها أن تقلل حكومة الولايات المتحدة إعمالها على الكروم والكوبالت ، والمنغنيز ، والبلاطين - وهي أربعة معادن استراتيجية - من جنوب افريقيا . وإستناداً الى أرقام عام ١٩٨٢ ، استوردت الولايات المتحدة ٥٠ في المائة من احتياجاتها من الكروم ، و ٢٨ في المائة من الكوبالت ، و ٥٠ في المائة من المنغنيز ، و ٤٨ في المائة من معادن مجموعة البلاطين من جنوب افريقيا (٨٦) .

٤ - الإستثمارات والقروض الأجنبية

٢٦٥- أشارت التقارير الى أن مجموع الخصوم الأجنبية في جنوب افريقيا ، التي كان ثلثها في شكل قروض قصيرة الاجل مستحقة الدفع خلال السنة ، بلغ حوالي ٦٠ بليون دولار . وفي ١٩٨٤ وحدها ، قدمت الاسواق المالية الدولية الى جنوب افريقيا ١٩٥ مليون دولار في شكل إئتمانات من إتحادات مالية و ٦٢٣ مليون دولار في شكل سندات (٨٧) .

٢٦٦- وزادت القروض التي قدمتها مصارف الولايات المتحدة وحدها الى القطاع الخاص في جنوب افريقيا الى ٤٢٢ بليون دولار في عام ١٩٨٤ من ١ بليون دولار في عام ١٩٨٠ (٨٨) .

٢٦٧- وفي عام ١٩٨٤ ، استمر الاجانب في شراء الأوراق المالية من بورصة غوهانسبرغ ، ولاسيما اسهم الذهب . وبلغ مجموع صافي التدفق الداخل من رأس المال الطويل الاجل ٢٧ بليون راند ، بما في ذلك ٨٨٠ مليون راند في شكل مشتريات صافية من الأوراق المالية بواسطة الاجانب . وبلغ مجموع صافي التدفق الخارج من رأس المال القصير الاجل ٣٨ بليون راند (٨٩) .

٢٦٨- وخلال الربع الاول من عام ١٩٨٥ ، بلغ مجموع صافي التدفق الداخل من رأس المال الطويل الاجل ٣٦٦ مليون راند ، بما في ذلك ٢٥٣ مليون راند في شكل مشتريات صافية من الأوراق المالية بواسطة الاجانب . وبلغ مجموع صافي التدفق الخارج من رأس المال القصير الاجل ٢٨٨ بليون راند . وقد نتج هذا عن عمليات مداد الديون الاجنبية القصيرة الاجل ، ومعظمها إستثمارات تجارية ، وحدث زيادة في المطالبات الاجنبية القصيرة الاجل نتيجة لزيادة الصادرات . واستمر نظام الحكم في الإقتراض من الاسواق المالية الدولية (٩٠) . وترد في المرفق الثالث لهذا التقرير تفاصيل عن القروض المصرفية الدولية لجنوب افريقيا .

٢٦٩- وقد افادت التقارير أن مصالح المملكة المتحدة استمرت في الإتساع في جنوب افريقيا على الرغم من الحملة الدولية لمحبة الإستثمارات . وبلغت إستثمارات المملكة المتحدة في جنوب افريقيا ٧ في المائة تقريبا من مجموع الحافظة الخارجية للمملكة المتحدة (٩١) .

٢٧٠- وافادت التقارير بأنه يجري تسويق سندات جنوب افريقيا القصيرة والمتوسطة الاجل في المملكة المتحدة . وسندات جنوب افريقيا معفاة من ضرائب جنوب افريقيا على غير المقيمين ، مما يزيد جاذبيتها في الاسواق الدولية ، بالإضافة الى عائداتها المرتفعة ، التي بلغت ١٧ر٥ و ٢٢ر٥ في المائة رهنا بموعد إستحقاقها (٩٢) .

٢٧١- كما افادت التقارير بأن مجموعات الاعمال والمصالح في جنوب افريقيا آخذة في توسيع إستثماراتها في المملكة المتحدة . وفي كانون الاول/ديسمبر ، افادت التقارير أن " الـ تيـك " (Altech) ، وهي مجموعة شركات اليكترونيات في جنوب افريقيا ، تخطط

لإنفاق ما يربو على ١٠٠ مليون راند للحصول على أسهم في شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتكنولوجيا العالية والالكترونيات^(٩٣) .

٢٧٣- وخلال الفترة المستعرضة ، اكتسب دولار الولايات المتحدة ، بصفة عامة قوة أمام جميع العملات الأجنبية ، بما في ذلك راند جنوب افريقيا . وادى رخص الراند ، مقترنا بمائد على الاستثمارات تبلغ نسبته ١٥ في المائة ، الى جذب كثير من الشركات التي

تتخذ الولايات المتحدة مقرا لها ، وهي إما إنها كانت تنقل بعض عملياتها الى جنوب افريقيا أو تشتري شركات في جنوب افريقيا .

٢٧٣- وافادت التقارير أن مجموع إستثمارات الولايات المتحدة في جنوب افريقيا بلغ ٢٢٢ بليون دولار تقريبا ، أى حوالي ١ في المائة من جميع إستثمارات الولايات المتحدة في الخارج . ويوجد في جنوب افريقيا حوالي ٢٥٠ شركة من شركات الولايات المتحدة (انظر الجدول ٢) كما تشترك ٦٠٠٠ شركة تقريبا في مبادلات تجارية شنائية مع جنوب افريقيا . وتردد أن مجموع قيمة العلاقات الاقتصادية بين البلدين يبلغ ٢٨ بليون راند ، بما في ذلك ١٢٢ بليون راند في شكل قروض مصرفية^(٩٤) .

٢٧٤- وتسيطر شركات الولايات المتحدة التي تعمل في جنوب افريقيا وتصدر اليها ، على نسبة ٧٠ في المائة من صناعة الحاسبات الالكترونية ، و ٥٠ في المائة من صناعة النفط ، و ٢٠ في المائة تقريبا من صناعة السيارات في جنوب افريقيا^(٩٥) .

الجدول ٢ - شركات الولايات المتحدة ذات الاستثمارات
الكبيرة في جنوب افريقيا

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشركة	اصول جنوب افريقيا
موبيل اويل كوربوريشن Mobil Oil Corporation	٤٢٦.٠
كالتكس (وتملكها شركة تكساكو وشيفرون) Caltex	٣٣٤.٠
جنرال موتور كوربوريشن General Motors Corporation	٢٤٣.٠
شركة فورد للسيارات Ford Motor Company	٢١٣.٠
شيفرون Chevron	١٦٧.٠
شركة تيكساكو Texaco, Inc	١٦٧.٠
بريتش بيتروليام (الشركة الام لامتاندارد اويل في اوهايو) British Petroleum	١٥٣.٢
شركة فيليبس دودج كوربوريشن Phelps Dodge Corporation	١٣٠.٠
نيو مونت للتعدين Newmont Mining	١٢٧.٠
شركة جوديير للاطارات والمطاط The Goodyear Tire and Rubber Company	٩٧.٠
شركة جنرال اليكتريك General Electric Company	٩٣.٠
شركة آي . بي . ام (IBM)	٨٨.٦
شركة يونيون كاربايد Union Carbide Corporation	٥٤.٥

المصدر: واشنطن تايمز ، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

٢٧٥- واخذت بعض الشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها في توسيع روابطها الاقتصادية مع جنوب افريقيا . وعلى سبيل المثال ، اعلنت شركة استوفر كيميكال " Stouffer Chemical S A " ، وهي شركة عبر وطنية تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها ، عن خطط لمد نطاق عملياتها الى الكيماويات المستخدمة في الأغراض الصناعية . وتعاقدت شركة الخطوط الملاحية للولايات المتحدة مع شركة خدمات النقل في جنوب افريقيا على استخدام الاحواض الجافة في جنوب افريقيا بانتظام (٩٦) .

٢٧٦- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ ، عيّن مصرف ريفز الوطني ، في واشنطن العاصمة ، في مجلس إدارته السيد جيمس سيمفون ، وهو عضو سابق في الكونغرس ومسجل حاليا من بين المجموعة التي تمارس الضغط لصالح جنوب افريقيا ، وافادت التقارير بأنه تم دفع مبلغ ٦٦٠ ألف راند لمكتب المحاماة التابع للسيد سيمفون مقابل الخدمات التي اداها الى جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨٠ (٩٧) .

٥ - الإجراءات الدولية المتخذة ضد التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا

٢٧٧- ما برحت الإجراءات الاقتصادية الدولية المتخذة ضد الفعل العنصري تحرز تقدما طوال الاشهر الماضية في امريكا الشمالية وأوروبا الغربية . وقد أصبحت سياسة الولايات المتحدة بشأن جنوب افريقيا مسألة رئيسية في سياساتها الداخلية وللمجتمع الدولي . وقد أسهمت الحركات المناهضة للفعل العنصري والكنائس والمنظمات الشعبية بل والاحزاب السياسية في ممارسة الضغط لوقف جميع أنواع التعاقد مع نظام الفصل العنصري في نهاية المطاف ، وأصبحت جنوب افريقيا مسألة رئيسية في الهيئات التشريعية ، ولاسيما في الولايات المتحدة . وقدمت عدة مشاريع قوانين لمناهضة الفصل العنصري في كونغرس الولايات المتحدة .

٢٧٨- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، قدم للمحاكمة في اليونان ٢٥ شخصا اشتركوا في إغراق الباخرة " سالم " ، وهي ناقلة بترول ضخمة حملتها ٢٢٨ ٩٢ طنا اغرقت عمدا على مقربة من ساحل غرب افريقيا بعد أن قامت بصورة غير مشروعة بتفريغ نפט خام في ديربان في عام ١٩٧٩ (٩٨) .

٢٧٩- وفي شباط/فبراير ، ونتيجة لحملة استمرت أربعة أشهر ، قررت جميع المصارف الثلاثة الرئيسية في هولندا ، وهي مصرف الفيمين نيدرلاند ن . ف . (Algemene Bank Nederland N V) ، ومصرف امستردام - روتردام ن . ف . (Amsterdam-Rotterdam Bank N V) ومصرف رابو بنك Rabo Bank Nederland ، أن توقف بيع الزائد الذهبي . ولقيت الحملة تأييدا نشطا من أكثر من ٢٠٠ من الجماعات المناهضة للفصل العنصري والكنائس والأحزاب السياسية ومجالس المدن وغيرها من المؤسسات .

٢٨٠- وفي أيار/مايو ، من البرلمان الدانمركي قانونا يحظر الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا وناميبيا . ويسمح القانون للاستثمارات الموجودة بأن تظل بالحالة التي عليها ، ويحظر استخدام ريع المعدات الإنتاجية تحت أي ظروف في جنوب افريقيا ، ويضع قواعد لقيام الشركات الدانمركية بإبلاغ حكومة الدانمرك عن إمتثال الشركات التابعة لها في جنوب افريقيا وناميبيا للقانون .

٢٨١- وفي نفس الشهر ، من برلمان السويد قانونا يزيد من تشديد تشريع سابق في السويد ، يحد من إستثمارات الشركات السويدية في جنوب افريقيا . ويمنع القانون تقديم القروض الى جنوب افريقيا ، ويحظر على الشركات تأجير معدات المصانع والمركبات فيها ، ولا يسمح بإعفاءات إلا للإستثمارات اللازمة للإبقاء على طاقة الإنتاج الموجودة . وعلاوة على ذلك ، فإن أمرا حكوميا من المقرر أن يسري في وقت واحد مع القانون يحظر بيع المركبات ومعدات الحاسبات الإلكترونية الى القوات العسكرية والشرطة في جنوب افريقيا . كما انه يقضي بأن تقوم الشركات السويدية في جنوب افريقيا بإبلاغ حكومة السويد عن إقتنائها لشركات بصورة غير مباشرة ونقلها التكنولوجيا وعن الاجور ، وظروف العمل والظروف الإجتماعية لموظفيها في الشركات التابعة لها في جنوب افريقيا وناميبيا .

٢٨٢- ونظمت الجماعات المناهضة للفصل العنصري في سويسرا " اسبوع مقاطعة جنوب افريقيا " في الفترة من ٨ الى ١٥ حزيران/يونيه ، ودعت الى ان يقاطعي المستهلكون صادرات جنوب افريقيا من الفاكهة وكذلك مقاطعة المصارف السويسرية المشتركة في تقديم القروض الى جنوب افريقيا (٩٩) .

٢٨٣- وفي تموز/يوليه ، أعلنت حكومة كندا انها تقوم بتخفيض التبادل التجاري مع جنوب افريقيا . وتضمنت التدابير إنهاء حوافز التصدير والإستثمار للشركات الكندية التي تزاوّل أعمالا تجارية مع جنوب افريقيا وفرض قيود على مبيعات التكنولوجيا

المتقدمة من " المعدات الحساسة " والحاسبات الإلكترونية ، وما شابه ذلك ، الى نظام جنوب افريقيا ووكالاته والشركات التي تملكها الدولة .

٢٨٤- وفي الولايات المتحدة ، سُنّت سبع ولايات ، هي كاليفورنيا وكونيكتيكت ومـاري لاند وماساشوستس وميتشغان ونبراسكا ونيوجيرسي وأكثر من ٢٠ مدينة ، بما فيها بوسطن ونيويورك ونيويورك ، وفيلادلفيا وواشنطن العاصمة وولمنغتون تشريعات بسحب الاستثمار بـحيث تلتزم ببيع بعض أو كل ممتلكاتها في الشركات العاملة في جنوب افريقيا . وثمة تشريع مماثل بسبيل الصدور في كثير من المدن الأخرى .

٢٨٥- وفي نيويورك ، أفاد كثير من محلي وول ستريت بأن عددا متزايدا من مـغار المستثمرين والمستثمرين المؤسسين يعلن عن قراره بعدم الاستثمار في جنوب افريقيا . ونتيجة لذلك ، أفادت التقارير ان ذلك قد أثر تأشيرا ضارا على حركة بيع الراند الذهبي ، وأسهم الأموال المشتركة التي تستثمر في جنوب افريقيا وأسهم التعدين في جنوب افريقيا^(١٠٠) .

٢٨٦- كما اتخذت الجامعات قرارات شتى . ففي شباط/فبراير ١٩٨٥ ، انتهت إدارة جامعة هارفارد وهيئة التدريس والطلبة الى قرار ببيع ممتلكات الجامعة في شركة بيكر إنترناشيونال كوربوريشن لرفضها تقديم معلومات تبين التزامها بـ " معايير أخلاقية معقولة " في جنوب افريقيا .

٢٨٧- وعلاوة على ذلك ، وفي آذار/مارس ، صدق عمدة مدينة نيويورك على مشروع قانون يحظر وضع ودائع المدينة في مصارف تؤدي خدمات لنظام جنوب افريقيا ويقيّد مشتريات المدينة من شركات معينة . وأفادت التقارير بأن قرار مدينة نيويورك قد أسفر عن بعض النتائج الايجابية . وعلى سبيل المثال ، قررت شركة " موتورولا كوربوريشن " Motorola Corporation أن توقف بيع معدات الإرسال والإستقبال الى شرطة جنوب افريقيا .

٢٨٨- وفي آب/أغسطس ، صدر في ولاية نيوجيرسي قانون يتعلق بواحدة من أكبر حواظـ سحب الاستثمارات في البلاد ؛ بليونان من الدولارات . ووعد الحاكم كين بأن يمضي الى أبعد مما يقتضي مشروع القانون ، فذكر انه سينظر في حظر منتجات جنوب افريقيا في نيوجيرسي^(١٠١) .

٢٨٩- وتحت ضغط قوى من الرأي العام لوقف جميع التعاملات مع جنوب افريقيا ، عملت مصارف كثيرة من بينها مورغان غارانتى وبنك اوف بوسطن كوربوريشن وسيفرست كوربوريشن وتشيز مانهاتن ونورث - وست كوربوريشن وهاريس بانكوروب وهيلز فارغو آند كمبانسي وميلون بانك كوربوريشن وسيكيورييتي باسيفيك كوربوريشن الى تخفيض قروضها الى جنوب افريقيا و/او اعتمدت سياسات تحظر تقديم قروض جديدة للنظام ووكالاته (١٠٢) .

٢٩٠- وبدأ كونغرس الولايات المتحدة في مناقشة القضية في ايار/مايو . واقر مجلس النواب مشروع قانون (مجلس النواب ١٤٦٠) من شأنه ان يحظر الإستثمار في شركات جديدة في جنوب افريقيا او تقديم قروض مصرفية الى حكومة جنوب افريقيا وإستيراد الراند الذهبي ، وتصدير الحاسبات الالكترونية الى نظام جنوب افريقيا او وكالاته ، ويحظر الصادرات ذات الصلة بالطاقة النووية الى جنوب افريقيا والتعاون معها . وقدم مشروع القانون الى مجلس الشيوخ بوصفه مشروع المجلس ٦٣٥ . وكان المشتركون الرئيسيون في تقديم المشروع السيناتور ادوارد كينيدي (ديمقراطي ، ماساشوستس) والسيناتور لوييل ويكر (جمهوري ، كونيكيتكت) . وصوت مجلس الشيوخ على مشروع قانون آخر (مجلس الشيوخ ٩٩٥) اضعف من مشروع قانون مجلس النواب وهو يدعو الى تعزيز قانون سوليفان وجعله الزاميا . بيد ان مؤتمرا مشتركا من مجلسي النواب والشيوخ اعد مشروع قانون وسطا في اوايل آب/أغسطس ووافق عليه مجلس النواب بأغلبية ساحقة . ومن شأن مشروع القانون المذكور ان يحظر بيع الراند الذهبي في الولايات المتحدة وتقديم قروض مصرفية الى جنوب افريقيا . والإجراء النهائي معلق على موافقة مجلس الشيوخ في ايلول/سبتمبر .

٢٩١- وفي ١٠ ايلول/سبتمبر اصدر الرئيس ريغان امرا تنفيذيا يحظر بيع الحاسبات الالكترونية الى وكالات الامن في جنوب افريقيا ومنع تقديم بعض انواع القروض الى النظام وانهاء استيراد الراند الذهبي الى الولايات المتحدة . ونتيجة لذلك أرجأ مجلس الشيوخ اتخاذ اجراء بشأن التشريع الذي كان سيفرض جزاءات اشد ضد جنوب افريقيا (١٠٣) .

٢٩٢- ويبرز الرأي العام في اوروبا الغربية بشكل متزايد المطلب العاجل بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا . واوفد الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، الذي تعرض لضغط من اجل اتخاذ اجراء ، بعثة الى جنوب افريقيا في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، لابلاغ آرائه الى النظام ومناقشته في التطورات الخطيرة التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا . وفي اعقاب الزيارة ، اقر الاتحاد الاقتصادي الاوروبي

في ١٠ أيلول/سبتمبر جزاءات محدودة ضد جنوب افريقيا شملت فرض حظر على النفط والاملحة ومعدات انفاذ القوانين ؛ وحظر التعاون العسكري والنووي ؛ وعدم تشجيع الروابط الثقافية والعلمية ؛ وسحب الملحقين العسكريين (١٠٤) .

طاء - الاتصالات الرياضية

٢٩٣- خلال الفترة المستعرضة ، تزايد عزل الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى ، على الرغم من استمرار الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا من قبل بعض الرياضيين وبعض الفرق الرياضية . وقام عدد من هؤلاء الرياضيين الذين ظهرت اسماؤهم في مجلات الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، بتقديم تعهدات كتابية الى اللجنة الخاصة بانهم لن يعاودوا الذهاب الى جنوب افريقيا . كما نشطت الحكومات والسلطات المحلية في الحملة المناهضة للاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا .

٢٩٤- ومن التطورات الهامة في الحملة ، القرار الذى اتخذته رابطة اللجان الاولمبية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر "لحث الاتحادات الدولية ذات الملة على استبعاد جنوب افريقيا من عضوية هذه الاتحادات تمشيا مع سياسة اللجنة الاولمبية الدولية ، الى ان يتخلى هذا البلد عن سياسة الفصل العنصرى ، التي تتعارض مع الميثاق الاولمبي".

٢٩٥- وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ ، ابلغت الحكومتان الامتريالية والكندية الاتحاد النسائي للبولنغ في جنوب افريقيا ، بأنهما لن يمنحا ممثل الاتحاد تأشيرة دخول الى أي من البلدين (١٠٥) .

٢٩٦- وقد وجهت الدعوة الى فريق للرغبي من نيوزيلندا ، جميع افراده من السود ، للقيام بجولة في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ ونظر اتحاد كرة الرغبي النيوزيلندي في الدعوة في نهاية آذار/مارس ولكنه أرجأ اتخاذ قرار في هذا الشأن الى جلسته المعقودة في ١٧ نيسان/ابريل . وفي ٢٩ آذار/مارس ، اتخذ البرلمان النيوزيلندي قرارا يحث فيه الاتحاد على رفض الدعوة . وفي اليوم نفسه ، بعث السيد دافيد لانغ ، رئيس وزراء نيوزيلندا رسالة الى السيد سيز بلازى ، رئيس اتحاد الرغبي النيوزيلندي ، يبلفه فيها بان حكومته "تعارض تماما الاتصالات الرياضية مع رياضيي جنوب افريقيا" . وأنه "ليس من المعقول ان يستطيع الاتحاد التنصل من مسؤوليته

المواقب التي ستنتج حتما عن هذه الاعمال" . وذكر رئيس الوزراء بوضوح انه "لا ينبغي المضي في القيام بهذه الجولة" .

٢٩٧- وفي ١٧ نيسان/ابريل ، قرر اتحاد الرغبي النيوزيلندي قبول دعوة جنوب افريقيا . واصدرت حكومة نيوزيلندا بيانا صحفيا في ١٧ نيسان/ابريل ، ذكرت فيه ، ضمن جملة أمور ، أن القرار "قد ألقى ظللا داكنا على الصورة المشرقة التي كانت تتمتع بها الرياضة الوطنية في نيوزيلندا في الماضي والتي كانت مبعث فخارها . كما دمر احترامها الذاتي ، وأطاح بسمعتها ومستقبلها" (١٠٦) .

٢٩٨- وأعلن عدد من أعضاء الاتحاد أن قرار الاتحاد بزيارة جنوب افريقيا قرار غير شرعي ، وطعنوا في هذا القرار أمام المحكمة العليا النيوزيلندية . وأخيرا ، قرر اتحاد الرغبي النيوزيلندي إلغاء الجولة المقترحة الى جنوب افريقيا في أعقاب أمر زجري مؤقت صادر عن المحكمة العليا .

٢٩٩- وفي المملكة المتحدة ، حظر مجلس مقاطعة ليستر على نادي ليستر لكرة الرغبي استخدام ملعب للتدريب تابع لمجلس المدينة بسبب اشتراك بعض أعضائه في جولة في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٤ لاداء بعض مباريات الرغبي . وقبل القيام بهذه الجولة ، طلب المجلس الى النادي منع أعضائه من الذهاب الى جنوب افريقيا . وردا على ذلك ، أفاد النادي أنه برغم ادانته للفصل العنصري ، فإن الأمر يرجع الى الأعضاء في تقرير ما إذا كانوا يريدون الذهاب أو لا يرغبون في ذلك . وبالتالي ، اشترك بعض الأعضاء في هذه الجولة . ونتيجة لذلك ، أوقف المجلس في آب/أغسطس ١٩٨٤ استخدام النادي لملاعب التدريب لمدة ١٢ شهرا . وطعن النادي في القرار أمام المحكمة . وكان القرار الذي اتخذته مجلس مدينة ليستر يستند الى التزامه بمبدأ "المساواة والعدالة العنصرية" حيث أن ٢٥ في المائة من سكان ليستر إما من أصل آسيوي أو افريقي - كاريبي . وعلى الرغم من أن محكمة الاستئناف أيدت قرار مجلس مدينة ليستر ، فإن لوردات القانون - الذين يشكلون السلطات القضائية النهائية في البلد - أصدروا حكما في تموز/يوليه لصالح نادي ليستر لكرة الرغبي .

٣٠٠- وفي تموز/يوليه ، أعلنت حكومة كندا مبادئ توجيهية لتقليص الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا .

٣٠١- يضاف الى ذلك ان فريق الرغبي الوطني في جمهورية المانيا الاتحادية ، قام ، في الشهر نفسه ، تحت ضغط قوى من الحركات المناهضة للفصل العنصرى وغيرها ، بالفناء جولة كان يزعم القيام بها في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٦ .

٣٠٢- وفي آب/أغسطس ، بدأ فريق كروتايز للرغبي في ويلز ، المملكة المتحدة ، جولة في جنوب افريقيا ، برغم الاحتجاجات الصادرة عن المجتمع الدولي .

ياء - التعاون الثقافي

٣٠٣- حدث انخفاض كبير في عدد الفنانين الذين زاروا جنوب افريقيا في الاثنى عشر شهرا الماضية بسبب تزايد الاجراءات الدولية المناهضة للتعاون مع نظام الفصل العنصرى في الميدان الثقافى . ومن القلائل الذين زاروا هذا البلد ، كانت الغالبية وافده من اوروبا ، ولا سيما المملكة المتحدة .

٣٠٤- وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ نشرت اللجنة الخاصة سجلا ثانيا باسماء فنانى الترفيه والممثلين وغيرهم ، الذين قدموا عروضاً في جنوب افريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصرى . ومنذ ذلك الحين كتب كثير من فنانى الترفيه وغيرهم ، ممن ظهرت اسمائهم في السجل ، رسائل الى اللجنة الخاصة يتعهدون فيها بعدم الظهور في جنوب افريقيا مرة أخرى . وقامت المنظمات المناهضة للفصل العنصرى والمنظمات غير الحكومية الاخرى بدور فعال جدا في منع فنانى الترفيه من زيارة جنوب افريقيا . وكان هذا هو الحال بوجه خاص في الولايات المتحدة حيث قامت معظم المنظمات هناك بتنظيم مقاطعة اولئك الفنانين الذين رفضوا التعاون . وفي المملكة المتحدة ، اعتمدت بعض المجالس البلدية تشريعا يحرم على هؤلاء الفنانين استخدام المسارح البلدية في تقديم عروضهم المحلية . وفي النرويج ، طلب المجلس النرويجي للجنوب الافريقي الى هيئة الاذاعة النرويجية عدم اذاعة اسطوانات أو كاسيتات أو أشرطة للأفراد الذين ترد اسمائهم في السجل .

٣٠٥- واتخذ بعض الفنانين اجراءات لدعم المقاطعة الثقافية . ففي آذار/مارس على سبيل المثال ، قبل السيد ستيفي ووندر ، وهو موسيقي مشهور في الولايات المتحدة ، جائزة الاوسكار باسم السيد نيلسون مانديلا كعمل من أعمال التضامن مع شعب جنوب افريقيا الاسود فيما يلاقيه من معاناة . وكان رد فعل نظام الفصل العنصرى ازاء هذه المبادرة النبيلة هو فرض حظر على الاعمال الموسيقية للسيد ووندر . وكان السيد

ووندر من بين الذين ألقى القبض عليهم في شباط/فبراير أثناء التظاهر أمام سفارة جنوب افريقيا في واشنطن العاصمة . وفي أيار/مايو ، قدمت اللجنة الخاصة شهادة تقدير الى السيد ووندر للاعراب عن تقديرها البالغ لاسهامه في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى . وفي ٢٢ تموز/يوليه ، أعلن السيد وودى آلن ، وهو ممثل ومخرج مشهور في الولايات المتحدة أنه لم يعد يسمح بعرض أفلامه في جنوب افريقيا احتجاجا على سياسات ذلك النظام ، وأعرب عن أمله في أن يحذو الممثلون الآخرون حذوه . والواقع ، ان هناك ما يشير الى ان العديد من الممثلين الآخرين ومخرجي الافلام السينمائية يفكرون في اتخاذ هذا الاجراء . وهناك مجموعة من الفنانين يمتزمون بتسجيل اسطوانة بناشدون فيها فناني الترفيه الامتناع عن زيارة من ستي ، وهي منتج للتمتعة فيما يسمى ولاية بوفوشاتسوانا " المستقلة " ، حيث ان المدينة هي نتاج نظام الفصل العنصرى الذي يستهدف خداع العالم حول حقائق الفصل العنصرى .

٣٠٦- وفي معنى آخر لتعريف الجمهور بحقائق الفصل العنصرى ، قام السيد ألبرت فيني ، وهو ممثل بريطاني باخراج وتمثيل فيلم بعنوان The Biko Inquest ، والذي عرض بمقر الأمم المتحدة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٥ . وترتكز قمة الفيلم ، الذي تم انتاجه في وقت مبكر من عام ١٩٨٥ ، على مسرحية حول وفاة السيد ستيف بيكو أثناء احتجاجه ، والذي توفى في عام ١٩٧٧ نتيجة اصابات في الرأس أثناء وجوده في سجن شرطة جنوب افريقيا . وقد لقيت المسرحية استحسانا كبيرا . ولم تثبت حتى تموز/يوليه ١٩٨٥ ادانة الطبيبين اللذين أجريا الكشف الطبي على السيد بيكو وقت وفاته ، وذلك برغم محاولات الاتحاد الطبي الافريقي التستر على الموضوع . ولم تتخذ الحكومة العنصرية ، كالمعتاد ، أي اجراء ضد الطبيبين .

٣٠٧- ومن ناحية أخرى ، كان هناك بعض التعاون مع نظام الفصل العنصرى في الميدان الثقافي . ومن بين الذين تعاونوا مع هذا النظام السيد وولف جانغ فاغنر ، حفيد المؤلف الموسيقي ريتشارد فاغنر ، والمدير الفني لمهرجان بايروت في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والذي أصبح الرئيس الفخرى لجمعية ريتشارد فاغنر لجنوب افريقيا . وتقيم الجمعية علاقات مع غيرها من الجمعيات التابعة لاتحاد فاغنر الدولي ، على سبيل المثال ، في لندن وباريس وليونز وتورونتو ولينز وطوكيو . (١٠٧) . وفي الشهر نفسه ، زار كليف ريتشارد ، وهو مغني من المملكة المتحدة ، جنوب افريقيا عشر مرات خلال السنوات الماضية بدا جولة في جنوب افريقيا تمتد ١٦ يوما (١٠٨) . وفي كانون الثاني/يناير منحت مدينة فيينا ميدالية للسيد موراي ديكاى ، المدير الفني لدار أوبرنيكو مالان في كاب تاون ، تقديرا لجهوده في تعزيز العلاقات الثقافية بين النمسا وجنوب افريقيا (١٠٩) .

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

الف - الاستنتاجات

١- التقدم الكبير المحرز في الكفاح ضد الفصل العنصري ، وأزمة نظام الفصل العنصري

٢٠٨- شهد العام الماضي مستوى جديداً من التعبئة والكفاح في جميع أنحاء جنوب أفريقيا على أيدي شعبها المضطهد وجميع المعارضين للفصل العنصري الذين صمموا ، معززين بالوحدة ، والشجاعة ، والبطولة على القضاء ، في نهاية الأمر ، على النظام اللاإنساني للفصل العنصري وإقامة مجتمع غير عنصري . والواقع ، أن هذا الكفاح - الذي يتمشى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها - إنما يمثل أحد الأحداث الرئيسية التي تشهدها الساحة الدولية خلال العام الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . وهذا الكفاح يستحق ، بل ويقتضي ، استجابة عاجلة وفعالة من جانب الأمم المتحدة وفقاً لميثاقها والتزاماتها الرسمية .

٢٠٩- ووصفت اللجنة الخاصة ، في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين^(١١٠) ، نمو المقاومة الشعبية ، وخاصة ضد الدستور العنصري الجديد المقترح الذي يرمي إلى إشاعة الفرقة بين صفوف الأغلبية السوداء وتمييز سيادة البيض . ووجهت اللجنة الخاصة الانتباه إلى الخطوات المؤسفة التي اتخذتها بعض الدول الغربية لإسباغ الإحترام على نظام الفصل العنصري وزيادة التعاون معه بوصفه شريكاً في "عملية السلم" المزعومة أو بوصفه أداة لتحقيق "الإصلاح" ، كما وجهت الانتباه إلى تشجيع الولايات المتحدة لمناوراتها الدستورية العنصرية بوصفها "خطوة في الاتجاه الصحيح" . وحثت على مضاعفة الجهود الرامية إلى عزل نظام الفصل العنصري ، ودعم الكفاح الشرعي للشعب المضطهد ، وممارسة كل نفوذ لائواء الدول القليلة المعنية عن مواصلة ممارسة سياساتها المشؤومة القائمة على التعاون مع نظام الفصل العنصري .

٢١٠- وقد مضى نظام بريتوريا قدماً في إنفاذ الدستور في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، متجاهلاً المعارضة القوية له من جانب الأغلبية السوداء وشعب المجتمع الدولي له .

٣١١- وحاول نظام بريتوريا تنفيذ استراتيجيته عن طريق إحتجاز زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة وغيرها من المنظمات ، وتخويف الشعب المضطهد . وكان هذا النظام يأمل في أن يعمل الإبتزاز الذي يمارسه ضد الدول المجاورة على إضعاف الكفاح من أجل التحرير وتمزيق أوصاله ، وأن يعمل حماس الدول الغربية الكبرى على إحباط الإجراءات الدولية الفعالة والرامية الى كف يده عما يمارسه من أفعال .

٣١٢- غير أن فرض الدستور المزعوم أدى الى تفجير مستوى جديد من المقاومة . وقد ازدادت شدة هذه المعارضة والمقاومة الواسعتي النطاق واللتين لم يسبق لهما مثيل ، نتيجة لأعمال القمع الوحشي والمعاناة الهائلة التي تعرض لها السكان السود على أيدي النظام العنصري من خلال تعطل الملايين عن العمل وعمليات الإبعاد القهري وزيادة الايجارات وأجور النقل ونقص السلع الأساسية .

٣١٣- وقد حاول نظام الفصل العنصري قمع المقاومة بزيادة تعميد أعمال العنف والقمع ونشر القوات المسلحة في مواجهة المدن الافريقية ، واحتجاز زعماء المنظمات الشرعية المشتركين في الاعمال السلمية ، بمن فيهم زعماء نقابات العمال والزعماء الدينيون ، وإتهام زعماء الشعب بالخيانة ، وإستعمال القوة الفاشية لفضاضات الطلاب ، وحظر إجتماعات المنظمات الشعبية ، بل وقتل المشيحين في المراكز الجنائزية دونما شفقة .

٣١٤- غير أن نظام الفصل العنصري لم يفلح في قمع روح المقاومة والتحدى لدى الشعب .

٣١٥- وقد أصبح العديد من المدن الافريقية قلاعاً للمقاومة . وأرغم الشعب الافريقي ، في سورة غضبه ، العمدة وأعضاء المجالس المحلية المزعومين ، الذين تواطأوا مع النظام العنصري مما أدى الى معاناة الشعب ، على الإنسحاب أو الإستقالة ؛ كما هاجم العملاء والمتعاونين مع النظام الذين اشتركوا في قتل وتعذيب الافراد بناء على أوامر النظام العنصري . ولم تعد الشرطة قادرة على السيطرة على تلك المدن ، بل ان نشر القوات المسلحة لم يرهب السكان .

٣١٦- وفي الوقت نفسه ، استمرت المقاومة بأشكال أخرى خارج هذه المدن . فقد أظهر الإضراب العام الذي قام به مليون عامل في الترنسفال ، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ، روح المقاومة لدى العمال الأفارقة ، في حين استمر الطلاب في تنظيم الإضرابات والمظاهرات تحدياً لجميع أشكال التخويف .

٣١٧- وقد أصبحت سي بوكينغ وشاربفيل وويتنهاغه ولانغا وغيرها من المواقع العديدة رموزا لمقاومة الشعب المضطهد ضد النظام العنصري البغيض الذي يدينه العالم بوصفه جريمة في حق الإنسانية وتهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

٣١٨- واعلن نظام بريتوريا ، وقد عجز عن السيطرة على الموقف حتى رغم تصعيد أعمال العنف ، حالة الطوارئ في ٣٦ منطقة إدارية في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وقام بنشر جميع قواته القمعية في محاولة منه لتخويف السكان . محصنا الشرطة ضد الدعاوى الجنائية او المدنية .

٣١٩- وقد زعم النظام العنصري إن حالة الطوارئ قد فرضت لحماية افراد الشعب وخاصة السود ، من أعمال العنف . إلا أن قوات الامن التابعة للنظام العنصري قد لجأت ، في واقع الامر ، الى إشاعة أعمال العنف ضد الشعب . وقد قُتل المئات من الاشخاص واحتُجز الالاف منهم . كذلك ، اختفى عدد كبير من الوطنيين ، كما قتل العديد منهم بصورة وحشية في ظروف مشبوهة للغاية .

٣٢٠- ويتمين توجيه إهتمام خاص الى العنف والقسوة اللذين مورسا ضد الاطفال السود خلال العام الماضي ، وخاصة عقب فرض حالة الطوارئ . ففي محاولة لإرغام الطلاب على إنهاء إضرابات الإحتجاج على لا إنسانية النظام العنصري ، التي اشترك فيها ما لا يقل عن مليون طالب ، لجأت الشرطة الى إستعمال السياط والضرب وإستخدام الغازات المسيلة للدموع على نطاق واسع ضد التلاميذ . كما تعرّض عدد كبير من المراهقين لأعمال القتل والتشويه المتعمدة بلا رحمة . ولا بد لهذه الأعمال الوحشية التي يرتكبها نظام بريتوريا أن تشير ضمير العالم .

٣٢١- وقام نظام بريتوريا وأصدقائه في الخارج وبعض وسائط الإعلام بالدعاية للعنف الذي يمارسه السود ضد بعضهم بعضا في محاولة يائسة لإظهار المقاومة بوصفها نزاعا داخليا فيما بين أبناء الشعب المضطهد وليس ثورة ضد النظام العنصري . وقد حاولوا إتهام المناضلين بممارسة العنف ضد من يسمون " بالسود المعتدلين " .

٣٢٢- ويرى هؤلاء أن عملاء نظام الفصل العنصري الذين يقومون بقتل وتعذيب الشعب ، والمرؤوسين الذين يقومون بتنفيذ القوانين القمعية العنصرية ويساعدون في إدارة هياكل الفصل العنصري هم " المعتدلون " ، في حين أن الذين يكافحون ويضجون من أجل مجتمع عادل وفقا لمبادئ الأمم المتحدة هم " المتطرفون " . إن هؤلاء الذين يعربون عن

مشاعر الرعب إزاء حالات العنف القليلة التي واجهها عملاء النظام والتي جاءت نتيجة للفضب الشعبي ، في حين يتجاهلون ما يتعرض له الشعب الاسود من قيود هائلة هم أولئك الذين لم يبالوا ببدءات الامم المتحدة طيلة ثلاثة عقود بتجنب العنف والمنازعات بواسطة الإجراءات الدولية الفعالة .

٣٣٣- وعلاوة على ذلك ، يبدو أن النظام ومؤيديه قد حرضوا على العنف الذي يمارس ضد الوطنيين والابرياء أو تفاضوا عنه أملا في إحداث بلبلة وبث الفرقة فيما بين الاغلبية السوداء .

٣٣٤- ولم تتخذ الشرطة إجراء عندما تعرض المنزل الذي حددت فيه إقامة السيدة ويني مانديلا والمستوصف المحلي الذي تديره والمتاخم لمنزلها للهجوم والتدمير .

٣٣٥- وهناك ما يبرر الاعتقاد بأن الجرائم الوحشية التي راحت ضحيتها السيدة فيكتوريا ميكزينج وعدد آخر من الوطنيين قد ارتكبها عملاء النظام العنصري أو مؤيدوه .

٣٣٦- وتلاحظ اللجنة الخاصة بإرتياح أن حركات التحرير استنكرت أعمال العنف التي حرض على ارتكابها النظام ضد أعضاء الطائفة الهندية ، ودعت الشعب الاسود الى تعزيز وحدته التي صهرها الكفاح والتضحية من أجل مجتمع غير عنصري . وترى اللجنة إنه من الضروري التأكيد على إن أعمال النظام وعملاته تبرز الحاجة الى وضع حد للنظام غير الشرعي قبل أن يرتكب جرائم أخرى في ضوء ما يعانيه من يأس .

٣٣٧- ويواصل الشعب المضطهد نضاله غير هيب للعنف والقمع والمناورات التي يقوم بها النظام لتفريق صغوفه ، لقد ازداد الشعب تحديا للتشريعات القمعية ويقوم بممارسة العصيان المدني . ويؤيد كثير من زعماء الكنائس وغيرهم في الوقت الحاضر ، علانية ، فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا تحديا من جانبهم للتشريعات التي تجعل من تأييد ذلك الضغط الدولي جريمة . لقد تحدى الشعب الاسود والزعماء الدينيون القيود البغيضة التي يفرضها النظام على الجنازات .

٣٣٨- وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، إنضم آلاف الافراد ، تحديا لأعمال الحظر والتهديدات من جانب النظام ، الى مسيرة متجهة الى سجن بولسمور وشاركوا في مظاهرات أخرى تطالب بالافراج عن نيلسون مانديلا دون قيد أو شرط . وقد قتل وجرح كثير من المتظاهرين .

٣٢٩- وبذلك بادر الشعب المضطهد بالقيام بانتفاضة شورية ضد الظلم العنصري ومن أجل مجتمع عادل . ويشتمل نضاله على مجموعة من الاعمال كالإضرابات التي ينظمها العمال والطلبة ، وأعمال العصيان المدني ، ومقاطعة الاعمال التجارية المملوكة للبيض ، والمظاهرات ، والإشتراك الجماعي في جنازات الوطنيين ، والاعمال المسلحة التي تتخذ تحذيرا لمؤيدي نظام الفصل العنصري من أن الشعب المضطهد سوف يحارب بالسلاح إذا اقتضت الضرورة ذلك .

٣٣٠- لقد أدت هذه الإنتفاضة من جانب الشعب المقهور الى انهيار خطط نظام الفصل العنصري الرامية الى دعم السيطرة البيضاء ، والى إقناع بعض زعماء مجتمع البيض بأنه ينتهج سبيلا انتحاريا . ويواجه النظام العنصري أزمة اقتصادية وسياسية تزداد خطورة باطراد .

٣٣١- لقد أصبحت الأزمة الاقتصادية على جانب خاص من الخطورة عندما وجدت المؤسسات المالية عبر الوطنية إنها مرغمة على الإمتناع مؤقتا عن تقديم الاقترانات التي تكفلها لنظام الفصل العنصري بسبب المقاومة التي تجتاح جنوب افريقيا وضغط الرأي العام في البلدان التي تنتمي اليها . وقد انخفضت قيمة الراند الى مستوى لم يسبق له مثيل واضطر النظام الى تعليق مداد ديونه .

٣٣٢- ومع ذلك ، يواصل النظام مقاومة مطالب المجتمع الدولي بالإفراج عن السجناء السياسيين والتفاوض مع نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء الحقيقيين للشعب بشأن القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع غير عنصري عن طريق ممارسة شعب البلد جميعه لحق تقرير المصير .

٣٣٣- وبدلا من ذلك سمى النظام الى صرف الإنتباه عن المشكلة في جنوب افريقيا وتحويلها الى مسألة خاصة بعلاقاته مع الدول الغربية الكبرى . وخلال السنة الماضية ، أجرى وزير خارجية نظام الفصل العنصري مشاورات مع المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن الإصلاحات التي يزمع النظام إجراءها . وقد أعقب المشاورات بيان بشأن السيادة قدمه ب. و. بوشا رئيس الوزراء سبب حرجا لعدد من الدول حتى الدول الغربية الكبرى .

٣٣٤- ومع ذلك ، قام وفد للاتحاد الاقتصادي الاوروبي بزيارة لجنوب افريقيا بعد مضي بضعة ايام رغم الشروط التي فرضها نظام الفصل المنصري ، وتوحي التقارير بعدم وجود ما يبرر الشعور بالامل في رغبة النظام في قبول المطالب الدولية .

٣٣٥- وترى اللجنة الخاصة ، في هذا الصدد ، إنه من الضروري تأكيد أن مصير جنوب افريقيا يتعين أن يحدده شعب جنوب افريقيا ، وإن واجب الدول الاعضاء هو التعاون في الإجراءات التي تيسر المشاورات التي يجريها الزعماء الحقيقيون لشعب جنوب افريقيا . ومما يذكر أن الدول الافريقية المستقلة قد رفضت ، بعد بحث مستفيض ، مقترحات نظام الفصل المنصري بإجراء " حوار " معها ، وأصرّت على أن يقوم النظام بالتحدث مع شعب جنوب افريقيا .

٣٣٦- ولذلك فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يرحب بقيام الحكومات المتعاونة مع نظام الفصل المنصري بإجراء مناقشات معه حول ما يسمى بالإصلاحات أو التغييرات .

٢ - التضامن الدولي مع الكفاح ضد الفصل المنصري

٣٣٧- أدى الاعجاب بالمقاومة البطولية لشعب جنوب افريقيا والسخط على وحشية نظام الفصل المنصري الى احراز تقدم كبير في حركة التضامن العالمي مع الكفاح من اجل التحرير في جنوب افريقيا .

٣٣٨- والامر الذي ينطوي على مغزى خاص هو استجابة البرلمانين ومجالس المدن والسلطات المحلية والنقابات والحركات المناهضة للفصل المنصري والمنظمات غير الحكومية الاخرى التي اظهرت تضامنها بصورة عملية . فقد وصلت مطالبات الرأي العام للحكومات بحسب ما تملكه من مصالح من نظام الفصل المنصري ، وتوقيع جزاءات على جنوب افريقيا الى مستوى لم يسبق له مثيل . وفي الولايات المتحدة وصل الامر بالآلاف الاشخاص الى تمرير انفسهم للسنن من اجل المطالبة بوضع نهاية للقمع في جنوب افريقيا والتخلي عما يسمى بسياسة "المشاركة البناءة" التي ايدتها حكومتهم ، وفرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا .

٣٣٩- واذ تلح اللجنة الخاصة في طلب توقيع جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، فانها تحث على قيام البلدان الغربية بعمل وطني ضد جنوب افريقيا في انتظار فرض مثل هذه الجزاءات من جانب مجلس

الامن ، وفقا لقرارات الجمعية العامة وخامسة القرار ٢٩/٢٨ بء بشأن برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصري ، ولهذا الغرض شجعت اللجنة على اتخاذ قرار بشأن اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري (القرار ٧٢/٢٩ زاي) في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، والذي اشتركت في تقديمه عدة دول غربية بالتنسيق مع الدول الافريقية ودول اخرى ، ودعت الى تنفيذ احكامه من جانب الدول الغربية كل على حدة .

٣٤٠- وتلاحظ اللجنة الخاصة مع الارتياح ان مجلس الامن حث الدول الاعضاء ، لأول مرة ، في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بشأن ناميبيا ، وفي القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ بشأن جنوب افريقيا على فرض جزاءات اقتصادية محددة ضد جنوب افريقيا .

٣٤١- وحث مجلس الامن في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي لم تنظر بعد في اتخاذ تدابير طوعية ضد جنوب افريقيا على ان تفعل ذلك ، ويمكن ان تشمل هذه التدابير :

(١) وقف الاستثمارات الجديدة وتطبيق حواجز سلبية لبلوغ هذه الغاية ؛

(ب) اعادة النظر في العلاقات البحرية والجوية مع جنوب افريقيا ؛

(ج) حظر بيع الراند الذهبي وكل القطع النقدية الاخرى المسكوكة في جنوب افريقيا ؛

(د) فرض قيود في ميدان العلاقات الرياضية والثقافية .

٣٤٢- وحث مجلس الامن في قراره ٥٦٩ (١٩٨٥) الدول الاعضاء في المنظمة على اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا من قبيل ما يلي :

(١) وقف كل استثمار جديد في جنوب افريقيا ؛

(ب) حظر بيع عملة الكروغراند وجميع قطع النقود الاخرى المضروبة في جنوب افريقيا ؛

(ج) فرض قيود في مجال الألعاب الرياضية والعلاقات الشقافية ؛

(د) إيقاف قروض التصدير المضمونة ؛

(هـ) حظر أى تعاقد جديد في المجال النووي ؛

(و) حظر أى بيع لمعدات الحاسبات الالكترونية التي قد يستعملها الجيش والشرطة في جنوب افريقيا .

٣٤٣- وترى اللجنة الخاصة ان هذين القرارين يمثلان الحد الأدنى لبرنامج للعمل ، ولاسيما للبلدان الغربية التي لم تفرض حتى الآن جزاءات على جنوب افريقيا ، على عكس الدول الافريقية والدول غير المنحازة والدول الاشتراكية .

٣٤٤- وتلاحظ اللجنة مع التقدير ان عدة بلدان غربية قامت بعمل هام ، وان كان محدودا ، في العام الماضي . وقد تابعت اللجنة هذه التطورات ، وتعلن عن الاعمال بغية تشجيع هذه البلدان على مواصلة هذا العمل ، وتشجيع البلدان الغربية الاخرى على القيام بعمل مماثل .

٣٤٥- غير انه لا بد للجنة الخاصة ان تعرب عن خيبة الامل لان عددا من الحكومات الغربية لم تقم بأى عمل ملموس رغم نداءات الرأي العام في بلدانها .

٣٤٦- ولا بد ان تعرب اللجنة ، بوجه خاص ، عن اسفها لان حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية التي تتحمل مسؤولية ضخمة عن الحالة في جنوب افريقيا ، لم تتخذ اية تدابير استجابة للقرارات ذات الصلة التي إتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن لعزل نظام الفصل العنصرى ومساندة الكفاح المشروع للشعب المضطهد . وقد امتنعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن التصويت على القرارين المذكورين لمجلس الأمن .

٣٤٧- وتابعت اللجنة باهتمام خاص موقف حكومة الولايات المتحدة بسبب اهمية دورها كشريك تجارى رئيسي لجنوب افريقيا وكزعيمة للتحالف الغربي .

٢٤٨- وقد ادانت الولايات المتحدة سياسات الفصل العنصرى بوصفها سببا للتوتر والنزاع في جنوب افريقيا ، كما ادانت تدخل قوات الامن التابعة لجنوب افريقيا في انغولا وبوتسوانا ولكنها استمرت في الاشادة بنظام بوتا على ما أعلنه من "اصلاحات" ، بل واتهمت الشعب الاسود بانه مسؤول جزئيا عن اعمال العنف . وظلت تؤكد من جديد على سياسة "المشاركة البناءة" ، متجاهلة آلام شعب جنوب افريقيا ، وعارضت فرض ايّة جزاءات على جنوب افريقيا ، وبذلك فانها تحمي نظام الفصل العنصرى في وقت قوبلت فيه جرائمه بسخط الرأى العام العالمى . وكانت سياساتها تشكل اخطر عقبة امام القيام بعمل دولي ضد الفصل العنصرى .

٢٤٩- وفي ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، أصدر رئيس الولايات المتحدة أمرا تنفيذيا بشأن بعض التدابير المحدودة مثل المنع المشروط لتقديم قروض الى نظام جنوب افريقيا وتقديم امدادات من الحاسبات الالكترونية لمؤسساته العسكرية والشرطية . وجاء هذا الامر بعد معارضة قوية من جانب الادارة للتدابير التشريعية المناهضة للفصل العنصرى والمعارضة على الكونغرس وكان القصد منه تجنب ممارسة ضغط فعال على النظام العنصرى لجنوب افريقيا . وبعد ذلك ، أعلن الاتحاد الاقصادى الاوروبى أيضا عن تدابير محدودة للغاية وغير فعالة . ويبدو أن القصد من هذه التدابير لم يكن سوى تهدئة الرأى العام وصرف الانتباه عن مطالب فرض جزاءات عاجلة وفعالة ضد نظام الفصل العنصرى وتمكينه من اكتساب مزيد من الوقت لمحاولة إضفاء الاستقرار على الحالة من خلال اعلان ما يسمى "الاصلاحات" وتصعيد أعمال القمع . ومن ثم ، واصل النظام العنصرى تحدى طلب مجلس الامن إنهاء حالة الطوارئ والبدء بصفة عاجلة في إتخاذ تدابير للقضاء على الفصل العنصرى .

٢٥٠- ولهذا ترى اللجنة الخاصة ان من الضرورى قيام المجتمع الدولى ببذل كافة الجهود الملائمة لاقتناع حكومة الولايات المتحدة ، وكذلك حكومتي المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، بان تتعاون مع الامم المتحدة في القيام بعمل دولي ضد الفصل العنصرى ، وان تمتنع عن مؤاخاة نظام الفصل العنصرى .

٢ - الحاجة الملحة الى إتخاذ اجراء فعال

٢٥١- تود اللجنة الخاصة ان تؤكد ان الكفاح البطولي لشعب جنوب افريقيا المضطهد ، الى جانب الدعم الدولى المتزايد لهذا الكفاح والنزى تشجعه الامم المتحدة ، يتيح الآن فرصة من اجل القيام بعمل حاسم لضمان الحرية والعدالة والسلام في الجنوب الافريقى

غير ان اى ابطاء في القيام بعمل يتلاءم وخطورة الحالة يحتمل ان يؤدي الى نزاع اوسع ، ويسبب معاناة للشعب لا يمكن تقدير ابعادها ، ويزيد من خطورة التهديد الذي يتعرض له السلم والامن الدوليان .

٣٥٢- وينبغي ان يتم العمل الدولي بدافع من الاحساس القوي بخطورة الحالة ، ويجب ان يستند الى استراتيجية شاملة لا الى تدابير جزئية . ويجب ان يوجه نحو تحقيق حل عادل ودائم وليس مجرد حل رمزي .

٣٥٣- وتقترح اللجنة الخاصة ان تنظر الجمعية العامة ومجلس الامن على وجه الاستعجال في هذه الحالة من جميع جوانبها ، اعترافا منها بان القضاء على نظام الفصل العنصري الالانساني في جنوب افريقيا لا غنى عنه ليس فقط من اجل حرية شعب جنوب افريقيا ، ولكن ايضا من اجل استقلال ناميبيا ، وامن وتطور الدول الافريقية المستقلة في المنطقة ، والمحافظة على السلم والامن الدوليين .

٣٥٤- وبينما تستمد اللجنة الخاصة التشجيع من القيام بعمل دولي ضد الفصل العنصري ، فانها ترى ان توقيع جزاءات طوعية وانفرادية ومحدودة من جانب الحكومات الغربية كل على حدة لا يكفي لمعالجة هذه الحالة الحرجة .

٣٥٥- وترى اللجنة انه من الضروري ان تكفل الامم المتحدة فرض جزاءات شاملة والزامية دون مزيد من الابطاء . وتحت على ضرورة بذل جهود خاصة لاقناع الدول الغربية الرئيسية بتقديم تعاونها الذي لا غنى عنه لهذا الغرض ، وتشق في ان جميع الدول الاعضاء سوف تمارس نفوذها من اجل بلوغ هذه الغاية .

٣٥٦- وينبغي في جميع الاحوال الا تؤدي الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها نظام الفصل العنصري بسبب فقدان الثقة في الدوائر المالية الغربية الى الشعور بالزهو وارجاء العمل من اجل فرض جزاءات دولية . والقيام بعمل حكومي فعال ، امر ضروري لضمان استمرار الضغط على نظام الفصل العنصري ومنع المصالح الاقتصادية الغربية من استئناف دعمها المالي للفصل العنصري .

٣٥٧- وترجو اللجنة الخاصة من الدول الاعضاء ان تقدم على وجه الاستعجال جميع المساعدات اللازمة لشعب جنوب افريقيا المضطهد وحركات تحريره الوطنية ودول خط

المواجهة في هذه المرحلة الحاسمة بغية تعزيز قدراتها الدفاعية والاقتصادية في وجه أعمال القمع والمدوان التي يتركبها النظام المنصرى .

٣٥٨- ويتيح الكفاح البطولي لشعب جنوب افريقيا ، وتزايد مساندة الرأي العام العالمي المتزايدة لهذا الكفاح ، وكذلك اخفاق الجهود المظلة التي قامت بها الدول الغربية الرئيسية لايجاد حل بالتعاون مع نظام الفصل المنصرى ، اسما للقيام بعمل فعال في هذا الوقت . وتقدم القرارات التي إتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن - ومعظمها إتخذ بالاجماع او بأغلبية ساحقة - اطارا لمثل هذا العمل . وتعلق اللجنة الخاصة اهمية خاصة على فرض جزاءات ضد نظام الفصل المنصرى بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٣٥٩- وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقريرها المقدم الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة (١١١) ، وتستدعي الاهتمام العاجل اليها . وقد اكدت الاحداث التي وقعت منذ ذلك الوقت صلاحيتها واهميتها .

٣٦٠- وتود اللجنة الخاصة في هذا التقرير ان تستدعي اهتماما خاصا الى بعض توصياتها السابقة ، وان تقدم بعض التوصيات الاضافية في ضوء التطورات التي وقعت منذ نشر تقريرها السابق .

باء - التوصيات

١ - اعادة تأكيد مقاصد الامم المتحدة

٣٦١- قامت الامم المتحدة في سياق نظرها لمشكلة الفصل المنصرى ، بتحديد مقاصدها بوضوح ، وكفلت أوسع تأييد من جانب المجتمع الدولي .

٣٦٢- وترى اللجنة الخاصة انه من المستصوب تأكيد هذه المقاصد من جديد في ضوء الحالة الراهنة ، وبالنظر الى محاولات نظام الفصل المنصرى والمتعاونين معه لإحداث بلبلة بقصد ادامة الفصل المنصرى بصورة أو بأخرى .

٣٦٣- واعلنت الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٢٤ سين المعلنون "اعلان بشأن جنوب افريقيا" ، المعتمد بالاجماع في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ والذي تكرر ذكره في

قرارات لاحقة انه ينبغي لجميع الدول ان تعترف بشرعية كفاح شعب جنوب افريقيا " من أجل القضاء على الفصل العنصرى واقامة مجتمع غير عنصرى يكفل تمتع شعب جنوب افريقيا بكامله بحقوق متساوية بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة " . واكدت من جديد انه ينبغي "تمكين شعب جنوب افريقيا بكامله من ممارسة حقه في تقرير المصير بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة" . وأعلنت أيضا انه ينبغي لجميع الدول ان تعترف "بحق شعب جنوب افريقيا المضطهد في اختيار وسيلة كفاحه" .

٣٦٤- واعترف مجلس الأمن في قراره ٤٧٣ (١٩٨٠) المعتمد بالاجماع في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠ "بشرعية كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه شعب جنوب افريقيا بكامله بالحقوق السياسية الكاملة والمتساوية بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة والمشاركة بحرية في تقرير مستقبله" .

٣٦٥- ومن خلال دعوتهما المتكررة من أجل القضاء كلية على الفصل العنصرى ، شددت الجمعية العامة ومجلس الأمن على وجه التحديد على ازالة كافة هياكل الفصل العنصرى ، بما في ذلك البانتوستانات ، وإقامة حكم الاغلبية .

٣٦٦- واكدت ان أول شرط يلزم للتوصل الى ذلك الحل هو وضع حد للقمع ، والقضاء اجراءات الحظر المفروضة على المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، والافراج عن نيلسون مانديلا وزيفانيا موتو بينغ وجميع السجناء السياسيين الآخرين .

٣٦٧- وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح ان البيان الذى صدر باسم مجلس الأمن فى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٥ جاء فيه :

"ان أعضاء المجلس يرون انه يجب ان يكون الحل العادل والدائم فى جنوب افريقيا قائما على أساس الاستئصال الكامل لنظام الفصل العنصرى وإقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب افريقيا" . كذلك طلب الأعضاء من نظام جنوب افريقيا "ان يطلق فوراً وبدون قيد أو شرط سراح كل المسجونين والمعتقلين السياسيين ، وفي مقدمتهم السيد نيلسون مانديلا" .

٣٦٨- وترى اللجنة الخاصة انه من الامور الاساسية التأكيد من جديد على هذه المقاصد والتخديد بمناورات هؤلاء الذين يؤيدون ما يسمى "بالاصلاحيات" التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى أو ما يسمى "بإقتسام السلطة" أو أية ترتيبات أخرى لا تتضمن الاستئصال الكامل للفصل العنصرى .

٣٦٩- ويتمين على الامم المتحدة أن تؤكد انه لا يمكن التوصل الى حل مقبول إلا اذا قامت حركات التحرير الوطنية وجميع هؤلاء الذين يخوضون كفاحا نشيطا من أجل الاستئصال الكامل للفصل العنصرى ، بدور حاسم في تقرير مصير البلاد . وينبغي التخديد بأية مناورات يقوم بها النظام للتشاور مع العناصر التي يختارها ، كالمواطنين معه في تنفيذ سياسة الفصل العنصرى أو حتى المشتبه في كونهم كذلك .

٣٧٠- وتشير اللجنة الخاصة أيضا الى ان الجمعية العامة لم تعترف فحسب ، في القرار ٧٣/٢٩ ألف وعدد من قراراتها الأخرى ، بأن الفصل العنصرى جريمة وبأن الكفاح المسلح ضده مشروع ، وانما اعلنت ان نظام الفصل العنصرى غير مشروع وأن حركات التحرير الوطنية هي الممثل الحقيقي للغالبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا .

٣٧١- ولذلك ، يتمين على المجتمع الدولي ان يرفض بحزم التحركات التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى من جانب واحد من أجل ما يسمى بالاصلاحيات أو أية نهج أخرى يتبعها ذلك النظام صوب تلك التحركات .

٣٧٢- ويتمين أن يوجه العمل الدولي نحو كفالة الافراج عن جميع المسجونين السياسيين ووضع حد لاعمال القمع . وينبغي أن تجرى أية مفاوضات بواسطة شعب جنوب افريقيا بشأن كيفيات ازالة الفصل العنصرى ، والاستعاضة عن نظام الفصل العنصرى بنظام آخر ، وممارسة شعب جنوب افريقيا بالكامل لحقه في تقرير المصير بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة .

٢ - حظر توريد الاسلحة والنفط

٣٧٣- دأبت اللجنة الخاصة على تأكيد أهمية الحظر الفعال والشامل لجميع أشكال التعاون العسكري مع نظام الفصل العنصرى ، بما في ذلك أى تعاون في الميدان النووى .

٢٧٤- وتؤكد التطورات التي حدثت في العام الماضي - لاسيما استخدام نظام الفصل العنصرى للقوات المسلحة على نطاق واسع للتدخل في انغولا ، وقتل اللاجئين في بوتسوانا وممارسة العنف والقمع ضد شعب جنوب افريقيا - ان تقديم أى شكل من أشكال المساعدة الى القوات العسكرية أو قوات الشرطة أو المخابرات أو أية قوات أخرى في جنوب افريقيا سوف يعتبر تواطؤا في الجرائم التي يقرها نظام الفصل العنصرى . وترى اللجنة الخاصة ان الحكومات التي تعارض التدعيم والرصد الفعال للحظر الالزامى على الاسلحة وكذلك رصد الشركات التي تقوم بتوريد المعدات والخبرة الفنية لأغراض الاستخدام العسكرى والاستخدام من جانب الشرطة ، تتحمل مسؤولية جسيمة .

٢٧٥- وتدين اللجنة الخاصة مرة أخرى التعاون السافر من جانب حكومة اسرائيل مع جنوب افريقيا ، على نحو ما هو مبين في تقريرها الخاص (A/40/22/Add.2) .

٢٧٦- وتحث اللجنة الخاصة مجلس الأمن على اتخاذ تدابير عاجلة لتدعيم الحظر على الاسلحة ، ومنع كل أشكال التعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووى وكفالة الرصد الفعال لتلك التدابير وفقا لتقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٤٣١ (١٩٧٧) (١١٣) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وهي تعلق ، في هذا الصدد ، أهمية خاصة على حظر توريد المعدات والحاسبات الالكترونية والتكنولوجيا ذات الغرض المزدوج كيما تستخدمها القوات العسكرية وقوات الشرطة في جنوب افريقيا .

٢٧٧- وترى اللجنة الخاصة ، علاوة على ذلك ، انه ينبغي فرض حظر ايجابى على توريد البترول والمنتجات البترولية والامدادات الاستراتيجية الأخرى دونما تأخير بوصفه تعزيزا أساسيا للحظر الالزامى على الاسلحة .

٣ - جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا

٢٧٨- وتعرب اللجنة الخاصة عن ارتياحها لتزايد إعراف الرأى العام في البلدان الغربية بالحاجة الملحة لفرض جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا بوصفها العنصر الاساسى للعمل الدولى من أجل القضاء على الفصل العنصرى .

٢٧٩- وقد تزايد اعتراف الرأى العام العالمى بأن الحجج التي يسوقها نظام الفصل العنصرى واصدقاؤه ، خاصة أولئك الذين يستفيدون من النظام الالئسانى للفصل العنصرى ، ضد تلك الجزاءات الاقتصادية هي من قبيل المخادعة . وفي مواجهة الدعاية

القائلة بأن الشعب الاسود في جنوب افريقيا لا يؤيد تلك الجزاءات ، لم يكتف الشعب المخطهد على حث المجتمع الدولي على وضع حد لجميع اشكال التعاون مع هذا النظام تحديا منه لنظام الفصل العنصرى ، وانما ارغم ، بكفاحه البطولي ، الممالج الاقتصادية الاجنبية على اعادة تقدير تورطها مع نظام الفصل العنصرى . واصبح واضحا الان ان القول بأن الجزاءات الاقتصادية غير مستموبة لانها تضر بالشعب المخطهد ، انما هو قول معاد اساسا لتطلعاته المشروعة . ولذلك هدد نظام الفصل العنصرى بتحويل اعباء الجزاءات وتحميلها للشعب الاسود والبلدان المجاورة . وينبغي أن يقف المجتمع الدولي بحزم في وجه هذه الحجج الكاذبة .

٢٨٠- وعلاوة على ذلك ، ترفض اللجنة الخاصة حجج اولئك الذين حققوا ارباحا طائلة من وراء الفصل العنصرى بأن هذه الجزاءات سوف تتطلب تحميلهم لتضحيات كبيرة ، وترفض التقديرات المبالغ فيها والمضللة بدرجة كبيرة لاثار الجزاءات على اقتصادات البلدان الغربية . ويتعين الاشارة الى ان معارضي الجزاءات يعارضون كذلك التدابير التي تتطلب بعض "التضحية" مثل وقف تقديم القروض والاستثمارات الاخرى الى جنوب افريقيا ، وحظر استيراد الرائد الذهبى والماس والفحم منها . وتشير اللجنة الخاصة بالاضافة الى ذلك الى ان بعض البلدان النامية قدمت تضحيات اكبر من ذلك بكثير نظرا لتعلقها بالمبادئ .

٢٨١- وتندد اللجنة الخاصة ايضا ، باستخدام "مبادئ سوليفان" و "مدونات قواعد السلوك" كوسيلة لتبرير التعاون المستمر والمتزايد مع الفصل العنصرى .

٢٨٢- وفي حين تعرب اللجنة الخاصة عن تقديرها للحكومات التي اتخذت تدابير هامة من جانب واحد ، فانها ترى ان الجزاءات الاختيارية وحدها لا تكفي ، وانه يتعين تطبيق الجزاءات على نطاق عالمي كيما تكون فعالة بصورة كاملة .

٢٨٣- وتطلب اللجنة الخاصة الى الدول الاعضاء ممارسة نفوذها بالكامل لاقناع حكومات البلدان الغربية الكبرى بتيسير فرض جزاءات اقتصادية شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٢٨٤- وتلاحظ اللجنة الخاصة بقلق بالغ عناد الدول الغربية الكبرى في رفض الاعتراف بالحالة في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بوصفها تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين ، حتى مع استمرار نظام الفصل العنصرى في ارتكاب اعمال الابادة الجماعية

وانتهاكه المتكرر للسلم ، وارتكابه لأعمال العدوان ضد دول المواجهة . وتعرب اللجنة عن أملها في أن تقتنع هذه الدول بتيسير اتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق .

٤- مقاطعة جنوب افريقيا في الميادين الرياضية والثقافية وغيرها

٢٨٥- تلاحظ اللجنة الخاصة مع عظيم الارتياح الانجازات الهامة في مقاطعة جنوب افريقيا في الميادين الرياضية والثقافية والاستهلاكية وغيرها . وهي تعتبر أن هذه المقاطعة يجب أن تعزز إلى مدى أبعد وأنه يجب تكثيف العمل ضد أولئك الذين يمرون على التعاون مع الفصل العنصري رغم الطابع اللاإنساني المتزايد لنظام الفصل العنصري .

٢٨٦- ولهذا ، ترحب اللجنة الخاصة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية ، والنقابات ، والحركات المناهضة للفصل العنصري وغيرها ضد الرياضيين والرياضيات ، والفنانين وغيرهم ممن يواصلون القيام بالعبء أو تقديم عروضهم في جنوب افريقيا . وهي تدعو لاتخاذ كل التدابير المناسبة لإظهار اشمئزاز الرأي العام من المتعاونين مع الفصل العنصري ، كحرمانهم من التسهيلات والرعاية . وتدعو أيضا لاتخاذ إجراء ضد الهيئات الرياضية التي لا تمتنع فقط عن مقاطعة جنوب افريقيا بل تعاقب أيضا الجهات التابعة لها والتي تقاطع الفرق والأشخاص الرياضيين من جنوب افريقيا .

٢٨٧- وتعرب اللجنة الخاصة عن ارتياحها لأن اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية أعدت مشروع اتفاقية بعد مشاورات واسعة . وهي تأمل أن تعتمد الجمعية العامة الاتفاقية وأن يبدأ مريانها في أقرب فرصة .

٥ - تقديم المساعدة لشعب جنوب افريقيا المضطهد وحركات تحريره الوطني

٢٨٨- تعلق اللجنة الخاصة أهمية قصوى على الحاجة إلى زيادة كبيرة في المستوى الحالي للمساعدة التي تقدم لشعب جنوب افريقيا المقهور وحركات تحريره الوطني في هذا الوقت الحاسم .

٣٨٩- وهناك حاجة ملحة لزيادة المساعدة الانسانية والتعليمية زيادة كبيرة نظرا لآعمال القمع والقتل الواسعة النطاق التي يقوم بها نظام الفصل العنصري ووحشيته ضد الطلاب .

٣٩٠- وهناك حاجة ملحة بنفس القدر لتقديم مساعدة مباشرة الى حركات التحرير الوطني ، كدليل عملي على مساندة كفاحها المشروع .

٣٩١- وتحت اللجنة الخاصة الجمعية العامة على توجيه نداء عاجل الى الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات من أجل تقديم هذه المساعدة .

٦ - العمل المنسق من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها

٣٩٢- تؤكد اللجنة الخاصة أنه ينبغي للأمم المتحدة وجميع وكالاتها أن تدرك أن على منظومة الأمم المتحدة واجبا لا مفر منه وهو أن تسهم اسهاما كاملا في القضاء التام على الفصل العنصري .

٣٩٣- وتعترف اللجنة بالاسهام الكبير الذي قامت به عدة وكالات ، وتلاحظ مع الارتياح الاعلان بأن مجلس المعاشات التقاعدية المشترك لموظفي الأمم المتحدة قد سحب أمواله المستثمرة في الشركات العاملة في جنوب افريقيا .

٣٩٤- وتقترح أن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام وجميع الوكالات المتخصصة أن تنهي أي ودائع أو استثمارات أخرى في أي مصارف أو شركات تعمل في جنوب افريقيا وأن تنهي أية تعاقدات معها أو تمتنع عن توفير التسهيلات لها . وتوصي بأن يوقف صندوق النقد الدولي جميع أشكال المساعدة لنظام الفصل العنصري .

٣٩٥- وتوصي اللجنة الخاصة بمطالبة هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بإبلاغ الجمعية العامة عن الأعمال التي اتخذتها أو تخطط لاتخاذها من أجل القضاء على الفصل العنصري والتعاون في تنفيذها . وتقترح اللجنة أيضا أن يرجى من الأمين العام ، بالتشاور مع لجنة التنسيق الادارية تقديم تقرير الى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة عن السبل التي تكفل قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمزيد من الأعمال وفقا لقرارات الجمعية العامة .

٣٩٦- وتوصي اللجنة الخاصة أيضا بأن يرجى من الأمين العام وفقا لقرارات الأمم المتحدة أن يتخذ خطوات نشطة وفعالة لتشجيع العمل الدولي ضد الفصل العنصري ، بما في ذلك فرض الجزاءات .

٧ - المركز القانوني لنظام الفصل العنصري

٣٩٧- تشدد اللجنة الخاصة على أهمية تطوير القانون الدولي ضد الفصل العنصري وتسترعي الاهتمام بشكل خاص الى الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية المعنية بالمركز القانوني لنظام الفصل العنصري والجوانب القانونية الاخرى للكفاح ضد الفصل العنصري والتي نظمتها اللجنة في لاغوس في آب/أغسطس ١٩٨٤ (انظر A/39/423-S/16709 Corr.1 ، المرفق) .

٣٩٨- وينبغي عدم منح أي إعراف بنظام الفصل العنصري ودستوره العنصري الذي أدين ووصف بأنه " لاغ وباطل " وفقا لاعلان لاغوس الصادر في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ وقرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) وكذلك قرارات الجمعية العامة . وتعد أي محاولة لاعطاء الشرعية لنظام الفصل العنصري عملا عدائيا ضد أغلبية شعب جنوب افريقيا .

٣٩٩- ولا توجد أية ذريعة - كالرغبة في اقناع نظام الفصل العنصري بأن يتعاون في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا - يمكن أن تبرر اضعاف الاحترام على هذا النظام الاجرامي او إعاقه تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

٨ - برنامج عمل اللجنة الخاصة

٤٠٠- تعتمزم اللجنة الخاصة تكثيف أنشطتها طبقا لولايتها ، وفي ضوء الحالة الخطيرة الراهنة في جنوب افريقيا .

٤٠١- وتعتزم اللجنة الخاصة ايلاء اهتمام خاص للمشاورات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية بهدف تعزيز الاجراء الدولي المتضافر لدعم الكفاح الشرعي لشعب جنوب افريقيا في سبيل اقامة مجتمع غير عنصري ، والتشجيع على زيادة المساعدة المقدمة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركات تحريره الوطني ؛ وزيادة الوعي العام بالحالة في جنوب افريقيا وباهتمامات الامم المتحدة . وسوف تقوم اللجنة الخاصة بتكثيف جهودها الرامية الى توعية الجماهير في جميع بلدان العالم وتشجيعها

على إتخاذ إجراءات في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، وكذلك كشف خداع الحجج الزائفة التي يسوقها النظام العنصرى وأنصاره .

٤٠٢- وتحقيقا لتلك الغاية ، ستقوم اللجنة الخاصة بإيفاد بعثات بعيدا عن المقر ، كما ستقوم بتنظيم ودعم مؤتمرات وحلقات دراسية ، وعقد جلسات استماع وغيرها من الأنشطة ، وتكليف خبراء بإجراء دراسات ونشرها . وتعتزم اللجنة الخاصة التماس المشورة والمساعدة من القائمين بحملات مناهضة الفصل العنصرى ومن خبراء الدعاية وغيرهم من الخبراء الذين نذروا أنفسهم للكفاح ضد الفصل العنصرى بوصفهم خبراء استشاريين ذوى مكانة خاصة .

٤٠٣- ولدى اللجنة الخاصة عدد من المشاريع الجارى النظر فيها على نحو نشط ، كما انها تدرك انها ستحتاج الى الابقاء على مرونة برنامج عملها بالنظر الى التغيير السريع للحالة في الجنوب الافريقي .

٤٠٤- وترجو اللجنة الخاصة أن تُمنح اعتمادا خاصا قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من الميزانية العادية للامم المتحدة لعام ١٩٨٦ ، لتنفيذ مشاريع خاصة تحددها اللجنة ، كما ترجو الحصول على موارد كافية للاضطلاع بأنشطة أخرى .

٩ - الخلاصة

٤٠٥- وفي الختام ، توجه اللجنة الخاصة الانتباه الى انه بحلول عام ١٩٨٦ ستكون قد انقضت ٤٠ سنة على بدء قيام الامم المتحدة بالنظر في مشكلة العنصرية في جنوب افريقيا . وينبغي لتلك الذكرى أن تكون بمثابة مناسبة لتقييم دور الامم المتحدة في مواجهة التحدي الذي يفرضه الفصل العنصرى على منظمة انبثقت من حرب عالمية مروعة ضد العنصرية النازية ، وأن تكون بمثابة مناسبة كذلك لاتخاذ اجراء يتسم بالتصميم والحسم .

٤٠٦- وإن عدم قدرة العمل الدولى ، حتى الآن ، على القضاء على الفصل العنصرى قد تسبب في تعرض شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، والدول الافريقية المستقلة ، لمعاناة شديدة .

٤٠٧- وقد اضطرت اللجنة الخاصة الى الاعراب عن جزعها ازاء السياسات والاجراءات المتخذة من جانب بعض الحكومات ، وازاء أنشطة بعض الشركات عبر الوطنية والمصالح الأخرى ، بهدف عرقلة الاجراءات الدولية وتمكين نظام الفصل العنصرى من تشكيل خطط مطرده التزايد بالنسبة لافريقيا والسلم الدولي . غير ان هدف اللجنة الخاصة هو تعزيز الجهود الرامية الى اقناع تلك الحكومات والمصالح بالكف عن ممارسة سياساتها المشؤومة حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يعمل على نحو متضافر وفعال على القضاء على الفصل العنصرى واعادة جنوب افريقيا الى شعبها .

٤٠٨- وقد قوضت فعالية الأمم المتحدة من جراء مواقف أقلية من الحكومات التي لم تعتمد الى تنسيق جهودها مع الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء . فهي لم تقتصر على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا ، وانما زادت من علاقاتها الاقتصادية مع ذلك البلد . وبدلا من أن تتزعم تلك الحكومات الرأي العام ، في بلدانها ، تأييدا للأمم المتحدة ، رفضت مطالب الرأي العام المؤيدة لقرارات الأمم المتحدة .

٤٠٩- واللجنة الخاصة يحدوها أمل صادق في أن تعيد تلك الحكومات النظر في مواقفها في ضوء الحالة الراهنة في جنوب افريقيا ، وفي ضوء المناقشات المتعلقة بالتدابير الرامية الى تعزيز فعالية الأمم المتحدة .

٤١٠- وتشير اللجنة الخاصة الى أن الجمعية العامة قد بادرت ، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأمم المتحدة ، بالاعتراف ، في القرارين ٢٤١١ بء و جيم (د - ٣٠) المؤرخين في ٢٨ تشرين الثاني/توفمبر ١٩٧٥ ، "بإسهام حركات التحرير والمناهضين الآخرين للفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية في العمل على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة " ، كما أعلنت "أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه شعب افريقيا الجنوبية المضطهد وحركاته التحريرية ، وتجاه الاشخاص المسجونين والمفروض عليهم قيود والمنفيين بسبب كفاحهم ضد الفصل العنصرى" . ومنذ ذلك الحين ، أشار شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركات تحريره ، بكافحهم البطولي ، قدرا أكبر من الإعجاب من جانب المجتمع الدولي .

٤١١- وتأمل اللجنة الخاصة في أن يساعد كفاح وتضحية ذلك الشعب وحركات تحريره وكذلك الوحشية المتزايدة للنظام العنصرى الخسيس ، في اقناع العدد القليل من الحكومات المعنية بتنسيق مواقفها مع مواقف الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء بهدف القيام بعمل فعال تحت اشراف الأمم المتحدة .

الحواشي

- (١) . GA/AP/1563
- (٢) . GA/AP/1595 و GA/AP/1594 و A/AC.115/SR.558
- (٣) . GA/AP/1612 و GA/AP/1604
- (٤) . GA/AP/1618 و GA/AP/1616 و GA/AP/1622
- (٥) . GA/AP/1611
- (٦) . GA/AP/1582
- (٧) . GA/AP/1597
- (٨) . GA/AP/1636/Rev.1
- (٩) . GA/AP/1661
- (١٠) . GA/AP/1660
- (١١) . Corr.1 و A/40/213
- (١٢) انظر A/AC.115/PV.553 و 554 و A/AC.115/L.617 و A/AC.115/PV.560 و 561 و A/AC.115/L.620 و A/AC.115/PV.567 و 568 و A/AC.115/L.625 و A/AC.115/PV.572 و A/AC.115/L.628 و Add.1 .
- (١٣) كريستيان ساينس مونيتور ، ١ آب/أغسطس ١٩٨٥ .
- (١٤) رويتر ، ١ آب/أغسطس ١٩٨٥ .
- (١٥) Hansard (كاب تاون) ، ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ .
- (١٦) التايمز (لندن) ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ .
- (١٧) Hansard (كاب تاون) ، ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ .
- (١٨) المرجع نفسه ، ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ .
- (١٩) Focus (مندوق الدفاع والمعونة الدولي) ، العدد ٥٨ (أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٥) .

الحواشي (تابع)

- (٢٠) كاب تايمز ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٢١) الفاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٢٢) رويتر ، ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٥ والنيويورك تايمز ، ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٥ .
- (٢٣) ستار الاسبوعية ، ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ و Government Gazette ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ .
- (٢٤) الفاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٢٥) Sowetan ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ .
- (٢٦) Lawyers' Committee for Civil Rights under Law, Briefing Paper on the United Democratic Front Treason Trial , (Washington, D.C. , August 1985) .
- (٢٧) الفاينانشيال ميل ، ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٢٨) Focus ، صندوق الدفاع والمعمونة الدولي العدد ٥٨ (أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٥) .
- (٢٩) Hansard (كاب تاون) ، ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ .
- (٣٠) الفارديان (لندن) ، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٣١) South Africa/Namibia Update ، تموز/يوليه ١٩٨٥ .
- (٣٢) التايمز (لندن) ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٣٣) الفارديان (لندن) ، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٣٤) Sowetan ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٣٥) الفارديان (لندن) ، وستار ، جوهانسبرغ ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥ .
- (٣٦) Hansard (كاب تاون) ، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ .
- (٣٧) الفاينانشيال ميل ، لندن ، ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٣٨) Hansard (كاب تاون) ، ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ .

الحواشي (تابع)

- (٣٩) Cape Times ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٤٠) موجز أنباء المؤتمر الوطني الافريقي ، لندن ، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٤١) رويتر ، ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٤٢) الفارديان (لندن) ، ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٤٣) المرجع نفسه ، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٤٤) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وستار ، جوهانسبرغ ، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .
- (٤٥) ستار (جوهانسبرغ) ، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .
- (٤٦) التوازن العسكري ، ١٩٨٤-١٩٨٥ ، (لندن ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) ، الصفحتان ٨٢ و ٨٣ .
- (٤٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٨٢ .
- (٤٨) ستار (جوهانسبرغ) ، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .
- (٤٩) موجز أنباء المؤتمر الوطني الافريقي (لندن) ، العدد ٢٦ (الاسبوع المنتهي في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ، مختصر من الديلي نيوز ، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٥٠) المرجع نفسه ، مقتطفات من Cape Times ، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٥١) الفاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ؛ والنيويورك تايمز ، ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ .
- (٥٢) الفاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، الصفحة ٦٥ .
- (٥٣) A/AC/131/179 ، الفقرة ٢٣ .
- (٥٤) الفاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٥٥) المرجع نفسه .

الحواشي (تابع)

- (٥٦) Daily Report ، المجلد الخامس ، العدد ٩٣ ، (١٤ أيار/مايو ١٩٨٥) ،
وستار (جوهانسبرغ) ، ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٥٧) المرجع نفسه .
- (٥٨) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٥٩) المرجع نفسه ، ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٦٠) ستار (جوهانسبرغ) ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ .
- (٦١) المرجع نفسه .
- (٦٢) المرجع نفسه .
- (٦٣) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٦٤) Africa News (دور هام ، نورث كارولينا) ، المجلد الثالث والعشرون ،
العددان ١٥ و ١٦ (٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤) ، الصفحة ١ .
- (٦٥) موجز الأنباء الاسبوعي للمؤتمر الوطني الافريقي (لندن) ، العدد ١٥
(الاسبوع المنتهي في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥) ، مختصر من The Citizen (جوهانسبرغ) ،
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .
- (٦٦) Africa News ، (دور هام ، نورث كارولينا) المجلد الثامن عشر ،
العددان ١٥ و ١٦ (٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤) .
- (٦٧) Sub-Saharan Report (ارلينغتون ، فيرجينيا) ، ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ،
و Paris Defense Journal ، العدد ٤٧ (تموز/يوليه ١٩٨٤) .
- (٦٨) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .
- (٦٩) Star Airmail Weekly Edition (جوهانسبرغ) ، ٣ كانون الاول/ديسمبر
١٩٨٤ .
- (٧٠) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .

الحواشي (تابع)

- (٧١) النيويورك تايمز ، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .
- (٧٢) رويتر (بريتوريا) ، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
- (٧٣) تم انتاج المفاعلات بموجب ترخيص من شركة وستنفهاوس الكتريك ، وقامت بتسليمها شركة Framatome ، التي تملك الحكومة الفرنسية ثلث أسهمها . فضلا عن ذلك ، قُدم التمويل من جانب اتحاد مالي يضم مصرفين فرنسيين ، وهما Credit Lyonnais و Bank de L'Indochine .
- (٧٤) الفارديان (لندن) ، ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٧٥) معظم المعلومات الواردة في هذا الفرع منقولة عن الاستعراضات الربع سنوية التي يجريها مصرف احتياطيات جنوب افريقيا .
- (٧٦) نيويورك تايمز ، ٢٨ آب/اغسطس ١٩٨٥ .
- (٧٧) الراند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- (٧٨) موجز انباء المؤتمر الوطني الافريقي (لندن) ، العدد ٤٤ (١٩٨٤) .
- (٧٩) South African Digest (بريتوريا) ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
- (٨٠) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٨١) المرجع نفسه .
- (٨٢) الراند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
- (٨٣) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٨٤) المرجع نفسه ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .
- (٨٥) South African Digest (بريتوريا) ، ٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

الحواشي (تابع)

- (٨٦) Technologies to Reduce U.S. import : Strategic Materials (٨٦)
Vulnerability (واشنطن العاصمة ، كونغرس الولايات المتحدة الامريكية ، مكتب تقييم التكنولوجيا) .
- (٨٧) Africa News ، ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ ؛ The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ؛ والغاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- (٨٨) النيويورك تايمز ، ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٨٩) النشرة الربع سنوية لمصرف احتياطيات جنوب افريقيا .
- (٩٠) المرجع نفسه .
- (٩١) Star Airmail Weekly Edition (جوهانسبرغ) ، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .
- (٩٢) South African Digest (بريتوريا) ، ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ .
- (٩٣) الراند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- (٩٤) South African Digest (بريتوريا) ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .
- (٩٥) الواشنطن تايمز ، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
- (٩٦) South African Digest (بريتوريا) ، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ؛ و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- (٩٧) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .
- (٩٨) المرجع نفسه ، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .
- (٩٩) اليونيتدبري انترناشيونال (جنيف) ، ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (١٠٠) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- (١٠١) Sowetan ، ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٥ .

الحواشي (تابع)

- (١٠٢) نيويورك تايمز ، ٣ آب/اغسطس ١٩٨٥ .
- (١٠٣) المرجع نفسه ، ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ .
- (١٠٤) المرجع نفسه ، ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ .
- (١٠٥) الراند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
- (١٠٦) اليونيتدبرم انترناشيونال (ولنفتون) ، ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .
- (١٠٧) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- (١٠٨) المرجع نفسه ، ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- (١٠٩) South African Digest (بريتوريا) ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .
- (١١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ (A/39/22) .
- (١١١) المرجع نفسه ، الصفحات ٢٨٤ - ٤١٨ .
- (١١٢) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، (S/14179) .

المرفق الاول

قائمة بالبيانات المادرة عن اللجنة الخاصة

- أصدرت اللجنة الخاصة البيانات التالية خلال الفترة المستمرة :
- بيان مشترك صادر عن اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري ولجنة الكومنولث المعنية
بالجنوب الافريقي بشأن الاتفاق على القيام بعمل
مشترك لمناهضة الفصل العنصري
GA/AP/1564
(٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤)
- بيان من الرئيس يشيد فيه بقرار منح جائزة نوبل
للسلم الى الاسقف ديزموند توتو
GA/AP/1574
(١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤)
- بيان من رئيس الجمعية العامة يكرر فيه الاعراب
عن القلق ازاء أعمال العنف في جنوب افريقيا
ويناشد مجلس الامن العمل على تفادي "كارثة
عنصرية"
GA/AP/1580
(٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)
- بيان من الرئيس يطالب فيه بانهاء أعمال العنف
والقمع التي يمارسها نظام الفصل العنصري في
جنوب افريقيا
GA/AP/1582
(١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)
- بيان من الرئيس يثني فيه على قرار اطلاق اسم
نيلسون وويني مانديلا على ناصية احد شوارع
مدينة نيويورك
GA/AP/1584
(١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤)
- بيان من الرئيس يدعو فيه المجتمع الدولي الى
المطالبة باطلاق سراح ستة من قادة الجبهة
الديمقراطية المتحدة في جنوب افريقيا
GA/AP/1585
(١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤)

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بيان من الرئيس يرفض فيه اقتراح رئيس جنوب
افريقيا بانشاء "محفل غير رسمي" بشأن الحقوق
السياسية للأغلبية الافريقية

GA/AP/1588
(٦ شباط/فبراير ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس الى عمدة مدينة نيويورك لاطلاق
اسم نيلسون وويني مانديلا على الناصية الجنوبية
الشرقية لشارع ٤٢ والجادة الثانية (42nd
Street و 2nd Avenue)

GA/AP/1589
(٨ شباط/فبراير ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يدين فيه الجولة التي يعتزم
فريق الرغبي النيوزيلندي القيام بها في جنوب
افريقيا

GA/AP/1590
(١١ شباط/فبراير ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يحث فيه منظمي مسابقة الجائزة
الكبرى لميامي على استبعاد جنوب افريقيا

GA/AP/1593
(١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يشيد فيه بقرار جامعة هارفارد
ببيع الاصول التي تملكها في الشركات التي لها
معاملات تجارية في جنوب افريقيا

GA/AP/1594
(١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس الى الجماعات الهولندية
المناهضة للفصل العنصري ، بشأن القرار الذي
اتخذته المصارف في هولندا بوقف بيع راند جنوب
افريقيا الذهبي

GA/AP/1595
(١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يدين فيه أعمال العنف التي قام
بها مؤخرا النظام العنصري في جنوب افريقيا

GA/AP/1597
(٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥)

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بيان من الرئيس ينادي فيه بالاحتفال على أوسع نطاق باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

GA/AP/1601
(١١ آذار/مارس ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يشيد فيه بقيام المنظمات غير الحكومية بالاحتجاج لمدة أربعة أيام في واشنطن العاصمة ضد العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا ، ١٩ - ٢٢ نيسان/ابريل

GA/AP/1602
(١١ آذار/مارس ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس الى عمدة مدينة نيويورك يشيد فيه بقانون مدينة نيويورك الذي يحظر ايسداع اموال المدينة في المصارف التي تقدم خدمات الى حكومة جنوب افريقيا

GA/AP/1604
(١٨ آذار/مارس ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس الى ستيغي واندر يعرب فيها عن تقديره لمساهمته في الكفاح ضد الفصل العنصري

GA/AP/1611
(٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس الى ويليام ل. براون ، كبير الموظفين التنفيذيين في مصرف بوسطن ، لقراره بوقف تقديم القروض الى جنوب افريقيا

GA/AP/1612
(٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس يهنئ فيها مجلس نواب نيوزيلندا لمطالبته فريق الرغبي برفض دعوة جنوب افريقيا

GA/AP/1614
(٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس يهنئ فيها مجلس مدينة ليسيستر (المملكة المتحدة) لمقاطعته فريق الرغبي الذي قام بجولة في جنوب افريقيا

GA/AP/1615
(٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

رسالة من الرئيس يعرب فيها عن تقديره لشركة
مورغان غارانتى تراست لقرارها بوقف تقديم
القروض الى جنوب افريقيا

GA/AP/1616
(٣ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يشيد فيه بطلاب جامعة كولومبيا
لحملة وقف الاستثمارات التي قاموا بها اعتراضا
على الفصل العنصري في جنوب افريقيا

GA/AP/1618
(٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

رسالة تمزية من الرئيس بمناسبة جنازة الاشخاص
الذين قتلتهم شرطة مكافحة الشغب في جنوب
افريقيا

GA/AP/1620
(١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يعرب فيه عن سخطه لقرار فريق
الرغبي النيوزيلندي المؤلف بكامله من السود
بالقيام بجولة في جنوب افريقيا

GA/AP/1621
(١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يرحب فيه بالحملة الدولية لسحب
الاستثمارات من جنوب افريقيا

GA/AP/ 1622
(١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس يهنئ فيها حكومة نيوزيلندا
لاصدارها بيانا تعارض فيه اتحاد كرة الرغبي
للقيام بجولة في جنوب افريقيا

GA/AP/1624
(٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

بيان من الرئيس ينادي فيه باتخاذ اجراء سريع ضد
تعذيب معارضي الفصل العنصري في جنوب افريقيا

GA/AP/1636/Rev.1
(١٥ ايار/مايو ١٩٨٥)

بيان من الرئيس ينادي فيه بالاحتفال على اوسع
نطاق بيوم التضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح

GA/AP/1642
(١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥)

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو فيه الى اتخاذ
اجراء دولي لانتقاذ حياة المناضلين من اجل
الحرية في جنوب افريقيا

GA/AP/1646
(٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥)

بيان من الرئيس بالنيابة يشيد فيه بالسوييد
والنرويج والدانمرك لوقف رحلات شركة طيران
الخطوط الجوية الاسكندنافية الى جنوب افريقيا
بنهاية عام ١٩٨٥

GA/AP/1647
(٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥)

رسالة تعزية من الرئيس بالنيابة الى مؤتمر
الوحدويين الافريقيين لازانيا لوفاة جون ن .
بوكيلا ، رئيس المؤتمر

GA/AP/1648
(٢ تموز/يوليه ١٩٨٥)

رسالة من الرئيس يحث فيها فريق الرغبي
النيوزيلندي على رفض القيام بجولة في جنوب
افريقيا مادام الفصل العنصري قائما فيها

GA/AP/1650
(١١ تموز/يوليه ١٩٨٥)

بيان من الرئيس بالنيابة يدين فيه الحرق العمد
لمقر الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري

GA/AP/1652
(١٨ تموز/يوليه ١٩٨٥)

بيان من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
تدين فيه فرض حالة الطوارئ في جنوب افريقيا

GA/AP/1655
(٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٥)

بيان من الرئيس بالنيابة بشأن تصعيد اعمال
العنف في جنوب افريقيا

GA/AP/1657
(١٢ آب/أغسطس ١٩٨٥)

بيان من الرئيس بالنيابة يدين فيه الاجراء الذي
اتخذ ضد وينني مانديلا

GA/AP/1658
(١٤ آب/أغسطس ١٩٨٥)

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن انزعاجه
لقيام فريق الرغبي بجولة في جنوب افريقيا

GA/AP/1659
(١٥ آب/اغسطس ١٩٨٥)

بيان من اللجنة الخاصة يصف فيه بيان بوتابانه
شاهد ينم عن التحدي ويدل على وحشية لا تعرف
الرحمة من جانب الاقلية البيضاء

GA/AP/1660
(١٩ آب/اغسطس ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يدعو فيه الى تجديد الجهد
لانقاذ حياة أحد مناصري المؤتمر الوطني الافريقي
لجنوب افريقيا الذي يواجه الاعداد في جنوب
افريقيا

GA/AP/1661
(١٩ آب/اغسطس ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يدين فيه اعتقال سلطات جنوب
افريقيا للدكتور آلان بوماك وهو من مناهضي
الفصل العنصري

GA/AP/1664
(٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٥)

بيان من اللجنة الخاصة يدعو المجتمع الدولي الى
اقناع جنوب افريقيا بالتفاوض مع الاغلبية من
السكان الاصليين وتجنب اراقة الدماء

GA/AP/1665
(٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)

بيان من الرئيس يدين نظام جنوب افريقيا لنقل
السكان بالقوة

GA/AP/1667
(٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)

بيان من اللجنة الخاصة يدعو الى الاحتفال على
أوسع نطاق بيوم التضامن مع المعتقلين
السياسيين في جنوب افريقيا

GA/AP/1668
(٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)

المرفق الثاني

قائمة بوشائق اللجنة الخامسة

- A/AC.115/L.620 الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري
- A/AC.115/L.621 تقرير بعثة اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري الموفدة الى انغولا وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة (٣ - ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥)
- A/AC.115/L.622 جدول أعمال المؤتمر المعني "باليد العاملة وجنوب افريقيا" المعقود في ١ و ٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، في مجلس المنطقة رقم ٢٧ التابع للاتحاد الامريكي لموظفي الولاية والمقاطعات والبلديات ، مدينة نيويورك
- A/AC.115/L.623 تقرير المؤتمر الدولي المعني بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري ، أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، من ٧ الى ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥
- A/AC.115/L.624 تقرير المؤتمر الدولي لمقاطعة جنوب افريقيا في مجال الالعاب الرياضية ، المعقود في دار اليونسكو ، باريس ، من ١٦ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٥
- A/AC.115/L.625 الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح - يوم سويتو
- A/AC.115/L.626 بيانان من القس آلان بوساك رئيس الاتحاد العالمي للكنائس البروتستانتية وعضو اللجنة التنفيذية لمجلس كنائس جنوب افريقيا ، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الجلسة الطارئة للجنة الخاصة المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٥
- (يتبع)

المرفق الثاني (تابع)

- | | |
|---|----------------|
| البيان الذي اعتمدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصري في جلستها ٥٧١ المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ | A/AC.115/L.627 |
| الرمائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح
المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا (٩ آب/أغسطس ١٩٨٥) | A/AC.115/L.628 |

المرفق الثالث

القروض المصرفية الدولية المقدمة الى جنوب افريقيا

(تموز/يوليه ١٩٨٤ - نيسان/ابريل ١٩٨٥)

<u>المصارف التي أمكن التعرف عليها</u>	<u>مقدار القرض (بالملايين)</u>	<u>الجهة المقترضة بجنوب افريقيا</u>	<u>التاريخ</u>
Stnadard Bank of South Africa	٤٢ (دولار)	ادارة البريد	تموز/يوليه ١٩٨٤
Swiss Volksbank (CH)		والمواصلات السلكية	
Oesterreische Landesbank AG (AU)		واللاسلكية	
Allgemeine Sparkasse (AU)			
Credit lyonnais (F)			
Banque nationale de Paris (F)			
Société générale (F)			
Banca Commerciale Italiana(IT)			
Bayerische Hypotheke - nund Wech- sel - Bank (FRG)			
Guinness Mahon and Company(UK)	٣٠ (جنيه استرليني)	خدمات النقل	
Hambros Bank, Ltd. (UK)		بجنوب افريقيا	
Hill Samuel and Company Ltd. (UK)	٤٠ (جنيه استرليني)	جمهورية جنوب افريقيا	
NM Rothschild and Sons, LTD. (UK) and other Participating banks			
Credit suisse (CH)	١٠٠ (فرنك)	لجنة التزويد بالكهرباء	آب/أغسطس ١٩٨٤
Commerzbank AG (FRG)	١٠٠ (مارك الماني)	لجنة التزويد بالكهرباء	أيلول/سبتمبر ١٩٨٤
Dresdner Bank AG (FRG)			
Bayerische Vereinbank AG (FRG) (يتبع)			

المرفق الثالث (تابع)

<u>المصارف التي أمكن التعرف عليها</u>	<u>مقدار القرض (بالملايين)</u>	<u>الجهة المقترضة بجنوب افريقيا</u>	<u>التاريخ</u>
Berliner Handels - und Frank - furter Bank (FRG)			
Credit lyonnais (F)			
Deutsche Bank AG (FRG)			
Kredietbank International Group (B)			
Nedbank International			
union Bank of Switzerland (CH)			
Westdeutsche Landesbank Giroz- entrale (FRG)			
و ٨٣ من المصارف المشتركة الاخرى			
Paribas (F)	١٠ (دولار)	مجلس مياه الراند	
...			
Credit commercial de France(F)	٩,٩ (فرنك سويسرى)	مدينة كيب تاون	تشرين الاول /
Banque internationale a Luxem- bourg SA (LUX)	٤٠ (وحدة العملة الاوروبية)	ادارة البريد والمواصلات السلكية واللاملكية	اكتوبر ١٩٨٤
Kredietbank International Group (B)			
Banque generale du Luxembourg SA (LUX)			
Banque indosuez (F)			
BBL International,Ltd. (UK)			
Berliner Handels - und Frank - furter Bank (FRG)			
Commerzbank AG (FRG)			
(يتبع)			

المرفق الثالث (تابع)

<u>المصارف التي أمكن التعرف عليها</u>	<u>مقدار القرض (بالملايين)</u>	<u>الجهة المقترضة بجنوب افريقيا</u>	<u>التاريخ</u>
Creditanstalt-Bankverein (AU)			
Dresdner Bank AG (FRG)			
Hill Samuel and Company Ltd. (UK)			
Societe generale (F)			
Societe generale de Banque SA (B)			
Swiss Bank Corporation Inter- national, Ltd. (CH)			
The Trust Bank of Africa, Ltd.			
Union Bank of Switzerland (CH)			
و ٢٨ من المصارف المشتركة الاخرى			
Union Bank of Switzerland,Ltd. (CH)	٩٠ (فرنك سويسرى)	خدمات النقل بجنوب افريقيا	تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٤
Deutsche Bank AG (FRG)	١٠٠ (مارك المانى)		
Berliner Handels - und Frank - furter Bank (FRG)			
Bayerische Vereinsbank AG(FRG)			
Commerzbank AG (FRG)			
Swiss Bank Corporation Inter- national, Ltd. (CH)			
Union Bank of Switzerland,Ltd. (CH) و ٧٤ من المصارف المشتركة الاخرى			
Societe generale (F)	٧٥ (دولار)	مصرف ستاندارد المحدود	
Banco de Bilbao SA (SP)		بجنوب افريقيا	
Banco di Sicilia (IT)			
(يتبع)			

المرفق الثالث (تابع)	الجهة المقترضة	التاريخ
مقدار القرض	بجنوب افريقيا	
(بالملايين)		
المصارف التي أمكن التعرف عليها		
Banque internationale a Luxem - bourg SA (LUX)		
Istituto Bancario sao Paolo a Torino (IT)		
Oesterreische Landesbank AG(AU)		
Societe generale de Banque (B)		
Deutsche Bank AG (FRG)	٢٥٠ (مارك الماني)	كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤
Commerzbank AG (FRG)		
Dresdner Bank AG (FRG)		
Union Bank of Switzerland Ltd. (CH)		
Banque Paribas (F)		
Bayerische Landesbank Giroz- entrale (FRG)		
Berliner Handels - und Frank - furter Bank (FRG)		
Westdeutsche Landesbank Giroz- entrale (FRG)		
Nedbank International and 69 other Participating banks		
Dresdner Bank AG (FRG)	١٠٠ (مارك الماني)	كانون الثاني / يناير ١٩٨٥
Bayerische Vereinsbank AG(FRG)	(غنبل للاستثمار المحدودة)	
Commerzbank AG (FRG)		
Westdeutsche Landesbank Giroz- entrale (FRG)		
Banque indosuez (F)		
(يتبع)		

المرفق الثالث (تابع)	الجهة المقترضة	مقدار القرض	التاريخ
المصارف التي يمكن التعرف عليها	بجنوب افريقيا	(بالملايين)	
Banque internationale a Luxembourg SA (LUX)			
Credit commercial de France(F)			
Kredietbank International			
Group (B)			
N.M.Rothschild and Sons, Ltd.			
(UK)			
Union Bank of Switzerland			
(Securities), Ltd. (CH) و ٥٧ من			
المصارف المشتركة الاخرى			
Union Bank of Switzerland (CH)	جمهورية جنوب افريقيا	٥٥ (فرنك سويسرى)	
Swiss Bank Corporation (CH)	ادارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	١٠٠ (فرنك سويسرى)	شباط/فبراير ١٩٨٥
Commerzbank AG (FRG)	لجنة التزويد بالكهرباء	٧٥ (دولار)	
Union Bank of Switzerland			
(Securities), Ltd. (CH)			
و ٢٢ من المصارف المشتركة			
Credit Commercial de France(F)	خدمات النقل بجنوب افريقيا ٥٠ (وحدة العملة الاوروبية)		
Kredietbank International			
Group (B)			
Banca Commerciale Italiana(IT)			
Banque generale du Luxembourg			
SA (LUX)			
Banque indosuez (F)			
(يتبع)			

المرفق الثالث (تابع)

<u>المصارف التي أمكن التعرف عليها</u>	<u>مقدار القرض (بالملايين)</u>	<u>الجهة المقترضة بجنوب افريقيا</u>	<u>التاريخ</u>
Banque internationale a Luxem- bourg SA (LUX)			
Banque Paribas Capital Markets (F)			
BBL International (UK), Ltd. (000)			
Berliner Handel s- und Frank - furter Bank (FRG)			
Deutsche Bank AG (FRG)			
Dresdner Bank AG (FRG)			
European Banking Company, Ltd. (International)			
Genossenschaftl. Zentralbank AG Vienna (AU)			
Hambros Bank, Ltd. (UK)			
Hill Samuel and Company, Ltd. (UK)			
Société generale de banque SA (B)			
Swiss Bank Corporation Inter- national Ltd. (CH)			
The Trust Bank of Africa Ltd. (SA)			
Union Bank of Switzerland (Securities) Ltd. و ٤٠ من المصارف المشتركة الاخرى			
Bayerische Vereinsbank AG (FRG)	٧٥ (مارك الماني)	آذار/مارس ١٩٨٥ مجلس صندوق قروض السلطات المحلية	
Berliner Handels - und Frank - furter Bank (FRG) (يتبع)			

المصارف التي أمكن التعرف عليها	المرفق الثالث (تابع)	الجهة المقترضة	التاريخ
مقدار القرض	بجنوب افريقيا	(بالملايين)	
Commerzbank AG (FRG)			
Dresdner Bank AG (FRG)			
Vereins - und Westbank AG (FRG)			
Banca della Svizzera Italiana (US)			
Banque populaire suisse SA Luxembourg (CH)			
Wirtschafts - und Privatbank(CH)			
The Trust Bank of Africa, Ltd. (SA)			
Volkskas Merchant Bank Ltd., (SA)			
Dresdner Bank AG (FRG)	٢٠٠ (مارك الماني)	لجنة التزويد بالكهرباء	نيسان/ابريل
Commerzbank AG (FRG)			١٩٨٥
Barclays Merchant Bank (UK)			
Bayerische Hypotheken - und Wechsel-Bank AG (FRG)			
Bayerische Vereinsbank AG(FRG)			
Berliner Handels-und Frank- furter Bank (FRG)			
Credit commercial de France(F)			
Deutsche Bank AG (FRG)			
Kredietbank International Group (B)			
Nedbank International (SA)			
Swiss Bank Corporation Inter- national Ltd. (CH)			
(يتبع)			

المرفق الثالث (تابع)

التاريخ	الجهة المقترضة	مقدار القرض (بالملايين)	المصارف التي أمكن التعرف عليها
	بجنوب افريقيا		Westdeutsche Landesbank Giro- entrale (FRG) و ٦٧ من المصارف المشتركة الاخرى
	لجنة التزويد بالكهرباء	٥٠ (راند)	Bayerische Hypotheken - und Wechsel - Bank AG (FRG)
	لجنة التزويد بالكهرباء	٥٠ (وحدة العملة الاوروبية)	...
	لجنة التزويد بالكهرباء	٥٠ (وحدة العملة الاوروبية)	...
	شركة التنمية الصناعية	٥٠ (مارك الماني)	Commerzbank AG (FRG)
	جمهورية جنوب افريقيا	٧٥ (دولار)	Commerzbank AG (FRG)
			Union Bank of Switzerland (Securities), Ltd. (CH) و ١٢ من المصارف المشتركة الاخرى

المصدر : إيفا ميلتز ، " القروض المصرفية المقدمة الى جنوب افريقيا ، من منتصف سنة ١٩٨٢ الى نهاية سنة ١٩٨٤ " ، مذكرات ووثائق المركز المناهض للفصل العنصري ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ (٨٥/١٣) .

الاختصارات :	اسبانيا
SP	ايطاليا
IT	بلجيكا
B	جمهورية المانيا الاتحادية
FRG	جنوب افريقيا
SA	سويسرا
CH	فرنسا
F	

(تابع الاختصارات)

LUX	لكسمبرغ
UK	المملكة المتحدة
AU	النمسا
US	الولايات المتحدة

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
